

الْحَجَرُ

فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

تَأْلِيفُ

عَلِيِّ بْنِ سَعْدٍ الْغَامِذِيِّ الْمَكِّيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح جامعة الملك سعود ، كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرانه 1434 هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي ، علي بن سعد

اللحن في قراءة القرآن الكريم / علي بن سعد الغامدي

الرياض ، 1434 هـ

145 ص ، 17*24 سم

ردمك : 978-603-507-099-7

1- القرآن - القراءات والتجويد 2- القرآن - تلاوة - العنوان

2- ديوي 378 1434/4436

رقم الإيداع : 978-603-507-099-7

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي حَفِظَ كِتَابَهُ مِنَ التَّحْرِيفِ، وَصَانَهُ مِنَ
التَّضْحِيفِ، فَقَيَّضَ لَهُ أُمَّةً أَرْخَصُوا فِي حِفْظِهِ الْأَرْوَاحَ، وَهَجَرُوا فِي
سَبِيلِهِ الدَّعَةَ وَالرَّاحَ،

فَمَيَّزُوا اللَّحْنَ مِنَ الصَّوَابِ فَنَصَحُوا لِلذِّكْرِ وَالطُّلَابِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى إِمَامِ الْمُقَرَّرَيْنِ، وَسَيِّدِ الْقَارِئِينَ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا بَحْثٌ، سَمَّيْتُهُ: (اللَّحْنُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ).
○ أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ:

١. حَاجَةُ الْمَوْضُوعِ إِلَى التَّأْصِيلِ وَالتَّحْرِيرِ فِي عَدَدٍ مِنْ قَضَايَاهُ.
٢. انْتِشَارُ اللَّحَنِ الْجَلِيِّ -فَضْلاً عَنِ الْحَفِيِّ-، حَتَّى طَالَ أَنْاسِيٌّ
كَثِيراً مِنْ طَبَقَاتِ الْمُتَعَلِّمِينَ -بَلِ وَالْمُعَلِّمِينَ- فِي مَرَاحِلِ الدِّرَاسَةِ
الْعُلْيَا.

٣. إِحْتِيَاجُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُخْتَصِّصِينَ -مِنَ الْقُرَّاءِ وَالْمُقَرَّرِينَ- إِلَى
الْمَوْضُوعِ.

٤. لَمْ أَرْ مَنْ أَفْرَدَ الْمَوْضُوعَ بِالتَّصْنِيفِ -عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْتُهُ-، وَهُوَ حَقِيقٌ بِذَلِكَ.

○ خُطَّةُ الْبَحْثِ:

وَقَدْ جَعَلْتُهُ فِي مُقَدِّمَةٍ، وَثَمَانِيَةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتِمَةٍ:

الْمُقَدِّمَةُ: وَفِيهَا أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حَدُّ اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: أَسْبَابُ اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ اللَّحْنِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: بِمَ يُعْرَفُ اللَّحْنُ؟

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فَضْلُ مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: تَأْرِيقُ اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: حُجِّيَّةُ اللَّحْنِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى التَّلَقِّيِ.

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: حُكْمُ اللَّحْنِ.

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ.

الْخَاتِمَةُ: وَفِيهَا أَهَمُّ النَّتَائِجِ، وَالْوَصَايَا.

ثُمَّ ذَيْلُتُهُ: بِفَهْرِيسِ الْمَصَادِرِ، وَفَهْرِيسِ الْمَوْضُوعَاتِ.

٥ مِنْهَا جُ الْبَحْثِ:

١. سُلُوكُ سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ الْمُبِينِ.
٢. الْحِرْصُ عَلَى وُضُوحِ الْعِبَارَةِ، وَدَقِّقَتِهَا.
٣. عَزَوْ الْآيَاتِ إِلَى سُورِهَا فِي أَصْلِ الْبَحْثِ، وَوَضَعُهُ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتِ الْآيَةُ فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ، ذَكَرْتُ الْمَوْضِعَ الْأَوَّلَ فَقَطْ، وَصَدَّرْتُهُ بِلَفْظِ (نَحْوُ).
٤. الْإِقْتِصَارُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الْكُتُبِ التَّسْعَةِ، فَإِنِّي لَا أَتَجَاوَزُهَا؛ إِلَّا لِنُكْتَةٍ.
٥. لَا أَتَعَرَّضُ لِلْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ، إِلَّا إِذَا عَلِمْتُ فِيهَا عِلَّةً قَادِحَةً.
٦. لَمْ أَشْطَرِطِ الصَّحَّةَ فِي الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَحْثِ^(١)، وَإِنْ كَانَ غَالِبُهَا صَحِيحًا.
٧. لَمْ أَتَرْجِمِ لِلْأَعْلَامِ الْوَارِدَةِ أَسْمَاءُ هُمْ فِي الْبَحْثِ؛ لَأَنَّهُ تَثْقَلُ حَوَاشِي الْبَحْثِ بِأَمْرِ قَلِيلِ الْفَائِدَةِ فِيهِ، ثُمَّ إِنَّ تَرَاجُمَهُمْ أَصْبَحَتْ

(١) وَعَلَى هَذَا جَرَى كِبَارُ الْأَيْمَةِ - مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ -، وَيَظْهَرُ هَذَا - جَلِيًّا - فِي صَنِيعِ التَّرْمِذِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَابْنِ جَرِيرٍ، فَيَنْسَبُونَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَقْوَالًا، لَا يُشَكُّ فِي ضَعْفِ بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ تَطَلُّبَ صِحَّةٍ مِثْلِ هَذَا مِنَ التَّكْلُفِ، الَّذِي لَا طَائِلَ تَحْتَهُ؛ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا مَا يَتَعَارَضُ مَعَ التُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ يَسْتَقِيلُ بِحُكْمٍ، وَلَسْتُ وَاجِدًا هَذَا وَلَا ذَاكَ فِي هَذَا الْبَحْثِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

سهلة التَّنَاوُل؛ لَمَنْ أَرَادَهَا.

وَبَعْدُ: فِهَذَا جُهْدٌ مُقِلٌّ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ اللَّهِ،
وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ فَمِنْ نَفْسِي، وَالشَّيْطَانِ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ مِنْهُ
بَرِيْثَانٍ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْمُزَنِّيُّ -صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ-:
«لَوْ غَوِرَ صِرَاطُ سَبْعِينَ مَرَّةً لَوُجِدَ فِيهِ خَطَأٌ، أَبَى اللَّهُ تَعَالَى أَنْ
يَكُونَ كِتَابٌ صَحِيحٌ غَيْرَ كِتَابِهِ»^(١).

وَأَمَلِي مِنْ كُلِّ مَنْ عَلِمَ فِي هَذَا الْمَوْلَفِ هَفْوَةً -وَلَوْ كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ
خِلَافِ الْأَوَّلَى- أَنْ يَدُلَّنِي عَلَيْهَا عَلَى بَرِيدِي الشَّبَكِيِّ الْمُذِيلِ فِي خِتَامِ
هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ.

وَهَذَا -لَعَمْرُ اللَّهِ- مِنَ النَّصِيحَةِ لِلْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَمَنْ بَادَرَ
بِنُصْحِهِ فَلَهُ مِنْ الشُّكْرِ الْوَافِرُ الْجَسِيمُ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْزِيَهُ -
بَصْنِيعِهِ- الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.

وَفِي خِتَامِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَفَادَنِي فِي هَذَا الْبَحْثِ:

وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ شَيْخُنَا الْكَرِيمُ، د. غَانِمٌ قَدُورِي الْحَمْدُ، الَّذِي قَرَأَ
الْبَحْثَ قِرَاءَةً فَاحِصَةً، وَأَفَادَنِي بِفَوَائِدَ قَيِّمَةٍ.

وَكذَلِكَ شَيْخُنَا الْكَرِيمُ، د. فَيْصَلُ بْنُ جَمِيلٍ الْغَزَاوِيُّ، الَّذِي

(١) أَخْرَجَهُ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي مُوَضِّعٍ أَوْهَامِ الْجُمُعِ وَالتَّفْرِيقِ: ١٤/١.

أفدتُ من نَقْدِهِ الْبَحْثَ.

وَالْأَخْوَانِ الشَّيْخَانِ الْمُقَرَّرَانِ: فَوَادُّ جَابِرٌ، وَمَتَوَلَّى عَبْدُ الْمَجِيدِ،
الَّذَانِ تَفَضَّلَا بِقِرَاءَةِ الْبَحْثِ، وَتَزَوَيْدِي بِمُلَاحَظَاتِهِمَا عَلَيْهِ.

وَالشَّيْخُ الْقَارِئُ: صَالِحُ الْعِمَارِيِّ الْقَرْنِيِّ، الَّذِي قَابَلَ مَعِيَ الْبَحْثَ
تَامًا، وَأَفَدْتُ مِنْهُ فَوَائِدَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى إِمَامِ الْقُرَّاءِ وَالْمُقَرَّرَيْنِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
وَأَخِرُ دَعْوَايَ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَتَبَ: عَلِيُّ بْنُ سَعْدٍ الْغَامِدِيُّ الْمَكِّيُّ

صُحَى الْخَمِيسِ: ١٠ / ٥ / ١٤٣٢

بِمَكَّةَ أُمِّ الْقُرَى

assghamdi@uqu.edu.sa

* * *

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حَدُّ اللَّحْنِ

أَوَّلًا: حَدُّ اللَّحْنِ لُغَةً:

اللَّحْنُ: جَمْعُهُ: الْحَانُ وَالْحُونُ.

وله عِدَّةٌ مَعَانٍ:

مِنْهَا الْغِنَاءُ، وَاللُّغَةُ، وَالْفِطْنَةُ.

وَمِنْهَا التَّعْرِيفُ: لَحَنَ لَهُ: قَالَ لَهُ قَوْلًا يَفْهَمُهُ عَنْهُ، وَيَخْفَى عَلَى

غَيْرِهِ.

وَمِنْهَا الْمَيْلُ: لَحَنَ إِلَيْهِ: مَالَ إِلَيْهِ.

وَمِنْهَا الْمَعْنَى: ﴿فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٣٠]: فِي فَحْوَاهُ وَمَعْنَاهُ.

وَمِنْهَا الْخَطَأُ:

لَحَنَ فَهُوَ لَا حِينَ.

وَلَحَانٌ وَلَحَانَةٌ وَلَحْنَةٌ: كَثِيرُ الْخَطَأِ.

وَلَحْنَةٌ: خَطَأٌ.

وَاللُّحْنَةُ: مَنْ يُلَحِّنُ.

وَلَحْنَةٌ: مَنْ يُلَحِّنُ النَّاسَ كَثِيرًا^(١).

وَالْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي -هُنَا-: هُوَ الْخَطَأُ.

(١) يُنْظَرُ: الْعَيْنُ: ٣/ ٢٢٩-٢٣٠، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٥/ ٦٠-٦٣، وَالْمَوْضِعُ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ

الْقُرْطُبِيِّ: ٥٦، وَلِسَانُ الْعَرَبِ: ٥/ ٤٠١٣-٤٠١٥، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: ٤/ ٢٦١،

وَتَاجُ الْعَرُوسِ: ٣٦/ ١٠١-١٠٦.

ثَانِيًا: حَدُّ اللَّحْنِ اصْطِلَاحًا:

اللَّحْنُ - فِي الْإِصْطِلَاحِ - لَحْنَانِ: جَلِيٌّ، وَخَفِيٌّ.

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْبَحْثِ فِي تَقْسِيمِ اللَّحْنِ، وَحَدُّ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهُ هُوَ:

- تَسْهِيلُ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ لِلْحَنْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ

يَخْتَلِفُ مِنْ قِسْمٍ إِلَى آخَرٍ.

- تَنْزِيلُ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ اللَّحْنِ مَنْزِلَتَهُ، مِنْ حَيْثُ اتَّقَايَهُ.

وَإِلَيْكَ نُصُوصُ كِبَارِ الْأَيْمَةِ فِي ذِكْرِهِمَا، وَحَدَّهُمَا:

قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ (ت: ٣٢٤): «اللَّحْنُ فِي الْقُرْآنِ لَحْنَانِ: جَلِيٌّ،

وَخَفِيٌّ.

فَالْجَلِيُّ: تَرَكُّ الْإِعْرَابِ.

وَالْخَفِيُّ: تَرَكُّ إِعْطَاءِ الْحَرْفِ حَقَّهُ مِنْ تَجْوِيدِ لَفْظِهِ»^(١).

وَلَمَّا تَعَرَّضَ لِآثَارِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، قَالَ: «وَمِنْهَا اللَّحْنُ الْخَفِيُّ

الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْعَالِمُ النَّحْوِيُّ»^(٢).

وَقَالَ السَّعِيدِيُّ (كَانَ حَيًّا: ٤١٠ تَقْرِيْبًا): «... لِأَنَّ اللَّحْنَ لَحْنَانِ:

لَحْنٌ جَلِيٌّ، وَلَحْنٌ خَفِيٌّ.

فَاللَّحْنُ الْجَلِيُّ: هُوَ أَنْ يُزْفَعَ الْمَنْصُوبُ، أَوْ يُنْصَبَ الْمَرْفُوعُ، أَوْ

يُخَفَّضَ الْمَنْصُوبُ أَوْ الْمَرْفُوعُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّانِيُّ فِي التَّحْدِيدِ: ١١٦، وَشَرَحَ الْقَصِيدَةَ الْخَاقَانِيَّةَ: ١٥٠.

(٢) السَّبْعَةُ: ٤٩.

فَاللَّحْنُ الْجَلِيّ: يَعْرِفُهُ الْمُقْرِئُونَ وَالنَّحْوِيُّونَ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ قَدْ شَمَّ رَاحَتَهُ الْعِلْمُ.

وَاللَّحْنُ الْخَفِيّ: لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْمُقْرِئُ الْمُتَقِنُّ الضَّابِطُ، الَّذِي تَلَقَّنَ مِنَ أَلْفَاظِ الْأُسْتَاذِينَ، الْمُؤَدِّي عَنْهُمْ، الْمُعْطِي كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ، غَيْرَ زَائِدٍ فِيهِ وَلَا نَاقِصٍ مِنْهُ، الْمُتَجَنِّبُ عَنِ الْإِفْرَاطِ فِي الْفَتْحَاتِ وَالضَّمَّاتِ وَالْكَسَرَاتِ وَالْهَمْزَاتِ، وَتَشْدِيدِ الْمُشَدَّدَاتِ، وَتَخْفِيفِ الْمُخَفَّفَاتِ، وَتَسْكِينِ الْمُسَكَّنَاتِ، وَتَطْنِينِ النُّونَاتِ، وَتَقْرِيطِ الْمَدَّاتِ وَتَرْعِيدِهَا، وَتَغْلِيظِ الرَّاءَاتِ وَتَكْرِيرِهَا، وَتَسْمِينِ اللَّامَاتِ وَتَشْرِيْبِهَا الْغَنَّةَ، وَتَشْدِيدِ الْهَمْزَاتِ وَتَلْكِيزِهَا^(١)»^(٢).

وَقَالَ الدَّانِي (ت: ٤٤٤): «يَنْبَغِي أَنْ يُخَلَّصُوا^(٣) تِلَاوَتَهُمْ مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيّ: الْمُبَدَّلِ لِلْمَعْنَى، وَالْمُعَيَّرِ لِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ، الْمُزِيلِ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ لَحْنُ الْإِعْرَابِ^(٤)».

ثُمَّ قَالَ عَنِ اللَّحْنِ الْخَفِيّ بِأَنَّهُ هُوَ «الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْمُقْرِئُ

(١) التَّلْكِيزُ: هُوَ دَفْعُ الْحَرْفِ بِالنَّفْسِ بِشِدَّةٍ مُبَالَغٍ فِيهَا، وَهُوَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْقَطْعِ، وَمِنْهُ: إِشْبَاعُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ فَوْقَ حَقِّهَا، وَكِسْوَةُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ ضَيْقًا، رُبَّمَا أَخْرَجَهَا مِنَ السُّكُونِ إِلَى التَّخْرِيكِ. يُنْظَرُ: بَيَانُ الْعُيُوبِ: ٣٧-٣٨.

(٢) التَّنْبِيهُ عَلَى اللَّحْنِ الْجَلِيّ وَاللَّحْنِ الْخَفِيّ: ٢٧-٢٨.

(٣) أَيْ: الْقُرَّاءُ.

(٤) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَافَانِيَّةِ: ١٤٨-١٤٩.

الشاقي، ولا يُمَيِّزُهُ إِلَّا الْمُتَصَدِّرُ الْمَاهِرُ.

وهو: ترك إعطاء الحُرُوفِ حُقُوقَهَا، وإيفائها ما لها من المراتبِ والمنازلِ^(١).

وقال عبد الوهاب القُرطُبيُّ (ت: ٤٦١): «إِنَّ اللَّحْنَ عَلَى صَرَبَيْنِ: لَحْنٌ جَلِيٌّ، وَلَحْنٌ خَفِيٌّ.

ولكل واحدٍ منهما حَدٌّ يَحْصُهُ، وحقيقةٌ بها يَمْتَّازُ عن صاحبه. فاللَّحْنُ الْجَلِيُّ: هو خَلَلٌ يَظَرُّ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ بِالْمَعْنَى والعُرفِ.

وَاللَّحْنُ الْخَفِيُّ: يَظَرُّ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ بِالْعُرفِ الْجَالِبِ للِرَّوْنِقِ وَالْحُسْنِ.

فهما مُتَّفَقَانِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَلَلٌ يَظَرُّ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ، إِلَّا أَنَّ الْجَلِيَّ يُخِلُّ بِالْمَعْنَى وَالْعُرفِ، وَالْخَفِيُّ لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يُخِلُّ بِالْعُرفِ^(٢).

وَبَيَّنَ أَنَّ اللَّحْنَ الْجَلِيَّ «يَعْرِفُهُ النَّحْوِيُّ، وَالْقَارِئُ، وَكُلُّ مَنْ شَدَا^(٣) شَيْئاً مِنَ الْعَرَبِيَّةِ»، وَأَنَّ اللَّحْنَ الْخَفِيَّ «لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْقَارِئُ الْمُتَّقِنُ، وَالضَّابِطُ الْمُجَوِّدُ، الَّذِي أَخَذَ عَنْ أَفْوَاهِ الْأَثَمَةِ، وَلَقِنَ مِنْ

(١) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَافَانِيَّةِ: ١٤٩.

(٢) الْمَوْضَعُ: ٥٧.

(٣) شَدَا: أَيُّ: أَحْسَنَ. يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٣٩٥/١١.

أَلْفَاظِ الْعُلَمَاءِ، الَّذِينَ تُرْتَضَى تِلَاوَتُهُمْ، وَيُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، فَأَعْطَى كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ، وَنَزَّلَهُ مَنْزِلَتَهُ وَحَدَّهُ»^(١).

وَمَثَلُ اللَّحْنِ الْحَفِيِّ: بَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ، وَتَطْنِينِ الثُّونَاتِ، وَتَغْلِيظِ اللَّامَاتِ، وَإِسْمَانِيَا، وَتَشْرِيْبِيَا الْغُنَّةَ، وَإِخْفَاءِ الْمُظْهَرِ، وَإِظْهَارِ الْمُخْفَى، وَتَشْدِيدِ الْمُلَيَّنِ، وَتَلْيِينِ الْمُشَدَّدِ^(٢).

وَبَنَحْوِ قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) فِي (التَّمْهِيدِ)، إِلَّا أَنَّهُ قَسَمَ اللَّحْنَ الْجَلِيَّ إِلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ يُخْلُ بِالْمَعْنَى وَالْعُرْفِ: كَضَمِّ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٧].

وَقِسْمٌ يُخْلُ بِالْعُرْفِ دُونَ الْمَعْنَى: نَحْوُ رَفْعِ الْهَاءِ وَنَضْبِهَا فِي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [نَحْوُ: الْفَاتِحَةُ: ٢]^(٣).

وَمَثَلٌ بِمَا مَثَلُ بِهِ الْقُرْطُبِيُّ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَغْفَلَ إِخْفَاءَ الْمُظْهَرِ، وَزَادَ الْوَقْفَ بِالْحَرَكَاتِ كَوَامِلَ^(٤).

وَقَالَ الْهَمَذَانِيُّ (ت: ٥٦٩): «فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّحْنَ لَحْنَانِ: جَلِيٌّ، وَخَفِيٌّ.

(١) الْمَوْضِعُ: ٦٠، ٦١.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَوْضِعُ: ٦٠.

(٣) التَّمْهِيدُ: ٧٧، وَعَنْهُ الْمَرْعِشِيُّ فِي جُهْدِ الْمُقِلِّ: ١١١-١١٢.

(٤) يُنْظَرُ: التَّمْهِيدُ: ٧٧.

فَأَمَّا الْحَجِيُّ: فهو الظاهرُ الذي يَسْتَوِي في معرفته المُبْتَدِئُ
والمُنْتَهِي، وهو تَصْحِيفُ الحُرُوفِ، وتَغْيِيرُ الحَرَكَاتِ والسُّكُونِ،
وما يَجْرِي مجراها ...

وَأَمَّا الْحَفِيُّ: فهو الذي لا يَقِفُ على حَقِيقَتِهِ إِلَّا نَحَارِيرُ الْقُرَاءِ،
ومَشَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ.

وهو على ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لا تُعْرَفُ كَيْفِيَّتُهُ، ولا تُدْرِكُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِالمُشَافَهَةِ،
وبالْأَخْذِ مِنْ أَقْوَاهِ أُولِي الضَّبْطِ والدَّرَايَةِ، وذلك نَحْوُ: مَقَادِيرِ المَدَّاتِ،
وحدُودِ المَمَالَاتِ والمُلَطَّفَاتِ والمُشَبَّعَاتِ والمُخْتَلَسَاتِ، والفرقِ
بين التَّنْفِي والإِثْبَاتِ، والخَبَرِ والإِسْتِفْهَامِ، والإِظْهَارِ والإِذْغَامِ، والحَذْفِ
والإِثْمَامِ، والرَّوْمِ والإِشْمَامِ، إلى ما سِوَى ذلك من الأَسْرَارِ التي
لا تَتَقَيَّدُ بِالْحِطِّ، واللَّطَائِفِ التي لا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الإِثْقَانِ
والضَّبْطِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: «فَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ ضَرْبِي اللَّحْنِ الْحَفِيِّ: فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ
بِالْحِطِّ، وَيُدْرِكُ وَصْفُهُ بِالشَّكْلِ وَالتَّقْطِ، وَيَحْتَاجُ مُبْتَغِيهِ -أَوَّلًا- إِلَى
مَعْرِفَةِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ وَمَدَارِجِهَا»^(٢).

(١) التَّمْهِيدُ: ٢٣٧.

(٢) التَّمْهِيدُ: ٢٧٢.

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) في (النَّشْرِ)^(١): «وَقَسَّمُوا اللَّحْنَ إِلَى جَلِّيٍّ، وَخَفِيٍِّّ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ وَتَعْرِيفِهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّحْنَ فِيهِمَا خَلَلٌ يَظَرُّ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ.

إِلَّا أَنَّ الْجَلِّيَّ: يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّ الْخَفِيَّ يُخِلُّ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَأَيْمَةُ الْأَدَاءِ...».

* * *

○ تَفْصِيذَاتٌ عَلَى حَدِّ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ وَاللَّحْنِ الْخَفِيِّ:

١. اِتَّفَقُوا عَلَى قَسْمِ اللَّحْنِ إِلَى قِسْمَيْنِ: جَلِيٍّ وَخَفِيِّ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ مِنْهُمَا.

٢. اِتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّحْنَ الْجَلِيَّ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّ الْخَفِيَّ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَأَئِمَّةُ الْأَدَاءِ.

٣. مِنْهُمْ مَنْ عَرَّفَ بِالْمِثَالِ، وَهُوَ السَّعِيدِيُّ فِي تَعْرِيفِ اللَّحْنِ

الْجَلِيِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ عَرَّفَ بِلَازِمِ الْحَدِّ، وَهُوَ أَنَّ اللَّحْنَ الْجَلِيَّ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّ الْخَفِيَّ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ، وَأَئِمَّةُ الْأَدَاءِ.

وَهُوَ السَّعِيدِيُّ فِي اللَّحْنِ الْخَفِيِّ، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ - فِي النَّشْرِ - فِي اللَّحْنَيْنِ.

والتَّعْرِيفُ بِالْمِثَالِ لَا يَنْضَبِطُ.

والتَّعْرِيفُ بِلَازِمِ الْحَدِّ - الْآيِفِ الذِّكْرِ - لَا يَنْضَبِطُ - أَيْضاً: فابْنُ الْجَزَرِيِّ - فِي التَّمْهِيدِ - مَثَّلَ عَلَى اللَّحْنِ الْخَفِيِّ بِالْوَقْفِ بِالْحَرَكَاتِ كَوَامِلٍ، وَتَخْفِيفِ الْمُشَدَّدِ، وَعَكْسِهِ، وَيُورَدُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُثَلَةَ يَعْرِفُهَا عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ، وَهَذَا يَجْعَلُهَا مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ.

٤. يُورَدُ عَلَى تَعْرِيفِ الْقُرْطُبِيِّ وَابْنِ الْجَزَرِيِّ - فِي التَّمْهِيدِ - لِلَّحْنِ الْخَفِيِّ بِأَنَّهُ يُجَلُّ بِالْعُرْفِ دُونَ الْمَعْنَى: أَنَّ مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ مَا هُوَ

كذلك، نَحْوُ: رَفَعَ الْهَاءِ وَنَضَبَهَا فِي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [نَحْوُ: الْفَاتِحَةِ: ٢].

٥. وَالْمَقْصُودُ بِالْعُرْفِ عُرْفُ الْقِرَاءَةِ؛ خِلَافاً لِلْمَرْعَشِيِّ (ت:

١١٥٠) الَّذِي قَالَ: بَأَنَّهُ عُرْفُ الْعَرَبِ^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عُرْفَ الْقِرَاءَةِ أَخْصَصَ مِنْ عُرْفِ الْعَرَبِ.

فَمِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ مَا يَكُونُ مُوَافِقاً لِعُرْفِ الْعَرَبِ؛ وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِعُرْفِ الْقِرَاءَةِ^(٢).

٦. فِي بَعْضِ مَا مَثَّلَ بِهِ هَؤُلَاءِ الْأَمَائِلُ نَظَرٌ:

فَالسَّعِيدِيُّ مَثَّلَ عَلَى اللَّحْنِ الْحَفِيِّ بِالْإِفْرَاطِ فِي الْفَتْحَاتِ

(١) يُنْظَرُ: جُهْدُ الْمُقِلِّ: ١١١.

(٢) قَالَ السَّعِيدِيُّ (كَانَ حَيًّا: ٤١٠، تَقْرِيْبًا): «وَرَأَيْتُ الْعَرَبَ بِالْبَادِيَةِ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ: يُفْتَحُونَ سَائِرَ اللَّامَاتِ، فَيَقُولُونَ: ثَلَاثَةً، فَيُفْتَحُونَهَا، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الشَّامِ وَالْمَغْرِبِ».

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ؛ إِلَّا لِقَوْمٍ تِلْكَ لُغَتُهُمْ، فَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى تَحْوِيلِ لِسَانِهِمْ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ». كِتَابُ اخْتِلَافِ الْقِرَاءِ فِي اللَّامِ وَالثُّونِ: ٦٤.

وَلَمَّا ذَكَرَ الْعَمَّائِيُّ (كَانَ حَيًّا: ٤١٣) نَضَبَ ﴿كَيْدٌ﴾، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا﴾ [ظَاهَا: ٦٩]، قَالَ: «وَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ لَهُ، وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ جَوَازُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ». الْكِتَابُ الْأَوْسَطُ: ١٠٨.

وَفِي قَوْلِهِ: «لَا إِمَامَ لَهُ» نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ مُجَاهِدٌ. يُنْظَرُ: شَوَادُّ الْكِرْمَانِيِّ: ٣٠٩.

وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧) - فِي إِبْدَالِ الْوَائِ الْمَضْمُومَةِ أَوْ الْمَكْسُورَةِ هَمْزَةً -: «وَقَدْ يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ، لَكِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ». الرَّعَايَةُ: ٢٣٦.

وَالضَّمَّاتِ وَالْكَسَرَاتِ، وَهَذَا مَشْرُوطٌ بِمَا لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْهُ حُرُوفٌ، فَإِنْ تَوَلَّدَ أَصْبَحَ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ.

وَالْقُرْطُبِيُّ وَابْنُ الْجَزَرِيِّ مَثَلًا عَلَى اللَّحْنِ الْخَفِيِّ بِتَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ، وَعَكْسِهِ، وَمَثَلٌ عَلَيْهِ ابْنُ الْجَزَرِيِّ بِالْوَقْفِ بِالْحَرَكَاتِ كَوَامِلٍ، وَكُلُّ هَذَا مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ^(١)؛ إِذْ إِنَّ مِثْلَهُ يَعْرِفُهُ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ الْقِرَاءَةَ وَغَيْرُهُمْ.

٧. إِنَّ التَّعْرِيفَ بِالْحَدِّ هُوَ الصَّوَابُ^(٢).

وَأَمَثَلُ تَعْرِيفٍ بِهِ - فِي نَظَرِي - هُوَ أَنْ يُقَالَ:

اللَّحْنُ الْجَلِيُّ: هُوَ الْخَطَأُ الْبَيِّنُ فِي الْحُرُوفِ وَالشَّكْلِ.

وَالْخَفِيُّ: هُوَ الْخَطَأُ فِي مَا سِوَى ذَلِكَ.

وَيَكُونُ الْخَطَأُ فِي الْحُرُوفِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ أَوْ الْإِبْدَالِ.

فَزِيَادَةُ الْحُرُوفِ فِي اللَّحْنِ الْجَلِيِّ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْكَوْثَرُ﴾ [الْكَوْثَرُ: ١]

بِزِيَادَةِ أَلِفٍ بَعْدَ الشَّاءِ، يَفْعُلُ ذَلِكَ - أحياناً - مَنْ يَرُومُ تَفْخِيمَ الرَّاءِ،

فِيْبَالِغُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْ فَتْحَةِ الشَّاءِ أَلِفٌ.

(١) يُنْظَرُ: جُهْدُ الْمُقِيلِ: ١١٢.

(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدَّ: قَوْلٌ وَجِيزٌ دَالٌّ عَلَى طَبِيعَةِ الْمَوْضُوعِ، مُمَيِّزٌ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ.

وَهُوَ مُسَاوٍ لِلْمَحْدُودِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَقْتَضِيَ لَفْظُهُ جَمِيعَ الْمُرَادِ، فَلَا يَشِدُّ

عَنْهُ شَيْءٌ مِمَّا أُرِدَتْ أَنْ تُحَدَّه، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

يُنْظَرُ: التَّقْرِيبُ لِحَدِّ الْمَنْطِقِ، وَالْمَدْخُلُ إِلَيْهِ: ٣٣٦، ٣٣٨.

وَنَقُصُ الْحُرُوفِ: كَمَنْ يَقْرَأُ ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] بِنَقْصِ
الْأَلِفِ مِنْ ﴿كَانَا﴾.

وإِبْدَالُ الْحُرُوفِ: كَمَنْ يَقْرَأُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [نحو: الفاتحة: ٢] بِإِبْدَالِ
الْحَاءِ هَاءً.

وَمُرَادِي بِ(الشَّكْلِ): هُوَ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ.
وَيَكُونُ الْخَطَأُ فِي الْحَرَكَةِ بِالْإِبْدَالِ^(١)، وَمِثَالُهُ ظَاهِرٌ.
وَيَكُونُ الْخَطَأُ فِي السُّكُونِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ أَوْ الْإِبْدَالِ.

(١) وَبَقِيَ النُّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ: فَالنُّقْصَانُ: هُوَ الْإِخْتِلَاسُ أَوْ الرُّومُ: وَالْإِخْتِلَاسُ: هُوَ
هُوَ ذَهَابُ أَكْثَرِ الْحَرَكَةِ، وَالرُّومُ ذَهَابُ أَقْلِهَا.

يُنْظَرُ: إِبْرَارُ الْمَعَانِي: ٢/ ٢٩٢، وَالتَّشْرِ: ٢/ ١٣٧.

وَهُمَا لَا يَرْفِقَانِ إِلَى دَرَجَةِ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ؛ خِلَافًا لِلطَّبِيعِيِّ (ت: ٩٧٩) الَّذِي
جَعَلَهُمَا أَشَدَّ مِنَ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ. يُنْظَرُ: الْمُفِيدُ فِي التَّجْوِيدِ: الْبَيْتَانِ: ٦٧ - ٦٨.
قُلْتُ: وَهَذَا مَبَالِغَةٌ، فَأَيْنَ مِنْ يُحِيلُ الْحَرَكَةَ مِمَّنْ يَنْقُصُهَا؟! وَإِحَالَتُهُ لِلْحَرَكَةِ
قَدْ تَقَلَّبَ الْمَعْنَى رَأْسًا عَلَى عَقَبٍ.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ: فَإِنْ تَوَلَّدَتْ مِنْهَا حَرْفٌ فَهِيَ لَحْنٌ جَلِيٌّ دَاخِلٌ فِي زِيَادَةِ الْحُرُوفِ
الْآنِفَةِ.

وَأِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى هَذَا فَهُوَ مِنَ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ.
وَقَدْ عَدَّ كِبَارُ الْأَيْمَةِ الْإِخْتِلَاسَ وَالرُّومَ وَالزِّيَادَةَ غَيْرَ الْمُفْضِيَةِ إِلَى تَوَلُّدِ حَرْفٍ
مِنَ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ؛ كَالسَّعِيدِيِّ، وَالْهَمْدَانِيِّ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْقُرْطُبِيِّ وَابْنِ
الْجَزَرِيِّ، وَكُلُّ هَذَا وَاضِحٌ مِنْ كَلَامِهِمُ السَّالِفِ.
كَمَا صَرَّحَ بِأَنَّ هَذَا مِنَ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ الشَّهْرَزُورِيُّ فِي الْمِصْبَاحِ: ٢/ ٢٢٥.

فَالزِّيَادَةُ: نَحْوُ: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بتشديد التَّوْنِ وَقَفَاءً.
 أَوْ نَحْوُ: ﴿عَالٍ يَعْقُوبَ كَمَا﴾ [يُوسُف: ٦] بتثْنِينِ الْبَاءِ وَضَلَاءً.
 وَالتَّقْصَانُ: نَحْوُ: ﴿فِي الْيَمِّ﴾ [نَحْوُ: الأعراف: ١٣٦] بتخفيف اليميم
 وَقَفَاءً وَوَضَلَاءً.

وَالْإِبْدَالُ: يَكُونُ بِحَرَكَةٍ، وَالْمِثَالُ ظَاهِرٌ.
 وَمُرَادِي بِـ (الْبَيِّنِ): أَيِ الْوَاضِحِ فَلَوْ أَخْطَأَ قَارِئٌ فِي الْحُرُوفِ
 خَطَأً لَيْسَ بَيِّنٌ فَلَيْسَ هَذَا مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ.
 مِثْلُ: مَنْ يَقْرَأُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [نَحْوُ: الفاتحة: ٢] بِشَوْبِ الْحَاءِ هَاءً
 لَيْسَتْ صَرِيحَةً، وَحَرْفُ الْحَاءِ بَاقٍ - فِي الْجُمْلَةِ -.
 وَمِثْلُ: التَّقْصَانِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْحَرَكَاتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ - قَرِيباً - بَيَانُ
 ذَلِكَ.

وَالْخَفِيُّ: هُوَ: الْخَطَأُ فِي مَا سِوَى ذَلِكَ: أَيِ: مَا لَا تَعَلَّقَ لَهُ بِالْخَطَأِ
 الْبَيِّنِ فِي الْحُرُوفِ وَالشَّكْلِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَحْسَنَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي تَعْرِيفِهِ بِالْحَدِّ.

فَاللَّحْنُ الْجَلِيُّ - عِنْدَهُ - هُوَ الْمُخِلُّ بِالْإِعْرَابِ.

وَالْإِعْرَابُ - بِالْكَسْرِ -: هُوَ الْإِبَانَةُ وَالْإِفْصَاحُ عَنِ الشَّيْءِ ^(١).

هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ كَلَامِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَلَا يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُرِيدُ

(١) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ٤/ ٢٨٦٥، وَتَاْجُ الْعَرُوسِ: ٣/ ٣٣٥.

الإِعْرَابَ الذي هو: اختلافُ أواخرِ الكَلِمِ لِاختلافِ العَوَامِلِ.
وعلى ما قرَّرتُ: يدخل في لَحْنِ الإِعْرَابِ جميعُ أنواعِ اللَّحْنِ
الجلِّيِّ التي ذَكَرْتُهَا، فمُقَارَفَةٌ أَيُّ مِنْهَا مُنَاقِضٌ لِلإِبَانَةِ وَالإِفْصَاحِ^(١).
إِلَّا أَنَّ تَعْرِيفَهُ لِلَّحْنِ الْجَلِّيِّ لَيْسَ بِجَلِّيٍّ؛ كَمَا تَرَى.
وَاللَّحْنُ الْخَفِيُّ -عنده-: هُوَ تَرْكُ إعْطَاءِ الْحَرْفِ حَقَّهُ مِنْ تَجْوِيدِ
لَفْظِهِ.

وهو الذي أَشَرْتُ إِلَيْهِ -آنفًا-.
وَالدَّائِي أَحْسَنُ فِي تَعْرِيفِهِ بِالْحَدِّ، وَقَدْ سَلَكَ فِيهِ مَسْلَكَ ابْنِ
مُجَاهِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ اجْتَنَبَ مَا فِيهِ مِنَ الْعُمُوضِ.
وَالْهَمْدَانِيُّ قَارَبَ الْحَدَّ الصَّحِيحَ فِي اللَّحْنِ الْجَلِّيِّ، وَالتَّوَعُّعُ الْأَوَّلُ
مِنَ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ.
وَأَمَّا الثَّانِي: فَحَدَّهُ بِأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِالْحِطِّ، وَيُذَرِّكُ وَصْفُهُ بِالشَّكْلِ
وَالنَّقْطِ.

قُلْتُ: وَيُؤْخَذُ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّحْنَ الْجَلِّيَّ يَشْرُكُهُ فِي هَذَا.

٨. اللَّحْنُ دَرَجَاتٌ شَتَّى:

فَالْجَلِّيُّ الَّذِي يُخْلُ بِالْمَبْنَى وَالْمَعْنَى لَيْسَ كَالَّذِي يُخْلُ بِالْمَبْنَى
فَقَطْ.

(١) وَقَدْ فَسَّرَ الدَّائِي -كَمَا سَلَفَ- لَحْنَ الإِعْرَابِ بِمَعْنَى مَا قرَّرْتُهُ هُنَا.

وَأَمَّا الْخَفِيُّ فَقَدْ أُوْمَأَ إِلَى تَقْسِيمِهِ الصَّحِيحِ الْهَمْدَانِيُّ.
وَأَحْسَنَ فِي تَقْسِيمِهِ الْمُلَّا عَلِيُّ الْقَارِي (ت: ١٠١٤)، حَيْثُ بَيَّنَّ
أَنَّ الْخَفِيَّ قِسْمَانِ:

- قِسْمٌ يَعْرِفُهُ عَامَّةُ الْقُرَّاءِ: كَتَرَكِ الْإِخْفَاءِ، وَالْقَلْبِ، وَالْإِظْهَارِ،
وَالْإِدْغَامِ، وَالْغَنَّةِ، وَكَتَرْقِيقِ الْمُفَخِّمِ، وَعَكْسِهِ، وَمَدَّ الْمَقْصُورِ،
وَعَكْسِهِ.

- وَقِسْمٌ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَهَرَّةُ الْقُرَّاءِ: كَتَكْرِيرِ الرَّاءِ، وَتَطْنِينِ
الثُّونِ، وَتَغْلِيظِ اللَّامِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَغْلِيظُهَا، وَتَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
تَرْقِيقُهَا^(١).

فَإِنْ قِيلَ: فِي كَلَامِهِ تَدَاخُلٌ، إِذْ كَيْفَ يَذْكَرُ تَرْقِيقَ الْمُفَخِّمِ،
وَعَكْسَهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يُعِيدُهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ؟
قِيلَ: لَا تَدَاخُلُ -عنده- بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ، فَمَا عَنَاهُ فِي الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ هُوَ تَرْقِيقُ الْمُفَخِّمِ، وَعَكْسُهُ فِي مَا سِوَى اللَّامِ وَالرَّاءِ؛ إِذْ إِنَّ
إِدْرَاكَ اللَّحْنِ فِي ذَلِكَ مَيَسُورٌ لِعَامَّةِ الْقُرَّاءِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ
فَأَخْفَى مِنْ غَيْرِهِمَا؛ وَذَلِكَ لَتَنَاقُضِ التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ عَلَيْهِمَا، بِخِلَافِ
سَائِرِ الْحُرُوفِ، فَإِنَّهَا إِمَّا تُفَخِّمُ أَوْ تُرَقِّقُ وَجْهًا وَاحِدًا؛ سِوَى الْأَلِفِ
فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَا قَبْلَهَا تَرْقِيقًا وَتَفْخِيمًا.

(١) يُنْظَرُ: الْمِنْحُ الْفِكْرِيَّةُ: ٨٥، ٩٠.

٩. قد يختلف اللَّحْنُ باختلافِ القراءاتِ والرواياتِ، فما يكونُ لَحْنًا جَلِيًّا في قراءةٍ قد لا يكونُ لَحْنًا في غيرها، وهكذا في اللَّحْنِ الخَفِيِّ.

مِثْلُ: مَنْ قرَأَ ﴿الصَّٰرَاطَ﴾ [نَحْوُ: الفاتحة: ٦] بالسَّينِ بدلَ الصَّادِ، فإنَّ هذا يُعَدُّ لَحْنًا جَلِيًّا عندَ القُرَّاءِ؛ ولكنَّه عند قُنْبُلٍ -بِخُلْفٍ عنه- ورُوَيْسٍ عَيْنُ الصَّوَابِ^(١).

أو غَلَطَ لَامَ ﴿الصَّلَوةِ﴾ [نَحْوُ: البقرة: ٣]، فإنَّ هذا يُعَدُّ لَحْنًا خَفِيًّا عندَ القُرَّاءِ؛ ولكنَّه عند ورَّيش -من طريقِ الأزرقِ- هو الصَّوَابُ بَعِيْنُهُ^(٢).

أو تَرَكَ غُنَّةَ الإدغامِ في الواوِ والياءِ، فإنَّ هذا يُعَدُّ لَحْنًا خَفِيًّا عندَ القُرَّاءِ؛ ولكنَّه عند خَلْفٍ عن حَمَزَةٍ فيهما، ودُورِيٍّ الكِسَائِيٍّ في الياءِ خاصَّةً -بِخُلْفٍ عنه- مُحَضُّ الصَّوَابِ^(٣)، وهَلُمَّ جَرًّا.

* * *

(١) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٢٧١ - ٢٧٢، وَطَبَّيْتُهُ: البيتُ: ١١٢.

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١١١ - ١١٢، وَطَبَّيْتُهُ: البيتان: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٣) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٢٤ - ٢٥، وَطَبَّيْتُهُ: البيتُ: ٢٧٦.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: أَسْبَابُ اللَّحْنِ

أَمَّا سَبَبُ فُشُوِّ اللَّحْنِ -أَوَّلُ الْأَمْرِ- فهو -كما بَيَّنَّ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْقُرْطُبِيُّ (ت: ٤٦١)-: مُخَالَطَةُ الْعَرَبِ الْعَجَمَ، مَا أَدَّى إِلَى فَسَادِ عَرَبِيَّةِ النَّاسِ^(١).

وَأَمَّا أَسْبَابُ وَقُوعِ اللَّحْنِ -بعدَ ذلك- فهي أَسْبَابٌ عَدِيدَةٌ، مِنْهَا السَّبَبُ السَّالِفُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اجْتِنَابُ سُبُلِ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ -الآتِيَةِ فِي الْمَبْحَثِ الثَّامِنِ- أَسْبَاباً لِلَّحْنِ.

وَتَعْظُمُ أَسْبَابُ اللَّحْنِ بِقَدْرِ اجْتِنَابِ سُبُلِ الصِّيَانَةِ مِنْهُ، وَتَقَلُّ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

* * *

(١) يُنْظَرُ: الْمَوْضِعُ: ٦١ - ٦٥.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ اللَّحْنِ
الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: بِمَ يُعْرَفُ اللَّحْنُ؟

قال المَرَعَشِيُّ (ت: ١١٥٠) - في كَيْفِيَّةِ مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ -:
«يُعْرَفُ بَعْضُهُ بِالِاطِّلاعِ عَلَى عِلْمِ التَّجْوِيدِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي
الْمَبْنَى وَالصِّفَاتِ.

وبَعْضُهُ بِالِاطِّلاعِ عَلَى عِلْمِ اللَّغَةِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي حَرَكَاتِ الْأَوَائِلِ
وَحَرَكَاتِ الْأَوَاسِطِ وَسَكَنَاتِهَا.
وبَعْضُهُ بِالِاطِّلاعِ عَلَى عِلْمِ التَّخْوِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي حَرَكَاتِ
الْأَوَاخِرِ وَسَكَنَاتِهَا.

وبَعْضُهُ بِالِاطِّلاعِ عَلَى عِلْمِ الصَّرْفِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الإِعْلَالِ،
مِثْلُ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَالتَّنْقِيلِ^(١).

قلتُ: وما قاله يَرْجِعُ إِلَى عِلْمِ الدَّرَايَةِ.
وَيُعْرَفُ اللَّحْنُ بِعِلْمِ الرَّوَايَةِ - أَيْضاً -، بَلْ هُوَ الْعُمْدَةُ فِي هَذَا،
وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الدَّرَايَةِ:

قال الهمداني (ت: ٥٦٩): «... لِأَنَّ تَجْوِيدَ الْقُرْآنِ رَبَّمَا اعْتَصَصَ
عَلَى الْمُبَرِّزِ الْمُنتَهِي، وَسَهَّلَ عَلَى الْحَدِّثِ الْمُبْتَدِي، إِلَّا أَنَّ الْمُنتَهِي، وَإِنْ
صَعَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لَفْظاً، فَإِنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً وَحِفْظاً»^(٢).

(١) جُهِدُ الْمُقِيلِ: ١١٣.

(٢) التَّمْهِيدُ: ١٨٩.

وقال المَرَعِشِيُّ (ت: ١١٥٠): «وتجويدُ القرآنِ قد يُحصِّلُهُ الطالبُ بِمُشَافَهَةِ الشَّيْخِ الْمُجَوِّدِ، بدونِ مَعْرِفَةِ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ، بَلِ الْمُشَافَهَةُ هِيَ الْعُمْدَةُ فِي تَحْصِيلِهِ؛ لَكِنْ بِذَلِكَ الْعِلْمِ يَسْهُلُ الْأَخْذُ بِالْمُشَافَهَةِ، وَيَزِيدُ بِهِ الْمَهَارَةُ، وَيُصَانُ بِهِ الْمَأْخُودُ عَنْ طَرَيَانِ الشَّكِّ وَالتَّحْرِيفِ»^(١).

* * *

(١) جُهْدُ الْمُقِلِّ: ١١٠، وَيُنْظَرُ: الرَّعَايَةُ: ٨٩، ٢٥٤.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فَضْلُ مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ

أَفَاضَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ عَنِ اللَّحْنِ، خَاصَّةً الْحَفِيَّ مِنْهُ، بَلْ وَأَفْرَدُوا فِيهِ الْمُصَنَّفَاتِ - كَمَا سَيَأْتِي -، كُلُّ ذَلِكَ لِيَجْتَنِبَهُ الْقَارِئُ.

وَكَيْفَ يَجْتَنِبُ اللَّحْنَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ^(١)؟

وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «كَانُوا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ كَيْمَا أَعْرِفُهُ؛ فَأَتَّقِيهِ»^(٢).

وَكَمَا قَالَ أَبُو مُزَاهِمٍ الْخَقَانِيُّ^(٣) (ت: ٣٢٥):

فَأَوَّلُ عِلْمٍ الدَّكْرِ إِتْقَانُ حِفْظِهِ وَمَعْرِفَةُ فِي اللَّحْنِ فِيهِ إِذَا يَجْرِي
فَكُنْ عَارِفاً بِاللَّحْنِ كَيْمَا تُزِيلُهُ وَمَا لِلَّذِي لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ مِنْ عُذْرٍ
وَكَمَا قَالَ أَبُو فِرَاسٍ الْحَمْدَانِيُّ^(٤) (ت: ٣٥٧):

(١) يُنْظَرُ: الْجَامِعُ الْمُفِيدُ فِي صِنَاعَةِ التَّجْوِيدِ: ١٧٤.

وَنَقَلَ الدَّانِي - فِي هَذَا الْمَعْنَى - قَوْلَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ: «كَيْفَ يَكُونُ مُتَّقِيًا مَنْ لَا يَدْرِي مَا يَتَّقِي». شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَقَانِيَّةِ: ٢٠، ٢١.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٧٩٧٨)، وَالْحَاكِمُ (٤/ ٤٣٢)، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ: الْبُخَارِيُّ (٣٦٠٦، ٧٠٨٤)، وَمُسْلِمٌ (١٨٤٧).

(٣) الْقَصِيدَةُ الْخَقَانِيَّةُ: ٢١ - ٢٢، وَيُنْظَرُ شَرْحُ الدَّانِيِّ الْبَيْتَ الثَّانِي، فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْخَقَانِيَّةِ: ١٤٨ - ١٤٩.

(٤) دِيَوَانُ أَبِي فِرَاسٍ الْحَمْدَانِيِّ: ٣٥٢.

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ رَلِكِنْ لَتَوْقِيهِ
وَمَنْ لَّمْ يَعْرِفِ الشَّرَّ رَمِنْ النَّاسِ يَقَعُ فِيهِ
وبمعرفة اللَّحْنِ يتبيَّنُ الصوابُ، على نحو ما قال المُتَنَبِّي^(١) (ت):

(٣٥٤):

مَنْ يَظْلِمِ اللُّؤْمَاءَ فِي تَكْلِيفِهِمْ أَنْ يُصْبِحُوا وَهُمْ رَلَهُ وَأَكْفَاءُ
وَنَذِيْمُهُمْ^(٢) وَبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُ وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

* * *

(١) ديوان المُتَنَبِّي: ١٢٧.

وَأُورِدَ الْعُكْبَرِيُّ - في شرح هذين البيتين - نُتْفًا من الشَّعْرِ في هذا المَعْنَى: ٨/

٢٣ - ٢٤.

(٢) وَنَذِيْمُهُمْ: أَي: نَعِيْبُهُمْ. يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ١٥/ ٢٥.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي اللَّحْنِ

تَضَافَرَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ وَالْأئِمَّةِ - مِنْ بَعْدِهِمْ - فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي اللَّحْنِ، وَمِنْهَا^(١):

١. قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «اَقْرَؤُوا، وَلَا تَلْحَنُوا»^(٢).

٢. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ^(٣).

٣. وَقَالَ هِشَامُ بْنُ هُبَيْرَةَ (ت: ٧٤ تَقْرِيبًا) فِي رَجُلَيْنِ: دِينُهُمَا وَاحِدٌ، وَحَسَبُهُمَا وَاحِدٌ، وَمُرُوءَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، أَحَدُهُمَا يَلْحَنُ، وَالْآخَرُ لَا يَلْحَنُ: إِنَّ أَفْضَلَهُمَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الَّذِي لَا يَلْحَنُ.
فَقِيلَ لَهُ: أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ، هَذَا فِي الدُّنْيَا أَفْضَلُ؛ لِفَصَاحَتِهِ وَعَرَبِيَّتِهِ، فَفَضَّلَهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَاذَا؟

قَالَ: لِأَنَّهُ يُقِيمُ كِتَابَ اللَّهِ عَلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَهَذَا يُدْخِلُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، وَيُخْرِجُ مَا هُوَ فِيهِ^(٤).

(١) وَبَعْضُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ عُمُومِ اللَّحْنِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى التَّحْذِيرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي اللَّحْنِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ: مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٣٠٥٤٤).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٢٦١٦٣)، وَالبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ (٨٨٠).

(٤) مُحْتَصَرًا مِمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٢١٠٣)، وَالْخَطِيبُ فِي الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ وَأَدَابِ السَّامِعِ: ١١/٢.

٣. وَقِيلَ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (ت: ١١٠): إِمَامُنَا يَلْحَنُ، فَقَالَ: أَخْرُوهُ^(١).

٤. وكان الزُّهْرِيُّ (ت: ١٢٥ - تقريباً-) يُصَلِّي وَرَاءَ رَجُلٍ يَلْحَنُ، فَكَانَ يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ فَضَّلْتُ عَلَى الْفَرْدِ؛ مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَهُ^(٢).

٥. وَسَمِعَ أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ (ت: ١٥٤ - تقريباً-) رَجُلًا يَلْحَنُ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاكَ نَذْلًا بَعْدُ^(٣).

٧. وقال ابنُ سَوَارٍ (ت: ٤٩٦): «فَيْسِيرُ اللَّحْنِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، وَصَغِيرُهُ كَبِيرٌ»^(٤).

٨. وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ (ت: ٧٢٨): «وَكَانَ السَّلَفُ يُؤَدِّبُونَ أَوْلَادَهُمْ عَلَى اللَّحْنِ.

فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَمْرًا إِيْجَابِيًّا أَوْ أَمْرًا اسْتِحْبَابِيًّا أَنْ نَحْفَظَ الْقَانُونَ الْعَرَبِيَّ، وَنُصْلِحَ الْأَلْسُنَ الْمَائِلَةَ عَنْهُ؛ فَيُحْفَظَ لَنَا طَرِيقُهُ فَهُمْ

(١) أخرجه ابنُ الأَنْبَارِيِّ فِي إِيْضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (١/ ٢٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيْمَانِ (٢١٠٤).

(٢) أخرجه أَبُو نُعَيْمٍ فِي حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ: ٣/ ٣٦٤.

(٣) أخرجه ابنُ الأَنْبَارِيِّ فِي إِيْضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ: ١/ ٤٥.

وَيَقْصِدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: أَنْكَ سَتَصْبِحُ نَذْلًا بَعْدَ لَحْنِكَ، أَيُّ: سَافِلًا مُخْتَقِرًا.

(٤) الْمُسْتَنْبِرُ: ١/ ١٧٩.

الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِفْتِدَاءُ بِالْعَرَبِ فِي خِطَابِهَا^(١).

* * *

(١) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى: ٣٢ / ٢٥٢.

وَيَقْصِدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ: «فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَمْرَ إِجْبَابٍ أَوْ أَمْرَ اسْتِحْبَابٍ»: التنويع، فتارةً يَكُونُ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ؛ إِذَا كَانَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حِفْظُ وَاجِبٍ، وَلِلْإِسْتِحْبَابِ؛ إِذَا كَانَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حِفْظُ مُسْتَحَبٍّ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: تَأْرِخُ اللَّحْنِ

بَدَأَ اللَّحْنُ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ:

فَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا قَرَأَ فَلَحَنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ»^(١).

والذي يَظْهَرُ أَنَّ اللَّحْنَ -هُنَا- فِي الْقِرَاءَةِ لَا فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي وَفْتِهِمْ لَحْنٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ مَا قَالَهُ الْمَرْءُ -حِينَهَا- فَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَإِنْ كَانَ نَادِرًا عَدَّ لُغَةً؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّاحِنُ أُعْجَمِيًّا.

وَيُغْنِي عَنْ ضَعْفِ هَذَا الْخَبَرِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْأَعْجَمِيُّ، فَقَالَ: «افْرُؤُوا، فَكُلُّ حَسَنٍ، وَسَيَجِيءُ أَفْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ، يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ».

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: صَحِيحٌ. يُنْظَرُ: الْمُسْتَدْرَكُ مَعَ تَلْخِيصِهِ لِلذَّهَبِيِّ: ٤٣٩/٢.

قُلْتُ: وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ الْأَيْلِيُّ: وَهُوَ مُجْهُولٌ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ -مِنْ قَبْلِ فِي السَّلْسِلَةِ الضَّعِيفَةِ (٣١٥/٢)- بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَصْحِيحَ الْحَاكِمِ وَالذَّهَبِيِّ: «وَأَقُولُ: كَلَّا، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ -وَالدَّ سَعْدِ، وَهُوَ الْأَيْلِيُّ- غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَلَمْ يُتَرَجَّمُوا لَهُ، مَعَ أَنَّهُمْ تَرَجَّمُوا لِابْنِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَهُ رَوَايَةً عَنْ أَبِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٢) الْحَدِيثُ: ٨٣٠.

فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ قِرَاءَةَ الْأَعْجَمِيِّ، وَقَرَأَتْهُ لَا تَخْلُو مِنْ لَحْنٍ،
وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا دَلِيلَانِ:

١. قوله ﷺ: «فَكُلُّ حَسَنٍ»: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَعَاجِمَ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ - يَلْحَنُونَ؛ وَإِلَّا لَمَا احْتَاجَ ﷺ إِلَى تَحْسِينِ قِرَاءَاتِهِمْ مَعَ
قِرَاءَةِ الْعَرَبِ، وَيُوضِّحُهُ الدَّلِيلُ الْآخَرُ، وَهُوَ:

٢. قوله ﷺ: «وَسَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ^(١)،
يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»: يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَعَاجِمَ لَا يُقِيمُونَ
الْقُرْآنَ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ، فَسَلَّاهُمْ ﷺ - عِنْدَ قَوْتِ هَذَا - بِإِخْلَاصِهِمْ.
وَأَمَّا ذَمٌّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِعَدَمِ إِخْلَاصِهِمْ، لَا لِأَجْلِ إِقَامَتِهِمُ الْقِرَاءَةَ،
وَأَيَّةُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»: أَيُّ يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ
فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ إِلَى الْآخِرَةِ.

وَلَكِنْ مَعَ هَذَا: لَا يُقْطَعُ بَأَنَّ هَذَا اللَّحْنَ الْوَاقِعَ مِنْ أَعَاجِمِ
الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: لَحْنٌ جَلِيٌّ، وَإِنْ كَانَ هَذَا وَارِدًا مِنْ
الْأَعْجَمِيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَمْ تُقَرَّرْ - قَرِيبًا -: أَنَّ أَعَاجِمَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ - لَا يُقِيمُونَ الْقُرْآنَ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ؟
قُلْتُ: هَذَا مَا يُفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ الْآنِفِ، وَلَكِنْ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ

(١) وَهُوَ السَّهْمُ قَبْلَ أَنْ يُرَاشَ وَيُنْصَلَ.

يُنْظَرُ: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ: ٦٧/٥، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: ٢٤٠/١.

وقوعهم في اللَّحْنِ الْجَلِيِّ؛ بل قد يكونُ في اللَّحْنِ الْخَفِيِّ.
وَيُرْشِّحُهُ مَقَارِنَتُهُمْ بِمَنْ يُقِيمُ قِرَاءَتَهُ إِقَامَةً الْقِدْحِ: فَإِنَّهُ يُحْرَضُ
عَلَى إِقَامَتِهِ حِرْصاً شَدِيداً حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ أَوْفَقَ لِسُرْعَتِهِ وَإِصَابَتِهِ،
وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عَدَمَ إِقَامَةِ الْقِرَاءَةِ إِقَامَةً الْقِدْحِ لَا يَعْنِي تَرَكَ
الصَّوَابِ، وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى مُجَانِبَةِ الْكَمَالِ، أَوْ عَلَى أَقْصَى حَدٍّ إِلَى الْوُقُوعِ
فِي الْمَكْرُوهِ.

وَشَاهِدُ الْمَقَالِ: أَنَّ الْحَدِيثَ لَا مُسْتَمْسَكَ فِيهِ عَلَى وُقُوعِ اللَّحْنِ
الْجَلِيِّ مِنْ أَعَاجِمِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَإِنْ كَانَ هَذَا
مُحْتَمَلاً^(١).

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُحَسِّنُ ﷺ قِرَاءَتَهُمْ إِذَا كَانَ لِحْنُهُمْ لِحْنًا جَلِيًّا؟
قِيلَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ اسْتِصْحَابِ أَنَّهُمْ بَدَّلُوا وَسْعَهُمْ فِي

(١) وَقَطَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَسْرِ إِلَيْهِمُ اللَّحْنُ، وَإِنَّمَا أَدْرَكَ التَّابِعِينَ.
مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى: ١٢/ ١٠١.

قُلْتُ: وَهَذَا الْقَطْعُ فِيهِ نَظَرٌ فِي حَقِّ الْأَعَاجِمِ مِنْهُمْ.
قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ (ت: ٣٥١): «... لِأَنَّ اللَّحْنَ ظَهَرَ فِي كَلَامِ الْمَوَالِي
وَالْمُتَعَرِّبِينَ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ». مَرَاتِبُ التَّحْوِيلِ: ١٩.
قُلْتُ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي كَلَامِ النَّاسِ.

وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ: فَالْأَمْرُ مُحْتَمَلٌ فِي حَقِّ الْأَعَاجِمِ مِنْهُمْ فَقَطْ؛ كَمَا سَلَفَ.
وَإِنَّمَا لَمْ أَقْطَعْ بِلِحْنِهِمْ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ،
وَلِأَنَّ النَّاسَ يَحْتَاطُونَ لِكَلَامِ اللَّهِ مَا لَا يَحْتَاطُونَ لَغَيْرِهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

إِقَامَةً أَلَسْنَتِهِمْ، فَحَسَّنَ ﷺ قِرَاءَتَهُمْ لِإِنتِفَاءِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ.
وَأَمَّا دَقَائِقُ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ فَلَمْ تَكُنْ غَائِبَةً زَمَانَ الثُّبُوتِ، وَإِلَيْكَ
مَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: ... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ؛ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ
ابْنِ أُمِّ عَبْدِ^(١)».

وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التَّيْنُ: ١]، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ
صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ»^(٢).

فَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِّ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- دَلِيلٌ
عَلَى تَقَدُّمِ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى غَيْرِهِ فِي أَدَاءِ الْقُرْآنِ^(٣).
وَفِي قَوْلِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا
أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ»: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَقَلَّ
حُسْنًا فِي الْقِرَاءَةِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا -فِي الشَّاهِدِينَ الْآتِفَيْنِ- إِلَّا بِكَوْنِ خَيْرِ
الْمَفْضُولِينَ قَدْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ دَقَائِقِ الْقِرَاءَةِ، أَيْ: أَنَّهُ وَقَعَ فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٤٥٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٤٦).

(٣) يُنْظَرُ: الْإِبَانَةُ: ٧٢-٧٣.

دَقَائِقُ اللَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ.

وَمِثْلُ هَذَا أَمْرٌ لَا بَأْسَ بِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ...».

فَتَخِيْرُهُ ﷺ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَنَفْيِ الْحَرَجِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (ت: ٧٢٨): «وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْخَطَأَ فِي دَقِيقِ الْعِلْمِ مَغْفُورٌ لِلأُمَّةِ؛ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَهَلَكَ أَكْثَرُ فَضَلَاءِ الأُمَّةِ»^(١).

وَإِذَا عَلِمَ الْقَرَّاءُ أَنَّ الْمَهَارَةَ فِي إِثْقَانِ الْقِرَاءَةِ دَرَجَاتٌ حَتَّى فِي عَصْرِ الثُّبُوتِ: اِطْمَأَنَّ قَلْبُ مَنْ انْحَطَّ عَنْ مُنْتَهَاهَا، وَعَذَرَ مَنْ بَلَغَ ذِرْوَتَهَا مَنْ قَصَرَ عَنْهَا، وَلَمْ يُشْنَعْ عَلَيْهِ، كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ مَنْ قَلَّ نَصِيْبُهُ مِنَ الْعِلْمِ، فَلَا هَمَّ لَهُ إِلَّا الْخَطُّ عَلَى الْمَهَرَةِ! وَأَمَّا الْخَطُّ عَلَى غَيْرِهِمْ فَحَدَّثٌ وَلَا حَرَجٌ!

(١) دَرُءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالتَّغْلِي: ٢/ ٣١٥.

ثُمَّ اتَّسَعَ خَرْقُ اللَّحْنِ بَعْدَ عَصْرِ التُّبُوَّةِ شَيْئاً فَشَيْئاً^(١)؛ خَاصَّةً
بَعْدَ تَوَسُّعِ الْفُتُوحِ، الَّتِي كَانَتْ سَبَباً فِي دُخُولِ الْعَجَمِ فِي دِينِ اللَّهِ
أَفْوَاجاً، فَخَالَطُوا الْعَرَبَ، فَفَسَدَ -بِذَلِكَ- كَثِيرٌ مِنَ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ.
حِينَهَا وُضِعَتْ الْعُلُومُ، وَصُنِّفَتِ الْمُصَنَّفَاتُ؛ صَوْناً لِكِتَابِ اللَّهِ
مِنْ صَوْلَةِ اللَّحْنِ.

فَضَبِطَتِ الْمَصَاحِفُ بِنَقْطِ الْإِعْرَابِ^(٢):

(١) وَتَتَّبِعُ وَقَائِعِ اللَّحْنِ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، إِذْ إِنَّ فُشُوَ اللَّحْنِ بَعْدَ
عَصْرِهِمْ لَا يُنْكَرُ.

وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَخْبَاراً كَثِيراً مِنْ هَذَا، وَمِنْهُمْ الدَّائِي فِي شَرْحِ
الْخَاقَانِيَّةِ (٢/ ٢٩-٣٦) وَالْهَمْدَانِيُّ فِي التَّمْهِيدِ: ٢٥٠-٢٦٨.

وَمَجْمُوعٌ مَا سَاقَاهُ مِنْ أَخْبَارٍ يُطْلَعُ عَلَى بَعْضِ وَقَائِعِ اللَّحْنِ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ،
وَمِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَكَذَا حَتَّى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ.

وَجُلٌّ مَا ذَكَرَاهُ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ الْحَلِيِّ.

وَقَدْ أَكْثَرَ الدَّائِي مِنْ وَقَائِعِ عَصْرِهِ، الَّتِي وَقَفَ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْهَا بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْكُ
الْهَمْدَانِيُّ شَيْئاً مِنْ هَذَا.

(٢) وَأَيُّهُمَا كَانَ أَوَّلًا: صَبَطَ الْمَصَاحِفُ بِنَقْطِ الْإِعْرَابِ أَمْ وَضَعَ عِلْمَ التَّخْوِ؟

قُلْتُ: لَا يُوجَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ -فِي مَا أَعْلَمُ-.
وَالْأَقْرَبُ: أَنَّ صَبَطَ الْمَصَاحِفِ بِنَقْطِ الْإِعْرَابِ كَانَ أَوَّلًا.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ الْعُتْبِيِّ (ت: ٢٢٨) تَقْدِيمُ أَبِي الْأَسْوَدِ صَبَطَ الْمَصَاحِفِ عَلَى
وَضْعِ التَّخْوِ، وَالتَّصْنِيفِ فِيهِ، وَذَلِكَ فِي مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي إِيضَاحِ
الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (١/ ٣٩-٤١)؛ وَالْحَبْرُ -وإن كَانَ مُنْقَطِعاً؛ لِعَدَمِ إِدْرَاكِ الْعُتْبِيِّ

قال الدَّانِي (ت: ٤٤٤): «اعْلَمْ -أيدك الله بتوفيقه- أَنَّ الذي دعا السَّلَفَ -رضي الله عنهم- إلى نَقْطِ^(١) المَصَاحِفِ -بعد أن كانت خاليةً من ذلك، وعاريةً منه وقتَ رَسْمِها، وحين تَوَجِّهها إلى الأَمْصَارِ؛ للمَعْنَى الذي بَيَّنَّاه، والوَجْه الذي شَرَحْنَاه-:

مَا شَاهَدُوهُ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهم -مع قُرْبِهِم من زَمَنِ الفِصَاحَةِ وَمُشَاهَدَةِ أَهْلِها- من فسادِ أَلْسِنَتِهِم، واختلافِ أَلْفَاظِهِم، وتَغْيِيرِ طِبَاعِهِم، ودُخُولِ اللَّحْنِ على كَثِيرٍ مِّنْ خَوَاصِّ النَّاسِ وَعَوَامِّهِم،

زَمَانَ الواقعة- إِلَّا أَنَّ مِيزَانَهُ ثَقِيلٌ؛ لتَقَدُّمِ الْعُتْبِيِّ، ومَعْرِفَتِهِ، ولَأَنَّ مِثْلَ هذا الْحَبْرِ يُحْفَظُ، وتَتَوَافَرُ الْهَمَمُ على نَقْلِهِ؛ لتَعَلُّقِهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَمْرِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وهذا المَذْهَبُ هو الْأَقْرَبُ -كذلك- نَظَرًا:

فصيانَةُ كَلَامِ اللَّهِ -مِنَ اللَّحْنِ- أَوَّلَى مِنْ صِيَانَةِ كَلَامِ النَّاسِ، وَالضَّبْطُ أَكْثَرُ صَوْنًا لَهُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ؛ وذلك لَأَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ لَا يَفْقَهُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَلَمْ يَتَوَقَّرْ بَعْدُ مِنْ مُصْطَلَحَاتِهِ مَا يَعُمُّ كَلِمَ الْقُرْآنِ، بِخِلَافِ الضَّبْطِ الَّذِي هُوَ أَسْهَلُ، وَأَعَمُّ، فَالِابْتِدَاءُ بِالْأَسْهَلِ وَالْأَعَمِّ أَوَّلَى نَظَرًا.

(١) مُرَادُهُ بِالْتَّقْطِ: هُوَ نَقْطُ الْإِعْرَابِ.

وهو إِعْرَابُ الْحُرُوفِ بِالتَّقْطِ، وَكَانَ مُقْتَصِرًا عَلَى الْحَرَكَاتِ وَالتَّنْوِينِ.

وَالضَّمُّ فِيهِ أَمَامَ الْحَرْفِ.

ثُمَّ جَعَلَهُ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ، وَزَادَ فِيهِ الْهَمْزَ وَالتَّشْدِيدَ وَالرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ. يُنْظَرُ: الْمُحْكَمُ: ٦-٧.

وَمَا خَافُوهُ - مع مُرُورِ الأيام، وَتَطَاوُلِ الأزمان - من تَزْيِيدِ ذلك، وَتَضَاعُفِهِ، في مَنْ يَأْتِي بعدُ: مِمَّنْ هو - لا شَكَّ - في الْعِلْمِ والفَصَاحَةِ والفَهْمِ والدَّرَايَةِ دون مَنْ شَاهَدُوهُ: مِمَّنْ عَرَضَ لَهُ الفسادُ، ودَخَلَ عَلَيْهِ اللَّحْنُ؛ لِكِي يُرْجَعَ إِلَى نَقْطِهَا وَيُصَارَ إِلَى شَكْلِهَا عِنْدَ دُخُولِ الشُّكُوكِ وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ، وَيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ إِغْرَابُ الْكَلِمِ، وتُذَرِّكُ بِهِ كَيْفِيَّةُ الْأَلْفَاظِ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ، وَقَادَهُمُ الْاجْتِهَادُ إِلَيْهِ: بَنَوْهُ عَلَى وَصْلِ الْقَارِئِ بِالْكَلِمِ، دُونَ وَقْفِهِ عَلَيْهِنَّ، فَأَعْرَبُوا أَوَاخِرَهُنَّ لَذَلِكَ، لِأَنَّ الْإِشْكَالَ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ الْمُتَعَلِّمِ، وَالْوَهْمُ أَكْثَرُ مَا يَعْرِضُ لِمَنْ لَا يُبْصِرُ الْإِغْرَابَ، وَلَا يَعْرِفُ الْقِرَاءَةَ فِي إِغْرَابِ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ؛ فَلِذَلِكَ بَنَوْا التَّقْطُّعَ عَلَى الْوَصْلِ دُونَ الْوَقْفِ.

وأيضاً فَإِنَّ الْقَارِئَ قَدْ يَقْرَأُ الْآيَةَ وَالْأَكْثَرَ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَقْطَعُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ كَلِمِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ إِغْرَابِ مَا يَصِلُهُ مِنْ ذَلِكَ ضَرُورَةً^(١).

وكان أَوَّلَ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ نَقْطَ الْإِغْرَابِ - عَلَى الْأَرْجَحِ - أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيُّ^(٢) (ت: ٦٩)، ثُمَّ طَوَّرَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ (ت: ١٧٥ - تقريباً) - كَمَا سَلَفَ -.

(١) الْمُحْكَمُ فِي نَقْطِ الْمَصَاحِفِ: ١٨ - ١٩.

(٢) يُنْظَرُ: الْأَعْيَانُ: ١١ / ١٠١ - ١٠٢، وَالْمُحْكَمُ فِي نَقْطِ الْمَصَاحِفِ: ٦.

وَأَمَّا عَنِ التَّصْنِيفِ: فَقَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤): «وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ النَّقْطَ، وَرَسَمَهُ فِي كِتَابٍ، وَذَكَرَ عِلَّاهُ: الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ. ثُمَّ صَنَّفَ ذَلِكَ -بَعْدَهُ- جَمَاعَةٌ مِنَ التَّحْوِيَّينَ وَالْمُقَرِّئِينَ. وَسَلَكُوا فِيهِ طَرِيقَهُ، وَاتَّبَعُوا سُنَّتَهُ، وَاقْتَدَوْا بِمَذَاهِبِهِ»^(١). ثُمَّ وَضَعَ النَّحْوُ: وَضَعَهُ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ (ت: ٦٩)^(٢) -عَلَى الْأَرْجَحِ-

- (١) الْمُحْكَمُ فِي نَقِطِ الْمَصَاحِفِ: ٩، وَيُنْظَرُ: الْفَهْرِسْتُ لِابْنِ التَّيْمِ: ٤٩/٢.
 (٢) يُنْظَرُ: إِيْضَا حُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ: ٣٩ - ٤٤، وَأَخْبَارُ التَّحْوِيَّينَ لِابْنِ أَبِي هَاشِمٍ: ٢٠ - ٢٢، وَالْأَغَانِي: ١٠١ - ١٠٢، وَأَخْبَارُ التَّحْوِيَّينَ الْبَصْرِيِّينَ لِلْسَّيْرَافِيِّ: ١٠، وَطَبَقَاتُ التَّحْوِيَّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ: ٢١، وَالْمَصُونُ فِي الْأَدَبِ: ١١٦.
 وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ التَّيْمِ (ت: ٤٣٨) اِطَّلَاعَهُ عَلَى أَوْزَاقٍ تَدُلُّ عَلَى هَذَا. الْفَهْرِسْتُ: ٤٦/٢.

وَقَدْ أَخْبَرَ الدُّؤَلِيُّ أَنَّهُ أَخَذَ حُدُودَ التَّحْوِ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْأَغَانِي (١١/ ١٠٢)، وَيُنْظَرُ: مَرَاتِبُ التَّحْوِيَّينَ: ٢١، وَأَخْبَارُ التَّحْوِيَّينَ الْبَصْرِيِّينَ لِلْسَّيْرَافِيِّ: ١١ - ١٢، وَالْفَهْرِسْتُ: ٤٥/٢.
 فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُقَالُ: تَعَلَّمَ حُدُودَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ثُمَّ يُقَالُ -فِي مَا سَلَفَ-: إِنَّ ضَبْطَ الْمَصَاحِفِ بِنَقْطِ الْإِعْرَابِ كَانَ قَبْلَ وَضْعِ النَّحْوِ، وَهَذَا الضَّبْطُ إِنَّمَا كَانَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-؟

قِيلَ: أَسَدُ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ (ت: ٣٥١) عَنِ الْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (ت: ١٧٥ - تَقْرِيبًا-)، أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَزَلْ أَبُو الْأَسْوَدِ ضَمِينًا بِمَا أَخَذَهُ عَنْ عَلِيٍّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-

ثُمَّ ضُبِطَتِ الْمَصَاحِفُ بِنَقْطِ الْإِعْجَامِ:
وهو النَّقْطُ الْمَعْرُوفُ الْآنَ.

وسببُ إِحْدَاثِ نَقْطِ الْإِعْجَامِ هو: «أَنَّ النَّاسَ مَكثُوا يَقْرَءُونَ فِي مَصْحَفِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- نَيْفًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً إِلَى أَيَّامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، ثُمَّ كَثُرَ التَّضْحِيفُ وَانْتَشَرَ بِالْعِرَاقِ، فَفَزِعَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ الثَّقَفِيُّ إِلَى كُتَّابِهِ، وَسَأَلَهُمْ أَنْ يَضَعُوا لَهُذِهِ الْحُرُوفِ الْمُشْتَبِهَةَ عِلَامَاتٍ، فَيَقَالُ: إِنَّ نَصَرَ بْنَ عَاصِمٍ قَامَ بِذَلِكَ، فَوَضَعَ النَّقْطَ أَفْرَادًا وَأَزْوَاجًا، وَخَالَفَ بَيْنَ أَمَاكِينِهَا»^(١).

وكان نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ اللَّيْثِيُّ (ت: ما بين: ٩٠ - ١٠٠) أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ

حتى قال له زيادٌ: قد فسدت ألسنة الناس». مراتبُ التَّخَوِّيْنِ: ٢١.

وقال أبو عُبَيْدَةَ: مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت: ٢٠٩ - تقريباً): «أخذ أبو الأَسْوَدِ عن عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ -عليه السلام- العَرَبِيَّةَ، فَكَانَ لَا يُخْرِجُ شَيْئاً مِمَّا أَخَذَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -عليه السلام- إِلَى أَحَدٍ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِ زِيَادٌ...». أَخْبَارُ التَّخَوِّيْنِ الْبَصْرِيِّينَ لِلْسَّيْرَافِيِّ: ١١ - ١٢.

وزيادٌ هَذَا، هُوَ ابْنُ أَبِيهِ، كَانَ وَالِيَّ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، وَكَانَتْ وَلَايَتُهُ لِمُعَاوِيَةَ مِنْ عَامٍ ٤٨ إِلَى عَامِ وَفَاتِهِ: ٥٣. يُنْظَرُ: الْإِسْتِيعَابُ: ٢/ ٥٢٤. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَضَعَ عِلْمُ التَّخَوِّيِّ كَانَ مُتَأَخِّراً عَنْ تَشْوِيهِ.

وَالْحَدِيثُ فِي مَا سَلَفَ، إِنَّمَا كَانَ عَنْ وَضَعَ عِلْمِ التَّخَوِّيِّ لَا عَنْ تَشْوِيهِ.

(١) يُنْظَرُ: التَّنْبِيْهُ عَلَى خُطُوبِ التَّضْحِيفِ: ٢٧ - ٢٨، وَشَرْحُ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّضْحِيفُ

وَالْتَحْرِيفُ: ١/ ١٣.

ذلك^(١).

ثُمَّ وَضَعَ عِلْمُ هَجَاءِ الْمَصَاحِفِ:
وَأَوَّلُ كِتَابٍ ذُكِرَ فِيهِ: هُوَ (كِتَابٌ فِي مَقْطُوعِ الْقُرْآنِ وَمَوْصُولِهِ)
لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ الْيَحْصِيِّيِّ الدَّمَشْقِيِّ (ت: ١١٨)^(٢).

ثُمَّ وَضَعَ عِلْمُ التَّجْوِيدِ:
وَكَانَ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ (ت: ٣٢٥) أَوَّلَ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ
قَصِيدَتَهُ الرَّائِيَّةَ الْمَشْهُورَةَ.

وَجَعَلَ أَوَّلَ مَا يَتَعَلَّمُهُ الْقَارِئُ مِنَ الْقُرْآنِ إِتْقَانَ حِفْظِهِ مَعَ
مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ، حَتَّى يَجْتَنِبَهُ، وَلَمْ يَرِ عُدْرًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ.
وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ^(٣):

فَأَوَّلُ عِلْمِ الذِّكْرِ إِتْقَانُ حِفْظِهِ وَمَعْرِفَةُ فِي اللَّحْنِ فِيهِ إِذَا يَجْرِي
فَكُنْ عَارِفًا بِاللَّحْنِ كَيْمَا تُزِيلُهُ وَمَا لِلَّذِي لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ مِنْ عُدْرٍ
ثُمَّ وَضَعَتْ كُتُبٌ فِي اللَّحْنِ الْجَلِيِّ وَاللَّحْنِ الْخَفِيِّ خَاصَّةً:
وَيَعُدُّ السَّعِيدِيُّ (كَانَ حَيًّا: ٤١٠، تَقْرِيْبًا) أَوَّلَ مَنْ أَفْرَدَهُ
بِالتَّصْنِيفِ، وَكِتَابُهُ فِيهِ هُوَ: (التَّنْبِيْهُ عَلَى اللَّحْنِ الْجَلِيِّ وَاللَّحْنِ

(١) يُنْظَرُ: كِتَابُ الْمَصَاحِفِ (٤٣١)، وَشَرَحُ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ: ١/

١٣، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٢ / ٣٢، وَغَايَةُ النَّهَايَةِ: ٢ / ٢٩٣.

(٢) يُنْظَرُ: الْفَهْرِسْتُ لِابْنِ التَّيْمِيَّةِ: ١ / ٣٩.

(٣) الْقَصِيدَةُ الْخَاقَانِيَّةُ: ٢١ - ٢٢.

الْحَفْيِ^(١).

نَبَّهَ فِيهِ عَلَى لُحُونٍ، عَلَى الْقُرَّاءِ أَنْ يَحْتَنِبُوهَا.
ثُمَّ تَبِعَهُ مُصَنَّفَاتٌ عِدَّةٌ، وَبَلَغَ عَلَمِي مِنْهَا مَا يَلِي -مرتبّةً حسبَ
قَدَمِ وِفَاةٍ مُصَنَّفِيهَا-:

١. الرَّدُّ عَلَى الْأَيْمَةِ فِي مَا يَقَعُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْخَطَأِ وَاللَّحْنِ فِي
شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ: لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧)^(٢).

٢. بَيَانُ الْعُيُوبِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَحْتَنِبَهَا الْقُرَّاءُ، وَإِيضَاحُ الْأَدَوَاتِ
الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْإِقْرَاءُ: لِأَبِي عَلِيٍّ: الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْبَنَاءِ الْحَنْبَلِيِّ (ت: ٤٧١)^(٣).

٣. اللَّحْنُ الْحَفْيِيُّ: لَهَارُونَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَسَدِيِّ
الْحَلَبِيِّ (ت: ٥٣٧)^(٤).

٤. زَلَّةُ الْقَارِي: لِأَبِي حَفْصٍ: عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَفِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ
(ت: ٥٣٧)^(٥).

(١) وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الدُّكْتُورِ: غَانِمِ قَدُورِيِّ الْحَمْدِ، ضِمْنَ مَجْمُوعٍ، سَمَّاهُ:
(رِسَالَتَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ).

(٢) يُنْظَرُ: إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ الثُّخَاةِ: ٣/ ٣١٧.

(٣) وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الدُّكْتُورِ: غَانِمِ قَدُورِيِّ الْحَمْدِ.

(٤) يُنْظَرُ: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٤/ ٤٩.

(٥) وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ: عَمَرَ الْمَرَاطِيِّ.

وَهُوَ فِي أَنْوَاعِ الْخَطَأِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الصَّلَاةِ، وَحُكْمُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا.

٥. التَّنْبِيهُ عَلَى اللَّحْنِ الْجَلِيِّ: لأبي طاهر: هاشم بن أحمد بن عبد الواحد الأسدي الحلبي، المعروف بـ (ابن الخطيب) (ت: ٥٧٧) (١).

٦. اللَّحْنُ الْحَفِيُّ: لابن الخطيب المذكور (ت: ٥٧٧) (٢).

٧. وَسِيلَةُ الْحَفِيِّ إِلَى إِصْلَاحِ اللَّحْنِ الْحَفِيِّ: لابن الخطيب المذكور (ت: ٥٧٧) (٣).

٨. اللَّحْنُ الْحَفِيُّ وَاللَّحْنُ الْجَلِيُّ: لأبي عبد الله: محمد بن محمد ابن هارون البغدادي البرازي، المعروف بـ (ابن الكال) (ت: ٥٩٧) (٤).

٩. الْمِيزَانُ الْوَفِيُّ فِي مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ الْحَفِيِّ: لعبد العزيز بن أحمد الديريني (ت: ٦٩٧) (٥).

١٠. تَنْبِيْهُ الْغَافِلِينَ وَإِرْشَادُ الْجَاهِلِينَ عَمَّا يَقَعُ لَهُمْ مِنَ الْخَطَأِ حَالِ تِلَاوَتِهِمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ: لأبي الحسن: علي بن محمد الثوري الصفائسي (ت: ١١١٨) (٦).

(١) يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٨ / ٦٤.

(٢) يُنْظَرُ: هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ: ٢ / ٥٠٣، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٤ / ٥١.

(٣) يُنْظَرُ: كَشْفُ الظُّنُونِ: ٢ / ٢٠٠٩، وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ: ٢ / ٥٠٣.

(٤) يُنْظَرُ: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٣ / ٦٩٦.

(٥) يُنْظَرُ: هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ: ١ / ٥٨٠ - ٥٨١، وَمِنْهُ نَسْخَةُ خَطِيئَةٍ فِي مَكْتَبَةِ مَكَّةَ

الْمُكْرَمَةِ، رَقْمُهَا: ١١٨.

(٦) وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

١١. رسالةٌ في لَحْنِ الْقُرَّاءِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِكَفْرِ
الَّلَّاحِنِ: لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ السَّنْبَاوِيِّ، الشَّهِيرِ بِ: الْأَمِيرِ
الْكَبِيرِ (ت: ١٢٣٢)^(١).

١٢. اللَّحْنُ الْخَفِيُّ فِي الدَّرْسِ الصَّوْتِيِّ الْعَرَبِيِّ: لَشَيْخِنَا الدُّكْتُور:
غَانِمٌ قَدْورِي الْحَمْدِ^(٢).

١٣. لَحْنُ الْقِرَاءَةِ: لِحَمَّالِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقِرْشِ.
وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَنِ اللَّحْنِ ضَمَّنَ مُصَنَّفَاتِ التَّجْوِيدِ، فَلَا يَكَادُ
يَخْلُو مُصَنَّفٌ مِنْهُ.

وقد عُنيَ كَثِيرٌ مِنْهَا بَبَيَانِ اللَّحُونِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْقُرَّاءِ.
وَمِنْ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ -مَرْتَبَةً حَسَبَ قِدَمِ وَفَاةِ مُصَنَّفِهَا-:
١. الرَّعَايَةُ لِتَجْوِيدِ الْقِرَاءَةِ وَتَحْقِيقِ لَفْظِ التَّلَاوَةِ: لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ (ت: ٤٣٧).

٢. التَّحْدِيدُ فِي الْإِثْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ: لِلدَّانِيِّ (ت: ٤٤٤).

٣. الْمَوْضُحُ: لِعَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرْطُبِيِّ (ت: ٤٦١).

٤. التَّمْهِيدُ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ: لِأَبِي الْعَلَا الْهَمْدَانِيِّ (ت: ٥٦٩).

٥. عُمْدَةُ الْمُفِيدِ وَعُدَّةُ الْمُجِيدِ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ: لَعَلَمِ الدِّينِ

(١) وقد طُبِعَ بِتَحْقِيقِ: عَمْرِ الْمَرَاطِيِّ.

وكَثِيرٌ مِنْ مَضْمُونِهِ لَيْسَ مِنَ اللَّحْنِ فِي شَيْءٍ.

(٢) وقد طُبِعَ ضَمَّنَ كِتَابِهِ: (أَبْجَاثُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ).

السَّخَاوِيُّ (ت: ٦٤٣).

٦. التَّمْهِيدُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ: لابنِ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣).

٧. الْجَامِعُ الْمُفِيدُ فِي صِنَاعَةِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ: لَجَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

السَّنْهُورِيِّ (ت: ٨٩٤)^(١).

(١) وهذه الكُتُبُ السَّبْعَةُ مَطْبُوعَةٌ.

وَمِمَّا تَجَدُّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ: أَنَّ الْأَنْدَرَابِيَّ -أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَمَرَ (ت: ٤٧٠)- أَشْهَبَ فِي مَوْضُوعِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ، فِي كِتَابِهِ الْمَاتِعِ: (الْإِيضَاحُ فِي الْقِرَاءَاتِ)^(١).

حَيْثُ عَقَدَ لَهُ بَاباً مُسْتَقِلاً^(٢)، عُنُونُهُ بِقَوْلِهِ: «الْبَابُ السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: فِي ذِكْرِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ وَمَقَالَاتِ أَرْبَابِ الصَّنَاعَةِ فِي ذَلِكَ». وَذَكَرَ فِيهِ أُمُثَلَةً كَثِيرَةً عَلَى اللَّحْنِ الْخَفِيِّ، بَلْ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ الْبَابُ كُلُّهُ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْأُمُثَلَةِ.

* * *

(١) خِلَافاً لِكُتُبِ الْقِرَاءَاتِ، فَإِنَّ عَامَّتَهَا أَغْفَلَتِ الْحَدِيثَ عَنْ مَوْضُوعِ اللَّحْنِ - خَفِيٍّ وَجَلِيٍّ-، وَبَعْضُهَا مَسَّهُ مَسّاً خَفِيفاً، وَلَا ضَيْرَ فِي هَذَا وَذَلِكَ؛ إِذْ لَا تَعَلَّقُ لِلْحَنِ بِمَوْضُوعِهَا.

(٢) يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ: ٨٢٨-٨٤٣.

الْمُبَحَثُ السَّادِسُ: حُجَّةُ اللَّحْنِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى التَّلْقِي

كثيراً ما نسمعُ بعضَ المقرئين يُلحَنُ، ويَحْتَجُّ بالتَّلْقِي على ما يذهبُ إليه، فلا يَفْتُرُ عن قول: «هَكَذَا تَلَقَّيْنَا»، ويَظُنُّ أَنَّ مِثْلَ هذا التَّلْقِي يُسَوِّغُ له اللَّحْنَ.

فَيَقَالُ له: إِنَّ لَحْنَ اللَّاحِنِينَ ليس حُجَّةً على الكتابِ المُبينِ.

ومِثْلُ هذا التَّلْقِي لا يُعَوَّلُ عليه، ولا يُصَارُ إليه^(١).

وَرَحِمَ اللهُ ابنَ قُتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦)، حيثُ يقول -وهو في القرنِ

الثَّالِثِ-: «وكذلك لَحْنُ اللَّاحِنِينَ من القُرَاءِ المُتَأَخِّرِينَ، لا يُجْعَلُ حُجَّةً على الكتابِ»^(٢).

(١) يُنْظَرُ: السَّبْعَةُ: ٤٦، وَشَرْحُ الْحَافَانِيَّةِ: ٢٠، ٣٣.

(٢) تَأْوِيلُ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ: ١١٠.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ أَجْمَعَ أَهْلُ عَصْرِ مَّا عَلَى تَلْقَى مَا يَكُونُ لَحْنًا، فَهَلْ يَكُونُ هَذَا اللَّحْنُ حُجَّةً؟

قِيلَ: مِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ، وَقَدْ حَفِظَ اللَّهُ كِتَابَهُ.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣): «فَإِنَّ اللَّهَ -تعالى- لَمْ يُخْلِ عَصْرًا مِنَ الْأَعْصَارِ، وَلَوْ فِي قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، مِنْ إِمَامٍ حُجَّةٍ قَائِمٍ بِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ -تعالى-، وَإِتْقَانِ حُرُوفِهِ وَرِوَايَاتِهِ، وَتَصْحِيحِ وَجْهِهِ وَقِرَاءَاتِهِ، يَكُونُ وُجُودُهُ سَبَبًا لَوُجُودِ هَذَا السَّبَبِ الْقَوِيمِ عَلَى مَمَرِّ الدُّهُورِ، وَبِقَاؤُهُ دَلِيلًا عَلَى بَقَاءِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ»^(١).

* * *

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: حُكْمُ اللَّحْنِ

ومقصودي بالحُكْمِ: الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، لا الصَّنَاعِيُّ.

وهذه الْمَسْأَلَةُ يَطُولُ الْكَلَامُ فِيهَا، وَهِيَ مُتَفَرِّعَةٌ عَنْ مَسْأَلَةِ حُكْمِ التَّجْوِيدِ، وسأذكرُ -هنا، إن شاء الله- خُلَاصَةَ الْمَسْأَلَةِ، إذ ليس هذا مَوْطِنَ الإِظْنَابِ فِيهَا^(١)، فأقول:

○ تَخْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ:

• إِتَّفَقَ أُولُو الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْبَابِ اجْتِنَابِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ دَقِيقًا.

• وَاتَّفَقُوا -كَذَلِكَ- عَلَى وُجُوبِ اجْتِنَابِ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ لِمَنْ اسْتَطَاعَهُ^(٢).

• وَاتَّفَقُوا -أَيْضًا- عَلَى عَدَمِ تَلْحِينِ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الْأَوْجُهَ^(٣)، وَأَنَّهُ يُجْزِئُهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنْهَا.

• وَاخْتَلَفُوا فِي تَأْيِيمِ مَنْ لَحَّنَ فِي مَا عَدَا ذَلِكَ:

(١) وسأوسعُ الْمَسْأَلَةَ بَيَانًا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي رِسَالَةٍ: (حُكْمُ التَّجْوِيدِ: دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ) -يَسَّرَ اللَّهُ إِتْمَامَهَا-.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَافَانِيَّةِ: ١٤٨-١٤٩.

(٣) وَالْمَقْصُودُ بِ(الْأَوْجُه) مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ وَالْجَوَازِ؛ كَأَوْجُهِ الْبَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَالْوَقْفِ عَلَى الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسُّكُونِ.

يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٢٦٨، ٢/ ٢٠٠، وَالْفَوَائِدُ الْمُجْمَعَةُ: ٤٧.

وَيُمْكِنُ أَنْ أُلْخِصَ مَسَائِلُ الْخِلَافِ - حَسَبَ مَا تَرَجَّحَ لَدَيَّ - فِي مَا يَأْتِي:

١. رَفَعُ الْإِثْمِ عَمَّنْ وَقَعَ فِي دَقَائِقِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ:

وقد سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي تَأْرِيجِ اللَّحْنِ ^(١).

٢. رَفَعُ الْإِثْمِ عَمَّنْ لَحَنَ - جَلِيًّا أَوْ خَفِيًّا -؛ وَلَكِنَّهُ أَصَابَ رَوَايَةً

أُخْرَى مَقْبُولَةً؛ مَا لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ الْعَرَبِيَّةَ، أَوْ يُنْسَبَ إِلَى الرِّوَايَةِ:

مِثْلُ: قِرَاءَةِ ﴿الْصِّرَاطِ﴾ [نَحْوُ: طَاهَا: ١٣٥] بِالسَّيْنِ بَدَلَ الصَّادِ - لِمَنْ

كَانَ يَقْرَأُ لِحْفِصٍ -، فَإِنَّ هَذَا يُعَدُّ لِحْنًا جَلِيًّا عِنْدَهُ، وَلَكِنَّهُ وَافَقَ قُنْبُلًا - بِجُلْفٍ عَنْهُ - وَرُوَيْسًا ^(٢).

وَمِثْلُ: تَغْلِيظِ لَامِ ﴿الْصَّلَاةِ﴾ [نَحْوُ: الْبَقَرَةِ: ٣] - لِمَنْ كَانَ يَقْرَأُ

لِحْفِصٍ أَيْضًا -، فَإِنَّ هَذَا يُعَدُّ لِحْنًا خَفِيًّا عِنْدَهُ، وَلَكِنَّهُ وَافَقَ وَرْشًا - مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ - ^(٣)، وَهَلُمَّ جَرًّا.

فَمِثْلُ هَذَا لَا يَأْتُمُّ، وَإِنْ رَكَّبَ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ وَالرَّوَايَاتِ.

وَقَدْ اخْتَارَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ

«جَائِزٌ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ، لَا مَنَعَ مِنْهُ وَلَا حَظَرٌ، وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أَئِمَّةِ

الْقِرَاءَاتِ، الْعَارِفِينَ بِاخْتِلَافِ الرَّوَايَاتِ، مِنْ وَجْهِ تَسَاوِيِ الْعُلَمَاءِ

(١) ص: ٣٧.

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٢٧١ - ٢٧٢، وَطَبِئَتْهُ: الْبَيْتُ: ١١٢.

(٣) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١١١ - ١١٢، وَطَبِئَتْهُ: الْبَيْتَانِ: ٣٤٦ - ٣٤٧.

بِالْعَوَامِّ، لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، تَخْفِيفاً عَلَى الْأُمَّةِ، وَتَهْوِيناً عَلَى أَهْلِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ؛ لَشَقَّ -عَلَيْهِمْ- تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ، وَانْعَكَسَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَعَادَ الْأَمْرُ بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ»^(١).

إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ شَرْطَانِ لِحَاجَةِ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَهُمَا:

١. أَلَّا تَفْسُدَ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ: كَمَا يَقْرَأُ ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عِمْرَانَ: ٣٧]، بِالتَّشْدِيدِ فِي ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، وَالرَّفْعِ فِي ﴿زَكَرِيَّا﴾، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا لَا تُجِيزُهُ الْعَرَبِيَّةُ.

٢. أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرِّوَايَةِ: فَإِنْ نُسِبَ إِلَى الرِّوَايَةِ لَمْ يَجْزُ، لِأَنَّهُ كَذِبٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَتَخْلِيْطٌ عَلَى أَهْلِ الدِّرَايَةِ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الشَّأْنُ فِي مَا لَوْ وَافَقَ اللَّحْنُ قِرَاءَةً فَوْقَ الْعَشْرِ مِمَّا صَحَّ سَنَدُهَا، هَلْ يَرْتَفَعُ الْإِثْمُ عَنْ مُوَافِقِهَا؟

قِيلَ: الظَّاهِرُ: نَعَمْ -وَلَوْ خَالَفَتِ الرَّسْمَ-؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَوَارِدِ

(١) النَّشْرُ: ١/ ١٩، وَيُنْظَرُ: الْمُرْشِدُ الْوَجِيزُ: ١٨٥، وَفَتْحُ الْبَارِي: ٩/ ٤٦، وَالْفَتَاوَى

الْحَدِيثِيَّةُ لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ: ١٧٩، وَالذَّرَرُ الْمُنْظَمَةُ الْبَهِيَّةُ: ١٢٣- ١٢٦، ١٣٤،

وَنَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ -نَقْلًا عَنْ نَاصِرِ الدِّينِ الطَّبْلَاوِيِّ (ت: ٩٦٦)-: ٣٠.

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ١٩، وَمَعَانِي الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ لِلرَّازِيِّ: ٤٣٤، ٤٥٤.

الاجْتِهَادِ السَّائِغِ^(١).

(١) يُنْظَرُ: فضائل القرآن لأبي عُبَيْدٍ: ١٥٢ / ٢، وجوابُ لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ: ٨٣.

فَقَدْ احْتَمَلَ بَعْضُهُمْ قِرَآئَتَهَا.

يُنْظَرُ: الإِبَانَةُ: ٤٠، ٨٦، -وقد ذَكَرَ مَكِّي (الإِبَانَةُ: ٤٠ - ٤١) - كذلك - هذا الْمَعْنَى عَنِ الْإِمَامِ الطَّبْرِيِّ، وَالتَّمْهِيدُ: ٨ / ٢٩٢، وَالِاسْتِذْكَارُ: ٨ / ٤٨، وَالنَّشْرُ: ١٥ / ١.

وَأَثْبَتَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ:

قال عبد الله ابنُ الإمام أحمد بن حنبلٍ (ت: ٢٩٠): «قِيلَ لِأَبِي: فَأَيُّ الْقِرَاءَةِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟

قال: قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَاصِمٌ.

قِيلَ: فَالْأَعْمَشُ مِثْلُ حَمْزَةٍ؟

قال: فَالْأَعْمَشُ أَحَبُّ إِلَيَّ - فِي الْقِرَاءَةِ - مِنْهُ. مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله: ٨٣.

وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٢٣٧): «وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسُ مِنَ الْأَئِمَّةِ - فِي كِتَابِهِمْ - أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ، مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رُتْبَةً وَأَجَلُّ قَدْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ. عَلَى أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ - فِي كِتَابِهِمْ فِي الْقِرَاءَاتِ - ذَكَرَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، وَاطَّرَحَهُمْ.

قَدْ تَرَكَ أَبُو حَاتِمٍ (ت: ٢٥٥) وَغَيْرُهُ ذَكَرَ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ، وَزَادَ نَحْوُ عِشْرِينَ - مِنَ الْأَئِمَّةِ - مِمَّنْ هُوَ فَوْقَ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ. الإِبَانَةُ: ٢٦.

وَقَدْ أَوْرَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حُرُوفًا مِنَ الْقِرَاءَاتِ الرَّائِدَةِ عَلَى الْعَشْرِ لَمْ تَخَالَفِ الرَّسْمَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِهَا لَا تُعَدُّ لِحْنًا، بَلْ هِيَ قِرَاءَةٌ، تَصِحُّ الصَّلَاةُ =

والتَّائِيْمُ مُنْتَفٍ فِي مِثْلِ هَذَا.

وَأَوَّلَى مِنْ هَذَا: رَفَعُ الْإِثْمِ عَمَّنْ وَافَقَ وَجْهًا مِنْ أَوْجِهَةِ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ، قَدْ صَحَّ سَنَدُهُ، وَلَمْ يُضْمَنْ فِي الطَّيِّبَةِ.

مِثْلُ: إِظْهَارِ لَامِ (بَلْ) وَ(قُلْ) عِنْدَ الرَّاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وَ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

وَهَذَا الْإِظْهَارُ وَجْهٌ عَنِ نَافِعٍ، رَوَاهُ عَنْهُ قَالُونُ، وَالْمُسَيَّبِيُّ - بَخْلَفٍ عَنْهُمَا -، وَوَجْهٌ عَنِ شُعْبَةَ، رَوَاهُ عَنْهُ الْبُرْجُمِيُّ^(١).

بِهَا، وَمَنْ قَرَأَ بِهَا تَصَحَّ إِمَامَتُهُ لِلْقَارِي، وَغَيْرِهِ. يُنْظَرُ: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى فِتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ: ٣ / ١١٩، وَتُخْتَصَرُ الْفِتَاوَى الْمِصْرِيَّةُ: ٥٥.

وَجَوَّزَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْقِرَاءَةَ إِذَا صَحَّ سَنَدُهَا - وَلَوْ خَالَفَتِ الرَّسْمَ -.

يُنْظَرُ: إِعْلَامُ الْمَوْقَّعِينَ: ٦ / ٢٠٥.

وَلِلْمَزِيدِ: يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَبُ: ١ / ٣٢ - ٣٣، وَالْإِبَانَةُ: ٦٧، وَمَعَانِي الْأَحْرِفِ السَّبْعَةِ؛ لِلرَّازِيِّ: ٣٢٨ - ٣٢٩، وَالْإِيضَاخُ فِي الْقِرَاءَاتِ: ٩٠١، ٩٥٩، ٩٦٥ - ٩٦٧، وَالْقَبَسُ: ٧ / ٢٥، وَالْمُرْشِدُ الْوَجِيزُ: ١٦٢، ١٨٣، وَجَوَابُ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: ٧١ - ٧٢، وَطَوَالِعُ الثُّجُومِ: ١٢١، وَسِرَاجُ الْقَارِي الْمُبْتَدِي: ٣٥ - ٣٦، وَالنَّشْرُ: ١ / ٣٧ - ٣٨، ٣٩، ١٩٣، وَالْمُنْجِدُ: ٢١٥ - ٢١٦، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٢ / ٢٦، وَفَتْحُ الْبَارِي: ٩ / ٣٨ - ٤٠، وَمَوَارِدُ الْبَرَّةِ: وَ: ٣، وَغَيْرُهَا.

وَلَوْلَا حَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَنَقَلْتُ كَثِيرًا مِنْ نُصُوصِ الْأَيْمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

(١) يُنْظَرُ: غَايَةُ ابْنِ مِهْرَانَ: ٨٤، وَالرَّوَضَةُ لِلْمَالِكِيِّ: ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣، وَالتَّعْرِيفُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ عَنْ نَافِعٍ: ٦٥، وَالْمُسْتَنِيرُ: ١ / ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠ - ٤٦١، وَالْمِصْبَاحُ:

ومعلومٌ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ لَمْ يُضَمِّنِ النَّشْرَ وَطَيَّبَتَهُ كُلَّ الْقِرَاءَاتِ
وَالرَّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ الصَّحِيحَةِ^(١).

بل قد يكونُ ما تَرَكَ مِنْ بَعْضِ الطُّرُقِ أَمْثَلُ مِمَّا ذَكَرَ^(٢).
فَإِنْ قِيلَ: فِي كِلَا الْمَسْأَلَتَيْنِ قَدْ انْقَطَعَ إِسْنَادُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ،
فَكَيْفَ يُقْرَأُ بِهَا؟

قِيلَ: إِنَّ انْقِطَاعَ إِسْنَادِهَا لَا يَرْفَعُ قِرْآنِيَّتَهَا، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ قُرْآنًا.

١/ ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، وَغَايَةُ الْإِخْتِصَارِ: ١٦٩-١٧٠، وَغَيْرُهَا.

وما زال -في دَوْلَةِ الْمَغْرِبِ- أَفْرَادٌ يَقْرَءُونَ وَيُقَرِّئُونَ بِمُضَمِّنِ كِتَابِ التَّعْرِيفِ
لِلدَّانِيِّ.

(١) قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ (الْمَسَائِلُ التَّبْرِيزِيَّةُ: ل: ٥/ ب): «مَا التَّزَمْنَا فِي النَّشْرِ أَنْ نَذْكُرَ
كُلَّ مَا صَحَّ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالْقِرَاءَاتِ، بَلِ اخْتَرْنَا ذَلِكَ مِنَ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ فِي
نَفْسِي أَنْ أَجْمَعَ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ، وَأَعْتَمِدُ فِيهِ عَلَى كُلِّ مَا صَحَّ عِنْدَنَا -إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى-».

(٢) قَالَ الْمَهْدَوِيُّ (ت: نَحْو: ٤٤٠) -لَمَّا تَحَدَّثَ عَنِ اقْتِصَارِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى
بَعْضِ طُرُقِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ-: «... مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الَّذِي عِنْدَهُ شَأْ أَشْهَرُ وَأَجَلُّ
مَنْ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ أَحَدًا -مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالرِّجَالِ- لَا يَشْكُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ أَجَلُّ قَدْرًا
مِنْ وَرِثِ بْنِ سَعِيدٍ -وَمِنْ قَالُونَ- عِيسَى بْنُ مِينَا، وَأَنَّ أَبَانَ بْنَ زَيْدٍ
الْعَطَّارَ أَوْثَقُ وَأَشْهَرُ مِنْ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَرْزَانِ.

وكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ». بَيَّانُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ: ٥٣-٥٤.

وَبِنَحْوِ قَوْلِهِ قَالَ أَبُو حَيَّانَ. يُنْظَرُ: مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ١٠٦-١٠٧.

ثُمَّ يُقَالُ: نَحْنُ لَا نَدْعُو إِلَى الْقِرَاءَةِ بِهَا، وَلَكِنْ مَن قُدِّرَ أَنَّهُ وَافَقَهَا دَرَأَتْ عَنْهُ الْإِثْمُ^(١).

٣. رَفَعَ الْإِثْمَ عَمَّنْ كَانَ لَحْنُهُ قُصُوراً عَنْ غَيْرِ الْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ

الْمُتَوَاتِرِ:

وغيرِ الْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ الْمُتَوَاتِرِ: قد يكونُ صحيحاً مُسْتَفِيداً مُتَلَقًى بِالْقَبُولِ، وقد يكونُ اجتهاداً فيه نَظَرٌ:

فَالأَوَّلُ: مِثْلُ: الْمَدَّ^(٢): فَالْأَصْلُ الثَّقَلِيُّ الْمُتَوَاتِرُ فِيهِ هُوَ الْقَدْرُ

الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْقُرَّاءِ^(٣).

وهو أدنى زيادةٍ على الْقَصْرِ^(٤).

فَمَنْ نَقَصَ -مِثْلاً- حَفْصاً -من طريقِ الشاطبيّة- عن أربعِ

حَرَكَاتٍ إِلَى ثَلَاثِ حَرَكَاتٍ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ، لِأَنَّهُ أَتَى بِالْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ

(١) قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي (ت: ٢٨٢) -فِي كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ لَهُ، فِي مَنْ قَرَأَ بِمَا

صَحَّتْ رِوَايَتُهُ، وَخَالَفَ خَطَّ الْمُصْحَفِ-: «فَإِنْ جَرَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ

الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ لَهُ: كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ سَعَةٌ -إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ يُخَالِفُ

مَعْنَى خَطِّ الْمُصْحَفِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ-، وَيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي مَعْنَى مَا جَاءَ: أَنَّ

الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». نَقَلَهُ عَنْهُ مَكِّيٌّ فِي الْإِبَانَةِ. يُنْظَرُ: الْإِبَانَةُ: ٤١،

(٢) يُنْظَرُ: رِسَالَةٌ فِي لَحْنِ الْقُرَّاءِ: ٢٨-٢٩.

(٣) يُنْظَرُ: مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ١٩١.

(٤) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/٣٢٧.

الْمُتَوَاتِرِ لِلْمَدِّ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَا قَدَّرَهُ أَئِمَّةُ الْأَدَاءِ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا^(١).

ويزاد في تعليل اطرّاج التأثيم - في المدّ خاصّةً -: أَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْقُرَاءِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيدِ^(٢).
وعليه: فَإِنَّ الْقُصُورَ عَمَّا قَدَّرَهُ أَئِمَّةُ الْأَدَاءِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قُصُورًا عَنِ الصَّوَابِ.

وكذلك الْمُقَدَّرُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ^(٣).

(١) وذلك لِأَنَّ مَقَادِيرَ الْمَدِّ اجْتِهَادٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْأَدَاءِ؛ تَيْسِيرًا عَلَى الْقُرَاءِ. وَغَايَةٌ مَا فَعَلُوا هُوَ تَحْدِيدُ مَا أَطْلَقَهُ مَنْ سَبَقَهُمْ بَلَا تَحْدِيدٍ دَقِيقٍ يُصَارُ إِلَيْهِ؛ كَقَوْلِ اللَّذَانِي - مَثَلًا -: «وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا ... وَرَشُّ وَحَمْزَةٌ، وَدُونُهُمَا عَاصِمٌ، وَدُونَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ، وَدُونُهُمَا أَبُو عَمْرٍو - مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ - وَقَالُونَ - مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ بِخِلَافٍ عَنْهُ -». التَّيْسِيرُ: ١٤٧.

فَهَبْ أَنَّهُمْ لَمْ يُقَدِّرُوا مِثْلَ هَذَا الْإِطْلَاقِ، كَيْفَ سَيَقْرَأُ الْقَارِئُ؟
لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَجِدُ حَرَجًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَالْقِرَاءَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّيْسِيرِ وَالتَّخْفِيفِ، وَنُجَانِيَّةٌ لِلْحَرَجِ وَالتَّكْلِيفِ.

والتَّثْرِيبُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ مَرْفُوعٌ، بَلْ يُرْجَى لَهُمْ بِذَلِكَ أَجْرٌ عَظِيمٌ. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا رَفْعُ التَّثْرِيبِ - تَبَعًا - عَمَّنِ اقْتَدَى بِهِمْ فِي قِرَاءَتِهِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: ١ / ٥٨، وَالتَّيْسِيرُ: ١٤٧، وَشَرْحُ الْخَاقَانِيَّةِ لِلَّذَانِي: ٢ / ٣٠٨، وَالنَّشْرُ: ١ / ٣٣٣.

(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَزَرِيِّ (النَّشْرُ: ١ / ٣٢٧) فِي تَقْدِيرِ مَرَاتِبِ الْمَدِّ، وَذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ نَحْوَهُ، فِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ السَّخَاوِيُّ (فَتْحُ الْوَصِيدِ: ٢ / ٢٧١).

وَالْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْقُرَّاءِ - فِي الْمَدِّ - هُوَ الْمُتَوَاتِرُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَصَحِيحٌ مُسْتَفِيزٌ مُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ^(١).
 قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣): «وَمَنْ ادَّعَى تَوَاتُرَ الزَّائِدِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ فَلْيُبَيِّنْ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا يُؤْتَمُّ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ الْمُتَوَاتِرِ فِي مِثْلِ هَذَا؟
 قِيلَ: الظَّاهِرُ: نَعَمْ^(٣)، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ صَحِيحًا، تُحْمَلُ بِهِ - عَلَى الصَّحِيحِ - الرَّوَايَةُ^(٤)، وَلَكِنْ الْجُرْأَةُ عَلَى تَأْثِيمِ مَنْ قَصَرَ عَنْهُ ضَرْبُ

وعليه: فَإِنَّ تَقْدِيرَ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ مَرَاتِبِ الْمَدِّ بِالْأَلِفَاتِ أَوْ الْحَرَكَاتِ لَا يُقْطَعُ بِمُوَافَقَتِهِ عَيْنَ الْمُقَدَّرِ الْمَنْقُولِ، فَقَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ يَنْقُصُ.

لَا سِيَّما إِذَا عَلِمْتَ قَدْرَ «الِاخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي تَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ»، وَأَنَّهُ مَا مِنْ مَرْتَبَةٍ ذُكِرَتْ لِشَخْصٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، إِلَّا وَذُكِرَ لَهُ مَا يَلِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ قُرْبِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِمَّا يَلِيهَا، وَأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ، وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ - غَالِبًا - هُوَ الْقَصْرُ الْمَخْضُ، وَالْمَدُّ الْمُشْبَعُ - مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عُرْفًا -، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ». النَّشْرُ: ١/ ٣٣٣.

(١) يُنْظَرُ: مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ١٩١.

(٢) مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ١٩١.

وَقَدْ عَرَّضَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَعْضَ الْقُرَّاءِ، الَّذِينَ يَدَّعُونَ التَّوَاتُرَ فِي جُرْئِيَّاتِ الْأُمُورِ. يُنْظَرُ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى: ١٣/ ٤١٩.

(٣) يُنْظَرُ: رِسَالَةٌ فِي لَحْنِ الْقُرَّاءِ: ٢٨ - ٢٩.

(٤) يُنْظَرُ: مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ١٩١.

وقال الدَّهْبِيُّ (ت: ٧٤٨): «فكثيرٌ من القراءاتِ تَدْعُونَ تَوَاتُرَهَا، وبالجهدِ أنْ تَقْدِرُوا على غيرِ الآحادِ فيها. ونَحْنُ نقولُ: نَتَلَوُ بِهَا وإنْ كانتْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا عن واحدٍ؛ لكونها تُلْقِيَتْ بِالْقَبُولِ، فَأَفَادَتِ الْعِلْمَ.

وهذا واقعٌ في حروفٍ كثيرةٍ، وقراءاتٍ عديدةٍ.

وَمِنْ ادَّعَى تَوَاتُرَهَا فَقَدْ كَبَّرَ الْحِسَّ.

أَمَّا الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ -سُورُهُ، وَآيَاتُهُ- فَمُتَوَاتِرٌ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-، مَحْفُوظٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُبَدِّلَهُ، وَلَا يَزِيدَ فِيهِ آيَةً، وَلَا جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ -عَمْدًا- لَا تُسَلَخُ مِنَ الدِّينِ». سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ١٧١ / ١٠.

وقال ابنُ الْحَجَرِيِّ: «وَإِذَا اشْتَرَطْنَا التَّوَاتُرَ فِي كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْخِلَافِ: انْتَفَى كَثِيرٌ مِنْ أَحْرَفِ الْخِلَافِ الثَّابِتِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ السَّبْعَةِ، وَغَيْرِهِمْ. وَلَقَدْ كُنْتُ -قَبْلَ- أَجْنَحَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، ثُمَّ ظَهَرَ فُسَادُهُ، وَمُوَافَقَةُ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ».

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ مَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي شَامَةَ مَا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَهُ.

يُنْظَرُ النَّشْرُ: ١٣ / ١٤ - ١٤.

قُلْتُ: وَكَلَامُ مَكِّيِّ فِي الْإِبَانَةِ (٣٩ - ٤٠)، وَكَلَامُ أَبِي شَامَةَ فِي الْمُرْشِدِ الْوَجِيزِ (١٧٦ - ١٧٧).

تَنْبِيْهُ: بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي مَذْهَبِ مَكِّيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ يَشْتَرِطُ التَّوَاتُرَ؛ خِلَافًا لْجُمْهُرَةِ الْمُصَنِّفِينَ الَّذِينَ عَزَّوْا إِلَيْهِ عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ مَكِّيًّا اشْتَرَطَ الثَّقُلَ عَنِ الثَّقَاتِ فَحَسِبَ (الْإِبَانَةُ: ٣٩) -وَهُوَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ-، وَاشْتَرَطَ -فِي مَوْطِنَيْنِ- صَحَّةَ السَّنَدِ فَقَطْ (الْإِبَانَةُ: ٥٦، ٦٧)، إِلَّا أَنَّهُ أَبَانَ فِي مَوَاطِنَ عِدَّةٍ (الْإِبَانَةُ: ٣٩، ٤٦، ٧٣، ٧٦، ٨٦، ٩٦ - ٩٧): أَنَّ الْقُرْآنَ

من الْمُبَالِغَةِ.

وانتفاء تأثيمه مُتَحَقِّقٌ -على الصحيح- في المِثَالِ السَّالِفِ،
لأنه -مع ما سَلَفَ- وافق روايةً أخرى مَقْبُولَةٌ.
وَلْيُعْلَمَ: أَنَّ الْقُصُورَ عَنِ الْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ الْمُتَوَاتِرِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ
التأثيمُ مُطْلَقًا.

كما في المَدِّ الْمُتَفَصِّلِ، فَإِنَّ الْقُصُورَ عَنِ الْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ الْمُتَوَاتِرِ
فيه -وهو أدنى زيادةٍ على القصرِ- إنما هو الْقَصْرُ.
وَالْقَصْرُ فِي الْمُتَفَصِّلِ طَرِيقٌ صَحِيحٌ، بِخِلَافِ الْمُتَصِّلِ^(١).
وَالثَّانِي^(٢): مِثْلُ غُنَّةِ الْمُشَدَّدِ وَالْمُدْعَمِ وَالْمُخْفَى.

لَا يُؤْخَذُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ -وإن صحَّ عنه-، وَلَا يَنْبُتُ قِرَاءَنُ يُقْرَأُ بِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ،
وَلَا يُؤْخَذُ الْقِرَاءَنُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَلَا رَجُلَيْنِ، وَلَا بِخَبَرِ الْآحَادِ، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا
بِإِجْمَاعٍ وَتَوَاتُرٍ.

قلتُ: وَيَنْبَغِي التَّأْلِيفُ بَيْنَ كَلَامِهِ، وَلَيْسَ أَخْذُ طَرَفٍ مِنْهُ دُونَ الْآخَرِ.
وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ يَشْتَرُطُ تَوَاتُرَ الْقِرَاءَةِ وَالْإِجْمَاعَ عَلَيْهَا، وَهَذَا
الشَّرْطُ مُتَضَمِّنٌ اشْتِرَاطَ صِحَّةِ سَنَدِهَا، وَعِنْدُنِي: يَأْتَلِفُ كَلَامُهُ، وَمَنْ عَزَا إِلَيْهِ
اشْتِرَاطَ صِحَّةِ السَّنَدِ فَقَطْ فَقَدْ أَهْدَرَ أَكْثَرَ كَلَامِهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) يُنْظَرُ: التَّبَصُّرَةُ: ٢٦٦، وَالْمِضْبَاحُ: ٢/ ٢٠٢، وَالنَّشْرُ: ١/ ٣١٢ - ٣٣٥، وَطَيَّبَتْهُ:

البيت: ١٦٤.

(٢) أَيِ: النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ (غَيْرِ الْأَصْلِ الثَّقَلِيِّ الْمُتَوَاتِرِ)، وَهُوَ: الْاجْتِهَادُ الَّذِي فِيهِ
نَظَرٌ.

فقد اجتهد بعضهم فقَدَّرها بحركتين^(١)، وأصبح هذا عُرْفاً شائعاً عند عامة مُقْرئِي وُقَرَّاءِ هذا الزَّمانِ، بل أصبح مَنْ يَقْصُرُ عن هذا المِقْدَارِ يُعَدُّ من اللَّاحِنِينَ، بل جعله بعضهم من الآثِمِينَ. وهذا التقدير لا أعلمُ له أصلاً في تقدير المُتَقَدِّمِينَ، ولعلَّه وَلِيْدُ العُصُورِ المُتَأَخِّرَةِ القَرِيبَةِ.

وقد ذَكَرَ جماعةٌ من الأئِمَّةِ^(٢) أَنَّ زَمَانَ النُّطْقِ بِالْمُشَدَّدِ يَكُونُ بِمِقْدَارِ النُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ: ساكنٍ ومتحرِّكٍ.

وَإِذَا نَزَّلْنَا هَذَا عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَتَّبِعْ﴾ [الفَصُّ: ٥٧]،

(١) وَأَمَّا السَّاكِنُ الْمُظْهَرُ، وَالْمُتَحَرِّكُ ففِيهِمَا أَصْلُ الْغَنَّةِ، وَالْغَنَّةُ فِي السَّاكِنِ الْمُظْهَرِ أَظْهَرُ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ. يُنْظَرُ: سِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ: ١/ ٤٨، وَالرَّعَايَةُ: ١٩٣، ٢٣٢، ٢٤٠، وَالتَّحْدِيدُ: ١٠٤، وَالْمَوْضُحُ: ٩٧، وَاللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ: ٣/ ٥٠٠، وَشَرْحُ الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ: ٢/ ٨٥٩.

(٢) كَمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧) وَالدَّائِي (ت: ٤٤٤) وَالْقُرْطُبِيُّ (ت: ٤٦١)، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣).

يُنْظَرُ: الرَّعَايَةُ لِمَكِّيٍّ: ٢٤٥، وَالْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ لِلدَّائِي: ٤٠، وَالْمَوْضُحُ لِلْقُرْطُبِيِّ: ١٤١، وَالتَّمْهِيدُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ: ٢١٥.

وَأُسُوْقُ -هنا- كَلَامُ الْقُرْطُبِيِّ؛ لِمَزِيدِ بَيَانِهِ، قَالَ:

«الوَاجِبُ مَعْرِفَتُهُ مِنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِالْمُشَدَّدِ، وَصِفَةِ التَّلْقُظِ بِهِ:

هُوَ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ زَمَانِ النُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ: سَاكِنٍ وَمتحرِّكٍ.

وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَصِيرَ كَأَنَّهُ نَائِبٌ مَتَابَ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ، وَلَا يَقْصُرُ دُونَهُ

فَيَكُونُ قَدْ أَخْلَ مِنْ الْكَلَامِ بِحَرْفٍ». الْمَوْضُحُ: ١٤١.

وقوله سبحانه: ﴿أَمِّمْ مِّمَّنْ﴾ [هُود: ٤٨]: فَإِنَّ الْمُشَدَّدَ الْأَوَّلَ -وهو التَّوْنُ-، والثَّانِي والثَّالِثَ -وهو المِيمُ- إِذَا عُنَّتْ حركتَيْنِ زَادَ زَمَانُ التَّشْدِيدِ -في ما يَظْهَرُ- عَنِ الزَّمَانِ الَّذِي وَقَّتَهُ لَهُ أَيْمَةُ الْأَدَاءِ.

فالظاهر: أَنَّ زَمَانَ التَّنْطِقِ بِالْغُنَّةِ هُوَ زَمَانُ التَّنْطِقِ بِهِذِهِ الْمُشَدَّدَاتِ: وهو زَمَانُ التَّنْطِقِ بِحَرْفَيْنِ: سَاكِنٍ وَمُتَحَرِّكٍ.

ومِثْلُهَا: غُنَّةُ التَّوْنِ والتَّوْنِينِ الْمُدْغَمَيْنِ فِي الرَّاءِ وَاللَّامِ^(١).

فَزَمَانُ الْغُنَّةِ فِيهَا هُوَ زَمَانُ التَّنْطِقِ بِهَا مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ.

وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مُجَاهِدٍ (ت: ٣٢٤): «لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ

يَأْتِيَ بِـ ﴿عَنْ مَنْ﴾ [نَحْوُ: التَّوْنِ: ٤٣] بِغَيْرِ غُنَّةٍ»^(٢).

وهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ -عَلَى الْأَظْهَرِ-: أَنَّ الْغُنَّةَ تَأْتِي سَجِيَّةً مِنْ غَيْرِ

تَكْلُفٍ، وَذَلِكَ: بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَالْغُنَّةُ مُوَاخِيَةُ التَّشْدِيدِ.

فَمَنْ شَدَّدَ بَانَتْ غُنَّتُهُ ضَرُورَةً، وَلَعَلَّ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ

فِي عَدَمِ قُدْرَةِ أَحَدٍ عَلَى نُطْقِ ﴿عَنْ مَنْ﴾ بِغَيْرِ غُنَّةٍ.

وَأَيَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْغُنَّةَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، كَالْمَدِّ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ

لِلْمَدِّ مَرَاتِبُ تَزِيدُ عَلَى الْأَصْلِيِّ مِنْ بَيْنَهَا الْأَيْمَةُ فِي كُتُبِهِمْ، فَلَوْ كَانَ

لِلْغُنَّةِ مَرَاتِبُ تَزِيدُ عَلَى أَصْلِهَا -مِنْ حَيْثُ زَمَانُ التَّنْطِقِ بِهَا-

(١) وهذا على مذهب مَنْ يُدْغِمُ فِيهَا بَعْثَةً، وَقَدْ وَرَدَ خِلَافُ الْقُرَّاءِ فِيهَا.

يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٢٣-٢٤، وَطَبِيبُهُ: الْبَيْتُ: ٢٧٥.

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّائِي فِي التَّحْدِيدِ: ١١٤.

لَبَيَّنُوهَا^(١)، فَلَمَّا اكْتَفَوْا بِالْغَنَّةِ الْكَامِلَةِ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهَا -زِيَادَةً عَلَى

(١) وَلَا يُخَالِفُ هَذَا: مَا تَقَرَّرَ: مِنْ ذِكْرِ مَرْتَبَةِ غَنَّةِ الْمُشَدِّدِ وَالْمُدْغَمِ وَالْمُخْفَى؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ بِهَذِهِ الْمَرَاتِبِ -فِي مَا يَبْدُو لِي- هُوَ مَدَى ظُهُورِ الْغَنَّةِ، وَلَيْسَ تَفَاوُتَ زَمَانِ التُّطْقِ بِهَا.

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا: فَلَمْ أَجِدْ -حَسَبَ اِطِّلاَعِي- أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ -كَالشَّاطِبِيِّ وَالْجَعْفَرِيِّ وَأَبِي شَامَةَ وَالسَّخَاوِيِّ وَابْنِ الْجُنْدِيِّ وَابْنِ الْقَاصِحِ وَابْنِ الْجَزَرِيِّ-: ذَكَرَ مِقْدَارَ الْغَنَّةِ الْكَامِلَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمُشَدِّدِ وَالْمُدْغَمِ وَالْمُخْفَى.

وَلَعَلَّ ظُهُورَ هَذَا التَّقْدِيرِ كَانَ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ الْقَرِيبَةِ. وَغَايَةُ مَا وَجَدْتُ كَلَامَ الْفَاسِيَّ (ت: ٦٥٦): «وَهِيَ الْغَنَّةُ الْكَامِلَةُ، وَكَانَ بَعْضُ شَيْوَخِنَا يُبَالِغُ فِي بَيَانِهَا، وَبَعْضُهُمْ يَكْتَفِي بِالْيَسِيرِ مِنْهَا، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا». اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ: ٥٠٠/٣.

وَلَكِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ مِقْدَارَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْغَنَّةِ الْكَامِلَةِ، وَالْيَسِيرِ مِنْهَا، وَالتَّوَسُّطِ فِيهَا. وَكَلَامُ الْمُسْعَدِيِّ (ت: ١٠١٧): «فَلَا يَجُوزُ مَطُّ الْغَنَّةِ فِي حَرْفِهَا كَالْمَدِّ فِي حُرُوفِهِ؛ لِعَدَمِ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ.

وَحِينَئِذٍ: فَمِيعَارُ الْغَنَّةِ مَوْكُولٌ إِلَى الذَّوْقِ السَّلِيمِ، وَالتَّجَوُّدِ الْمُسْتَقِيمِ، الْمَبْنِيِّ عَلَى الْمُشَافَهَةِ وَالْأَخْذِ عَنِ الْأُسْتَاذِ الْكَبِيرِ، وَالْعَالِمِ النَّحْرِيرِ». الْفَوَائِدُ الْمُسْعَدِيَّةُ فِي حَلِّ الْجَزَرِيَّةِ: ٤١.

وَلَيْسَ صَحِيحًا مَا فَهَمَهُ الْجَزْرِيُّ (نَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ: ١٣٠) مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ فِي تَقْدِيرِ الْغَنَّةِ بِحَرْكَتَيْنِ؛ أَخْذًا مِنْ تَعْلِيلِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ الْإِدْغَامَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ بِأَنَّ الْغَنَّةَ الَّتِي فِي الثَّوْنِ تُشَبِّهُ الْمَدَّ الَّذِي فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَحَسَنَ الْإِدْغَامَ لِهَذِهِ الْمُشَابَهَةِ.

أَصْلُ الْغُنَّةِ - مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مِقْدَارِهَا: عَلِمَ أَنَّ مِقْدَارَهَا مَوْكُولٌ إِلَى مَا هُوَ مَرْكُوزٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَلُغَةُ الْعَرَبِ تَقْتَضِي أَنَّ الْمُسَدَّدَ تَزِيدُ غُنَّتُهُ عَنْ غَيْرِهِ - مِنْ سَاكِنٍ مُظْهِرٍ وَمُتَحَرِّكِ -، وَأَنَّ غُنَّتَهُ بِمِقْدَارِ تَشْدِيدِهِ.

وَالْأَقْرَبُ: أَنَّ حُكْمَ غُنَّةِ الْإِدْغَامِ النَّاقِصِ وَالْإِخْفَاءِ كَحُكْمِ غُنَّةِ الْمُسَدَّدِ وَالْإِدْغَامِ الْكَامِلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنِّي لَمْ أَرَ أَحَدًا فَرَّقَ بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ زَمَانِ النُّطْقِ بِهَا؛ إِلَّا الْمَرْعِشِي (ت: ١١٥٠)^(١)، وَفِي تَفْرِيقِهِ نَظَرٌ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُشَابَهَةَ لَا تَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ.

فَغَايَةُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْغُنَّةَ عِلَامَةٌ مِنْ عِلَامَاتِ قُوَّةِ الثَّوْنِ؛ لِأَنَّهَا نَبْرَةٌ زَائِدَةٌ مُصَاحِبَةٌ الثَّوْنِ، وَكَذَلِكَ الْمَدُّ اسْتِطَالَةٌ فِي حُرُوفِهِ الثَّلَاثَةِ، فَهُوَ عِلَامَةٌ مِنْ عِلَامَاتِ قُوَّتِهَا.

فَلَمَّا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى حَرْفِهِ، مُصَاحِبَةً لَهُ، حَسُنَ إِدْغَامُ الثَّوْنِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

هَذَا هُوَ مُرَادُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْغُنَّةَ كَالْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ فِي مِقْدَارِهَا. وَأَوَّلُ مَنْ وَقَفْتُ لَهُ عَلَى تَقْدِيرٍ لِلْغُنَّةِ الْكَامِلَةِ هُوَ الْمَرْعِشِيُّ (ت: ١١٥٠)، وَذَلِكَ فِي غُنَّةِ الْإِخْفَاءِ فَحَسَبُ، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) إِذْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ غُنَّةَ الْإِدْغَامِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَطْوَلُ زَمَنًا مِنْ غُنَّةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسَدَّدَاتِ.

وَصَرَّحَ بَأَنَّ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْإِخْفَاءِ يُقَدَّرُ بِأَلِفٍ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ، وَأَذْنَاهَا بِثُلْثِ أَلِفٍ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ، وَأَوْسَطُهَا بِثُلْثِي أَلِفٍ أَوْ مَا يُقَارِبُهَا.

وَصَفْوَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ الْإِزَامَ الْقَارِيَّ بِإِيصَالِ الْغَنَّةِ إِلَى حَرَكَتَيْنِ إِزَامٌ
بِلا دَلِيلٍ، بَلِ الدَّلِيلُ خِلَافُهُ - فِي مَا يَظْهَرُ لِي -.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا الْمُقَدَّرُ: فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الْمُقَدَّرَ - فِي الْغَنَّةِ - غَيْرُ
مُحَقَّقٍ، كَمَا قِيلَ فِي الْمَدِّ، وَهُوَ سَبَبٌ آخَرُ لَدَرِّ الْإِثْمِ عَمَّنْ قَصَرَ عَنْ
حَرَكَتَيْنِ.

٤. رَفَعُ الْإِثْمِ عَمَّنْ لَحَنَ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا لَحْنًا
لَا يَذْهَبُ بِأَصْلِ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ:

فَفِي الْمَخَارِجِ: كَمَنْ لَحَنَ فِي مَخْرَجِ الْحِيمِ فَشَابَهُ بَشِيءٌ مِنْ
الشَّيْنِ، وَلَكِنَّ أَصْلَ الْحَرْفِ بَاقٍ - فِي الْجُمْلَةِ -^(١).

يُنْظَرُ: جُهْدُ الْمُقِلِّ: ٢١٢، وَبَيَانُ جُهْدِ الْمُقِلِّ: ١٦٠، ١٦٩.

أَيُّ: أَنَّ أَعْلَاهَا حَرَكَتَانِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُمَا، وَأَدْنَاهَا ثُلَاثُ حَرَكَةٍ أَوْ مَا يُقَارِبُهُمَا،
وَأَوْسَطُهَا حَرَكَةٌ وَثُلَاثُ الْحَرَكَةِ أَوْ مَا يُقَارِبُهَا!

قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا اسْتَنَدَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ فِي إِدْغَامِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَقْلُ ظُهُورًا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ
الْمُشَدَّدَاتِ، وَظُهُورُ الْإِخْفَاءِ حَسَبَ مَرَاتِبِهِ.

وَلَيْسَ الظَّاهِرُ - عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ - تَفَاوُتَ زَمَانِ الْغَنَّةِ.

وَيُنْظَرُ: التَّمْهِيدُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ: ٢١٥ - ٢١٧.

(١) وَقَدْ فَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالصُّورَةِ الْآتِيَةِ - الَّتِي
يُذْهَبُ مَعَهَا بِأَصْلِ الْحَرْفِ -، فَقَالَ: «وَمَنْ يُبَدِّلِ الرَّاءَ غَيْنًا، وَالْكَافَ هَمْزَةً:
لَا يَوْمٌ إِلَّا مِثْلُهُ، أَمَّا مَنْ يَشُوبُ الرَّاءَ بَغَيْنًا، يُخْرِجُهَا مِنْ فَوْقِ مَخْرَجِهَا بِقَلِيلٍ:

وفي الصِّفَاتِ: كالذي لَا يَسْتَوِي صِفَةُ الصَّغِيرِ؛ ولكن الصِّفَةُ باقيةٌ - في الجُمْلَةِ -.

وأوَّلَى منه: مَنْ يَقْصُرُ في التَّفْخِيمِ عَنِ الْحَدِّ الْمَطْلُوبِ، أو يَزِيدُ فيه شيئاً قليلاً، أو يَشُوبُ المُرَقَّقَ بشيءٍ من التَّفْخِيمِ، أو عَكْسُ ذلك.

والْحَرَكَاتُ: كَالِاخْتِلَاسِ وَالرَّوْمِ، وَالِإِشْبَاعِ الَّذِي لَا يُفْضِي إِلَى تَوَلِّدِ حَرْفٍ مِنَ الْحَرَكَةِ^(١).

والتَّائِيْمُ بِمِثْلِ هَذَا لَا يَتَحَقَّقُ؛ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ ذَهَابِ أَصْلِ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ، وَالتَّائِيْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَيِّقِينَ.

وَلأنَّ مِثْلَ هَذَا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَالتَّعْسِيرُ سَبَبٌ لِلتَّيْسِيرِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّحْنُ فِي الْمَخْرَجِ يَذْهَبُ بِأَصْلِ الْحَرْفِ، كَمَنْ شَابَ الْجِيْمَ بِالشَّيْنِ شَوْباً أَصْبَحَ مَعَ الْجِيْمِ شَيْناً، أَوْ إِلَى الشَّيْنِ أَقْرَبَ. أَوْ تَرَكَ صِفَةَ الْإِسْتِعْلَاءِ وَالِإِطْبَاقِ فِي الصَّادِ فَصَارَتْ -عِنْدِيذٍ- سِيناً.

فَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ لِلْقَارِئِ، وَغَيْرِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعَ الْعَجْزِ». يُنْظَرُ: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى

فتاوى ابنِ تَيْمِيَّةَ: ٣ / ١١٩ - ١٢٠، وَتُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةُ: ٦٤.

(١) وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ شَأْنِ الْحَرَكَاتِ فِي أَنْوَاعِ اللَّحْنِ، فِي حَاشِيَةِ: ١٩ - ٢٠.

أَوْ انْتَقَصَ الْحَرَكَةُ حَتَّى سَكَنَ الْحَرْفُ، أَوْ أَشْبَعَهَا حَتَّى تَوَلَّدَ مِنْهَا حَرْفٌ:

فَإِنَّ هَذَا كُلُّهُ مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي حَقِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ اجْتِنَابَهُ.

٥. رَفْعُ الْإِثْمِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، الَّتِي لَيْسَ عَلَى تَعْيِينِ وَجْهِ مِنْ أَوْجُهِهَا حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ:

بَلْ يَسَعُ الْقَارِئُ إِطْلَاقُ الثَّقَلِ، فَلَا يُلْزَمُ بِوَجْهِ قَدْ يَكُونُ عَسِيراً عَلَيْهِ، وَلَمْ يُلْزَمْ بِهِ الثَّقَلُ الصَّحِيحُ.

وَأَحَبُّ الْأَوْجُهِ -إِلَيَّ- فِي مِثْلِ هَذَا: مَا كَانَ أَيْسَرَ عَلَى الْقَارِئِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ...﴾ ^(١) [الْمُرْمَلُ: ٢٠].

٦. رَفْعُ الْإِثْمِ عَمَّنْ لَحَنَ لَحْنًا خَفِيًّا فِي غَيْرِ حَالِ التَّلَاوَةِ ^(٢):
وغيرِ حَالِ التَّلَاوَةِ: مِثْلُ: الْإِسْتِشْهَادِ، وَالْخُطْبَةِ، وَالْأَذْكَارِ.

(١) بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ (بَابُ: ٥٣) بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَأُورِدَ تَحْتَهَا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ (حَدِيثُ: ٧٥٥٠).

فَلَفْظُ: ﴿مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾: يَشْمَلُ مَا تَيَسَّرَ مِنْ حُرُوفِ الْقِرَاءَاتِ، وَطُرُقِهَا وَأَوْجُهِهَا، كَمَا يَشْمَلُ مِقْدَارَ الْقِرَاءَةِ.

(٢) وَقَدْ رَأَيْتُ إِدْخَالَ هَذِهِ الْفِقْرَةِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي عَمُومِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - وَإِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ فِيهَا لَيْسَتْ الْقِرَاءَةُ الْمَعْمُودَةُ -، وَلِدَفْعِ مَا يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ: مِنْ أَنَّ غَيْرَ حَالِ التَّلَاوَةِ كَحَالِ التَّلَاوَةِ: فِي اتِّقَاءِ اللَّحْنِ، وَالتَّجْوِيدِ.

فهل يَلْزَمُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَنْ يَقْرَأَ الْآيَاتِ كحَالِ التَّلَاوَةِ؟
الظاهر: لا.

فلا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا كَانَ تَرْكُهُ يُوقِعُ فِي اللَّحْنِ الْجَلِيِّ؛ كَمَخَارِجِ
الْحُرُوفِ، وصفاتها اللازمة^(١).

ولكن لا يَلْزَمُهُ - في ما يَظْهَرُ - غيرُ ذلك: كالاستعاذة^(٢)،
وبسملة، والقَطْعُ على رأس الآية، والصفات العَرَضِيَّة، والتَّغْيِي.
بل قد ثبت عنه ﷺ عدمُ الاستعاذة وبسملة في غير حالِ
التَّلَاوَةِ في عَدَدٍ من الأدلَّة، منها:

مَا رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كُنْتُ
جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ... فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ صَعِدَ مِنْبَراً صَغِيراً، فَحَمِدَ
اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾»^(٣).

(١) والصفات اللازمة: هي التي لا تَنفَكُ عَنِ الْحَرْفِ: كالجَهْرِ، والهِمْسِ، والتكرير،
والصفات العَرَضِيَّة: هي التي تَعْرِضُ لِلْحَرْفِ أحياناً، وتُفَارِقُهُ أحياناً أُخْرَى:
كأحكام التَّوْنِ الساكنة، واليَمِيمِ الساكنة.

(٢) على قول مَنْ أوجبها حالَ التَّلَاوَةِ، وكذلك القَطْعُ على رأس الآية.
يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٢٣٩، ٢٥٧ - ٢٥٨.

وهما غيرُ واجِبَيْنِ - على الصحيح -، والتَّغْيِي واجبٌ حالَ التَّلَاوَةِ - على
الأظهر -.

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ (١٠١٧).

وُثِبَتْ عَنْهُ ﷺ الْقَطْعُ دُونَ رَأْسِ الْآيَةِ، فِي غَيْرِ حَالِ التَّلَاوَةِ فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَدِلَّةِ، مِنْهَا:

مَا رَوَاهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ، يَعْثُرَانِ وَيَقُومَانِ؛ فَنَزَلَ فَأَخَذَهُمَا، فَصَعَدَ بِهِمَا الْمِنْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التَّغَابُنِ: ١٥] رَأَيْتُ هَذَيْنِ فَلَمْ أَصْبِرُ» ثُمَّ أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ^(١).

وَلَمْ أَجِدْ نَصًّا فِي الصِّفَاتِ الْعَرَضِيَّةِ، وَالتَّغْنِي؛ وَلَكِنْ الظَّاهِرُ عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِهِمَا فِي غَيْرِ حَالِ التَّلَاوَةِ؛ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ الْعَرَضِيَّةِ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: كَأَصْلِ الْمَدِّ، وَالْغُنَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَمَّا أَدَاؤُهَا كَحَالِ التَّلَاوَةِ فَلَا يَظْهَرُ لِي ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَنُقِلَ إِلَيْنَا، خَاصَّةً مَعَ وُرُودِ مَا يُرْشِّحُ خِلَافَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

⁼ وَالْآيَةُ الْمَعْنِيَّةُ: هِيَ أَوَّلُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَعِذْ وَلَمْ يُبَسِّمِلْ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعِ: ابْنُ مَاجَهَ (٣٦٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠٩) -وَاللَّفْظُ لَهُ-، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤١٣).

○ وَشَاهِدُ الْمَقَالِ: أَنْ يُقَالَ:

١. إِسْتِحْبَابُ اتِّقَاءِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ دَقِيقاً.
٢. الْعَفْوُ عَنْ دَقَائِقِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ.
٣. تَحْرِيمُ اللَّحْنِ الْجَبِّيِّ - لِمَنْ اسْتَطَاعَ اجْتِنَابَهُ -.
٤. تَحْرِيمُ اللَّحْنِ فِي مَا أُجْمَعَتِ الْقُرَاءَةُ عَلَيْهِ ^(١).

* * *

(١) يُنْظَرُ: الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةُ لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ: ١٧٨ - ١٨٠ - وفيه بَحْثٌ مُهِمٌّ،

وَالدَّرَرُ الْمُنَظَّمَةُ الْبَهِيَّةُ: ١٢٣ - ١٢٦، ١٣٤، ونهاية القولِ الْمُفِيدِ - نَقْلًا عَنْ نَاصِرِ

الدِّينِ الطَّبْلَاوِيِّ (ت: ٩٦٦) -: ٣٠.

○ تقييداتٌ على تحريم اللَّحْنِ في ما أجمعتِ القُرَّاءُ عليه:

١. إِنَّ اللَّحْنَ فِي ما أجمعتِ القُرَّاءُ عليه لا يَحْرُمُ إِلَّا إذا أَثَّرَ في أَصْلِ الحَرْفِ، أو لم يُؤْتَ بِأَصْلِ الحُكْمِ الثَّقَلِ الْمُتَوَاتِرِ^(١).

٢. هل يُعْتَدُّ بِخِلَافِ ما عدا العَشْرَةَ - إذا صَحَّ السَّنَدُ إليهم، وخالفوا الرَّسْمَ - في رَفْعِ الإِثْمِ عَنِ اللَّاحِنِ إذا وافقهم؟
الظَّاهِرُ: نعم، وسيأتي مثاله.

وأولى مِنْ هذا: رَفْعُ الإِثْمِ عَمَّنْ وافق وَجْهًا مِنْ أَوْجِهِ القُرَّاءِ العَشْرَةِ، قد صَحَّ سَنَدُهُ، ولم يُضْمَنَّ في الطَّيْبَةِ.

وقد تقدَّم تفصيلُ هاتينِ الْمَسْأَلَتَيْنِ في أَوَّلِ هذا الْمَبْحَثِ.

٣. مخالفةُ ما أجمعت عليه القُرَّاءُ: لا يُقَدِّمُ على تأييم مَنْ فَعَلَهُ إِلَّا مَنْ أَحاط بصحيحِ القراءاتِ: العَشْرِ، وما فوقها.
فليكنْ للعاقِلِ - في هذا - أَتَانَةٌ، فَإِنَّ الأمرَ عَظِيمٌ.

٤. ما أجمعت عليه القُرَّاءُ من أحكامٍ: منه ما هو مُطَرِّدٌ، ومنه ما دخله الإستثناء:

فالمُطَرِّدُ: مثلُ: مَخارجِ الحروفِ وصفاتها اللَّازِمَةُ^(٢)، والإِقْلَابِ، وَغُنَّةُ الثَّوْنِ والمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ، وإِدْغَامُ الْمُتَمَائِلَيْنِ، والمَدُّ الْمُتَّصِلِ،

(١) وقد سَبَقَ بيانُ هذينِ الشَّرْطَيْنِ في هذا الْمَبْحَثِ.

(٢) والخِلَافُ الْوَارِدُ في بعضِ المَخارجِ والصفاتِ اللَّازِمَةِ لا يُؤَثِّرُ في حَقَائِقِ الحُرُوفِ.

وَالْمَدَّ اللَّازِمُ^(١).

وَأَمَّا مَا دَخَلَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ: فَهُوَ فِي الصِّفَاتِ الْعَرَضِيَّةِ:

مِثْلُ: الْإِظْهَارِ الْحَلْقِيِّ^(٢).

(١) وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ خِلَافٌ مُعْتَبَرٌ فِي مِقْدَارِ هَذَيْنِ الْمَدِّينِ، بَعْدَ أَنْ اتَّفَقَ عَلَى وُجُوبِ مَدِّهِمَا.

يُنْظَرُ - فِي الْمَدِّ الْمُتَّصِلِ -: النَّشْرُ: ١/ ٣١٤ - ٣١٧.

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) - بَعْدَ سِيَاقِ التَّفَاوُتِ فِي الْمَدِّ اللَّازِمِ -: «وَكَذَلِكَ لَا أَمْنَعُ التَّفَاوُتَ فِي الْمَدِّ اللَّازِمِ - عَلَى مَا قَدَّمْتُ - إِلَّا أَنِّي أَخْتَارُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ». يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٣١٧ - ٣١٩، ٣٣٤.

وَعَلَيْهِ: فَإِنَّ مَنْ قَصَرَ فِي اللَّازِمِ عَنِ الْإِشْبَاعِ فَلَا يُتَجَاسَرُ عَلَى تَأْيِيهِهِ. ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ عَامَّةَ الْقُرَّاءِ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُبَالِغُونَ فِي الْمَدِّ اللَّازِمِ. فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ سِتُّ حَرَكَاتٍ، أَيْ: أَنَّهُ كَالطَّبِيعِيِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَمَدٌّ - مَثَلًا - ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٧] حَرْكَتَيْنِ، ثُمَّ زِدْ عَلَيْهِمَا مِثْلَيْهِمَا، سَتَجِدُ فَرْقًا بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمَدِّ اللَّازِمِ الَّذِي يَلْفِظُ بِهِ عَامَّةُ قُرَّاءِ الزَّمَانِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. وَالْمَدُّ الْمُتَّصِلُ مُبَالِغٌ فِيهِ - كَذَلِكَ -، وَهَكَذَا الْعَارِضُ لِلسُّكُونِ، وَغَيْرِهَا. قَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ (ت: ٤٧١): «وَكَذَلِكَ يَحْذَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَمْدُودِ، الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنِ حَدِّهِ، فَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ تَجْوِيدٌ، وَأَنَّهُ فِيهِ مِنَ الْمُحْسِنِينَ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنَ الْمُسِيئِينَ». بَيَانُ الْعُيُوبِ: ٣٨.

(٢) فَقَدْ أَخْفَى أَبُو جَعْفَرٍ الثَّوْنُ وَالتَّنْوِينَ عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْحَاءِ، بِخُلْفٍ عَنْهُ، فِي ﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣]، وَ﴿يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾

[الْإِسْرَاءُ: ٥١].

يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٢٢، وَطَبِيبُتُهُ: الْبَيْتَانِ: ٢٧٣ - ٢٧٤.

وَعُنْتَهُ الْإِدْغَامُ^(١).

وَالِإِخْفَاءُ الْحَقِيقِيُّ^(٢).

٥. ينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ بَعْضَ اللَّحْنِ فِي الصِّفَاتِ الْعَرَضِيَّةِ -التي أجمعت القُرَّاء عليها- مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ.

وذلك: كإظهار المُدْغَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

(١) فقد اتفقوا على العُتَّةِ فِي الثَّوْنِ وَالْمِيمِ.

وَأَمَّا الْوَاوُ وَالْيَاءُ، فَقَدْ قَرَأَ بغيرِ عُنْتَةٍ فِيهِمَا خَلْفٌ عَنْ حَمْزَةٍ، وَدُورِي الْكِسَائِيِّ -بِخُلْفٍ عَنْهُ- فِي الْيَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا اللَّامُ وَالرَّاءُ، فَقَدْ قَرَأَ بَعْنَتَةٍ فِيهِمَا نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَشُعْبَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ -بِخُلْفٍ عَنِ الْجَمِيعِ-.

يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٢٣، ٢٤-٢٥، وَطَبَيْتُهُ: الْبَيْتَانِ: ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) فَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ مُحْيِصِينَ خِلَافٌ فِي سِتَّةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ:

﴿أَنْ سَيَكُونُ﴾ [الْمَزْمَلُ: ٢٠]، وَ﴿خَمْسَةُ سَادِسُهُمْ﴾ [الْكَهْفُ: ٢٢]، وَ﴿مِائَةُ سِنِينَ﴾ [الْكَهْفُ: ٢٥]، وَ﴿يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الْحَاقَّةُ: ١٧]، وَ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الْوَاقِعَةُ: ١٧]، وَ﴿مَاءً مُتَجَاوٍ﴾ [النَّبَأُ: ١٤].

فابْنُ مُحْيِصِينَ يُدْغِمُ هَذِهِ الْأَحْرَفَ بِغَيْرِ عُنْتَةٍ. يُنْظَرُ: مُفْرَدَةُ ابْنِ مُحْيِصِينَ: ١٩٧. وَأَمَّا الْإِخْفَاءُ الشَّفَهِيُّ: فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ خِلَافٌ مُتَعَبِّرٌ، فَنَقَلَ بَعْضُهُمْ وَجْهَ الْإِظْهَارِ، بَلْ لَمْ يَحْكَمْ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧) إِلَّا هُوَ، وَعَزَاهُ الهمدانيُّ إِلَى أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، بَلْ بِالْغَلْبِ بَعْضُهُمْ فَنَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ.

يُنْظَرُ: الرَّعَايَةُ: ٢٣٢-٢٣٣، وَالتَّحْدِيدُ: ١٦٦-١٦٧، وَالْمَوْضُحُ: ١٧٣-١٧٤، وَالتَّمْهِيدُ لِلهمدانيِّ: ٣٠٠، وَالنَّشْرُ: ٢/ ٢٦.

فإظهارُ التَّوْنِ مِنْ ﴿مِنْ﴾ فيه زِيَادَةُ حَرْفِ التَّوْنِ، بينما هو مُدْعَمٌ، وفيه -أيضاً- تَخْفِيفُ حَرْفِ المِيمِ مِنْ ﴿مَالٍ﴾، بينما هو مُشَدَّدٌ، أي: أَنَّ شَكْلَهُ كَانَ سُكُونًا وَحَرَكَةً، فأصبحَ حَرَكَةً فقط.

وهذانِ لَحْنَانِ جَلِيَّانِ، اشتملا على: زِيَادَةِ حَرْفٍ، وَنَقْصِ سُكُونٍ.

وكذلكِ مِثْلُ: إظهارِ التَّوْنِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [نحو:

البقرة: ٢٧].

فعدمُ قَلْبِ التَّوْنِ مِثْلًا لَحْنٌ جَلِيٌّ، وهو إِبْدَالُ حَرْفٍ بِحَرْفٍ، أي: إِبْدَالُ حَرْفِ المِيمِ بِحَرْفِ التَّوْنِ.

* * *

○ تَنْبِيهَاتٌ:

١. حُكْمُ اللَّحْنِ مُتَفَرِّعٌ عَنْ حُكْمِ التَّجْوِيدِ.

ويظهرُ لك مِمَّا سبق فسادُ قولٍ مَنْ قال: بوجوبٍ أو استحبابٍ القراءةِ بالتجويد مُطلقاً، بل لا بُدَّ من التفصيل^(١).

٢. إِنَّ تَجْوِيزِي بَعْضِ اللَّحْنِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنِي أَدْعُو إِلَى التَّهَؤُنِ فِي الْإِيتِقَانِ، أَوِ الْجُرْأَةِ عَلَى اللَّحْنِ فِي الْقُرْآنِ.

كَلَّا، بل هو لبيانِ الحُكْمِ فيه؛ لحاجةِ الناسِ المَاسَّةِ إليه، ولئلاَّ يَعْجَلَ امْرُؤٌ فِي تَأْثِيمِ مَنْ وَقَعَ فِي هَذَا اللَّحْنِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ. وإنما أَدْعُو إِلَى الْكَمَالِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ^(٢).

ولكنَّ الْكَمَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَأْثِيمٌ مُخَالِفِهِ، كما هو مُقَرَّرٌ.

٣. لم أَتَعَرَّضْ لِحُكْمِ صَلَاةِ اللَّاحِنِ: هل تَبْطُلُ أم لا؟ وذلك لعدم تَعَلُّقِهَا بِالْبَحْثِ، ثُمَّ عَنَّا لِي ذِكْرُهَا مِنْ بَابِ التَّثْمِيمِ؛ وَلَكِنِّي لَمَّا تَأَمَّلْتُ رَأَيْتُ أَنَّ التَّفْصِيلَ فِيهَا يَتَطَلَّبُ إِفْرَادَهُ بِرِسَالَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ.

فانْقَدَحَ فِي ذِهْنِي أَنَّ أَذْكَرَ فِيهَا كَلَاماً مُخْتَصِراً مُحَرَّراً.

وقد وقفتُ على كَلَامٍ مُخْتَصِرٍ مُحَرَّرٍ فِيهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

(١) وسأوسِعُ الْمَسْأَلَةَ بَيَاناً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي رِسَالَةٍ (حُكْمُ التَّجْوِيدِ: دَرَاةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ) - الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، يَسَّرَ اللَّهُ إِتِمَامَهَا.

(٢) كما قال الإمامُ الشافعيُّ - وأَحْسَنُ -: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً فَلْيُدَقِّقْ فِيهِ؛ لِئَلَّا يَضِيعَ دَقِيقُ الْعِلْمِ». أَخْرَجَهُ التَّبَهَّقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى: ٤١٦.

ابن تَيْمِيَّةَ (ت: ٧٢٨)، يَحْسُنُ إِيرَادُهُ، قَالَ:

«وَالَّلْحَنُ الَّذِي يُحِيلُ الْمَعْنَى»^(١):

إِنْ أَحَالَهُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ -خَطَأً-:
فَهَذَا لَا يُبْطِلُ صَلَاتَهُ، كَمَا لَوْ غَلِطَ -فِي الْقُرْآنِ- فِي مَوْضِعِ الْإِشْتِبَاهِ؛
فَخَلَطَ سُورَةً بِغَيْرِهَا.

وَأَمَّا إِنْ أَحَالَهُ إِلَى مَا يُخَالِفُ مَعْنَى الْقُرْآنِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَنْعَمْتُ﴾
[الْفَاتِحَةُ: ٧] بِالضَّمِّ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ
كَلَامٌ مُحَرَّمٌ فِي الصَّلَاةِ.

لَكِنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ، ففِي بُطْلَانٍ
صَلَاتِهِ نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، كَالثَّاسِي.
الصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ صَلَاتَهُ.

وَالْجَاهِلُ بِمَعْنَى (أَنْعَمْتُ) عُذْرُهُ أَقْوَى مِنْ عُذْرِ الثَّاسِي
وَالْجَاهِلِ.

لَأَنَّ هَذَا^(٢) يَعْتَقَدُ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، بِخِلَافِ الْجَاهِلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ

(١) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلَّحْنِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى، وَلَا لِلَّلْحَنِ الْحَقِيقِيِّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِمَا: «فَإِنَّ
الَّلْحْنَ الْحَقِيقِيَّ، وَالَّلْحْنَ الَّذِي لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى: لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ».

الْفَتَاوَى الْكُبْرَى: ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٢) أَيِ: الثَّاسِي.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْجَاهِلَ بِالتَّحْرِيمِ الْعَالِمَ الْمَعْنَى عُذْرُهُ أَقْوَى مِنْ عُذْرِ الثَّاسِي، وَالْجَاهِلُ
بِالتَّحْرِيمِ وَالْمَعْنَى عُذْرُهُ أَقْوَى مِنْ عُذْرِهِمَا.

أنه كلامُ الآدميين؛ لكن لا يَعْلَمُ أنه مُحْظُورٌ.

وعلى هذا: فلو كان مثْلُ هذا اللَّحْنِ في نَفْلِ القراءةِ لم تَبْطُلْ.

وأما إذا كان في الفاتحة - التي هي فَرَضٌ -:

فيُقَالُ: هَبْ أنها لا تَبْطُلُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، لكنَّه لم يَأْتِ بِفَرَضِ القراءةِ، فيكونُ قد تركَ رُكْنًا في الصلاةِ جاهِلًا، ولو تركه ناسيًّا لم تَصَحَّ صلاتُهُ، فكذلك إن تركه جاهِلًا.

لكن هذا لم يترك أَصْلَ الرُّكْنِ، وإنما تركَ صِفَةً فيه، وأتى بغيرها، ظانًّا أنها هي، فهو بِمَنْزِلَةِ مَنْ سجد إلى غيرِ الْقِبْلَةِ.

ولو ترك بعضَ الفُرُوضِ غيرَ عَالِمٍ بِفَرَضِهِ، ففي هذا الْأَصْلِ قولان، في مذهبِ أحمدَ وغيره.

وأصلُ ذلك: خِطَابُ الشَّارِعِ: هل يَثْبُتُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَالْعِلْمِ بِهِ، أَمْ لَا؟

على ثلاثة أَقْوَالٍ: أَصَحُّهَا أنه يُعْذَرُ فلا تَجِبُ الإِعَادَةُ على هذا الجاهِلِ ...

وأما إن تَعَمَّدَ اللَّحْنَ عَالِمًا بِمَعْنَاهُ^(١): بَطَلَتْ صَلَاتُهُ:

مِنْ جِهَةِ أنه لم يَقْرَأْ الفاتحةَ، وَمِنْ جِهَةِ أنه تَكَلَّمَ بكلامِ الآدميين.

(١) وتحريمه، كما يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ الْآئِفِ.

بل لو عَرَفَ معناه، وخاطَبَ به الله كَفَرَ.

وإن تعمَّده ولم يَعْلَمْ معناه لم يَكُفِّرْ ...

وكذلك لو عَلِمَ أنه لَحْنٌ^(١)؛ لكن اعتقد أنه لا يُحِيلُ الْمَعْنَى -

حتى لو كان إماماً- ففي صِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ خَلَفَهُ نِزَاعٌ، هما روايتان عن أحمد.

أَمَّا لو صَلَّى مَنْ يَلْحَنُ بِمِثْلِهِ فيجوزُ؛ إذا كانوا عاجزين عن إصْلَاحِهِ، هذا في الفاتحة.

أما في غير الفاتحة، فإن تعمَّده بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(٢).

والذي يُحِيلُ الْمَعْنَى، مِثْلُ: (أَنْعَمْتُ) [الفاتحة: ٧] و(إِيَّاكَ) [الفاتحة: ٥] بالضَّمِّ والكسْرِ، والذي لا يُحِيلُهُ، مِثْلُ: فَكَّ الإِدْغَامِ في مَوْضِعِهِ، أو قَطَعَ هَمْزَ الْوَصْلِ ...

وَأَمَّا إِنْ قَالَ: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] أو ﴿رَبِّ﴾ [الفاتحة: ٢] أو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) [الفاتحة: ٧]: فهذا تَصِحُّ

(١) وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ، كما يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ الْآئِفِ.

(٢) إِذَا كَانَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ، كما يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ الْآئِفِ.

(٣) وهذه قراءاتٌ زائدةٌ على الْعَشْرِ. يُنْتَظَرُ: الْمُبْهَجُ: ١/ ٣٢٢، وشَوَاذُ الْكِرْمَانِيِّ: ٤٠-٤١، ٤٣،

٤٤-٤٥، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ١/ ١٣١، ١٤٠، ١٤٥-١٤٦.

وَالْقَوْلُ بِإِبْطَالِ صَلَاةٍ مَنْ يَقْرَأُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ يُفْضِي إِلَى الْقَوْلِ بِإِبْطَالِ صَلَاةِ مَنْ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَهَذَا لَا يَعْنِي الدَّعْوَةَ إِلَى الْقِرَاءَةِ بِهَا؛ وَلَكِنْ مَنْ وَافَقَهَا دَرَأَتْ عَنْهُ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ.

صَلَاتُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ^(١)؛ فَإِنِهَا قِرَاءَةٌ، وَلَيْسَتْ لِحْنًا.

وَمَنْ يُبَدِّلِ الرَّاءَ غَيْنًا، وَالْكَافَ هَمْزَةً: لَا يَوْمٌ إِلَّا مِثْلُهُ، أَمَّا مَنْ
يَشُوبُ الرَّاءَ بَغَيْنٍ، يُخْرِجُهَا مِنْ فَوْقِ مَخْرَجِهَا بِقَلِيلٍ: فَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ
لِلْقَارِئِ، وَغَيْرِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعَ الْعَجْزِ^(٢).

* * *

(١) أَيُّ: لِلْقَارِئِ، وَغَيْرِهِ.

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى فُتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ: ٣ / ١١٨ - ١٢٠، وَمُخْتَصَرُ الْفُتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ:

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ

هذا المبحث مبني على أساسين عظيمين، وهما الرواية والدراية، فمن حصلهما فقد احتظر من اللحن بحظار شديد. «وَالْعِلْمُ فِطْنَةٌ وَدِرَايَةٌ أَكْذَمُهُ سَمَاعًا وَرَوَايَةً»^(١).

قال الداني (ت: ٤٤٤): «وللدراية ضبطها ونظمها، وللرواية نقلها وتعلمها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»^(٢). وسأحدث -إن شاء الله- في هذا المبحث عن سُبُلِ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ مُطْلَقًا، وإن كان دقيقًا، أو مُتَعَلِّقًا بِالْقِرَاءَاتِ؛ حتى ينتفع القارئ المبتدي، ويستفيد المقرئ المنتهي.

وإذا أوردت سبيلًا من سُبُلِ إتقانِ التجويد والقراءات: فهو -بلا شك- سبيلٌ من سُبُلِ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ. وكذلك إذا أوردت سبيلًا من سُبُلِ تَفَادِي النِّسْيَانِ، فإنَّ مَنْ هَجَرَ مُذَاكَرَةَ التَّجْوِيدِ والقراءاتِ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَلْحَنَ فِي تَجْوِيدِ حَرْفٍ أَوْ نِسْبَتِهِ -أدأء- إلى غيرِ راويه. وينبغي أن يَعْلَمَ القارئ: أَنَّ سُبُلَ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ سَبِيلٌ إِلَى

(١) كما قال العماني (الكتاب الأوسط: ٧٥)، والداني (التحديد: ٦٧).

ونقل نحو هذا القول مكي بن أبي طالب (الرعاية: ٩٠)، وبمعناه قال ابن مجاهد (السبعة: ٤٥-٤٦).

(٢) التحديد: ٦٧.

المَهَارَةُ فِي الْقِرَاءَةِ، الَّتِي هِيَ سَبِيلٌ إِلَى مَعِيَّةِ السَّفَرَةِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ^(١).

وَقَبْلَ أَنْ أَذْكَرَ سُبُلَ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ: أَذْكَرُ سَبِيلَيْنِ لَيْسَا مِنْ هَذَا وَلَا ذَاكَ: فَأَوَّلًا: تَوْفِيقُ اللَّهِ تَعَالَى^(٢):

فَالْتَجَوِيدُ الْمُتَقَنُّ رُبَّمَا اعْتَصَصَ عَلَى الْمُبَرِّزِ الْمُنتَهِي، وَسَهَّلَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُبْتَدِي^(٣)؛ إِذْ قَدْ يُهَيِّأُ لِلْمُبْتَدِي - مِنْ أَسْبَابِ الْمَهَارَةِ فِي الْقِرَاءَةِ - مَا لَا يُهَيِّأُ لِلْمُنْتَهِي.

وَحَزَائِنُ كُلِّ شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ...﴾ [الْحَجَرُ: ٢١]، وَالْفَضْلُ بِيَدِهِ؛ كَمَا أَخْبَرَ: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ

(١) فَقَدْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٩٨).

وَلَمْ يُصَبِّ مَنْ فَسَّرَ الْمَهَارَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا الْمَهَارَةُ فِي الْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ لَا يُسَعِّفُهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْمَهَارَةَ قَسِيمًا لِلْقِرَاءَةِ الَّتِي يَتَتَعْتَعُ فِيهَا صَاحِبُهَا؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الْمَهَارَةُ فِي الْقِرَاءَةِ. يُنْظَرُ: الْأَرْجُوزَةُ الْمُنبَهَةُ: الْأَبْيَاتُ: ١٢٥٣ - ١٢٥٧.

(٢) أَشَارَ إِلَى هَذَا السَّبِيلِ الدَّائِي (التَّحْدِيدُ: ٦٧)، وَصَرَّحَ بِهِ الهمْدَانِيُّ (التَّمْهِيدُ: ١٨٩).

(٣) يُنْظَرُ: التَّمْهِيدُ لِلهمْدَانِيِّ: ١٨٩.

بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿[الحديد: ٢٩].

فَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ وَخَزَائِنِهِ.

ثَانِيًا: جَوْدَةُ أَعْضَاءِ التُّطْقِ:

قال الهمداني (ت: ٥٦٩) -بعد تعريفه التجويد-: «ولا سبيل

إلى ذلك إلا بالمواظبة على الدرس، ورياضة اللسان، والأخذ من أفواه

أولي العلم والاثقان، وإن انضاف إلى ذلك حسن الصوت، وجودة

الفك، وذراية اللسان، وصحة الأسنان: كان الكمال»^(١).

ولا يخفى أن اللحن الناشئ عن عيب خلقي لا يؤاخذ صاحبه،

وإن كان لحناً جلياً؛ لما تقرّر في الشريعة من أن الله لا يكلف

نفساً إلا وسعها.

* * *

(١) غايَةُ الإختصار: ١/ ٤٠٠، وبنحوه في التمهيد له: ١٨٩.

○ وَأَمَّا سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالرَّوَايَةِ:
فَأَوَّلًا: تَلَقَّى الْقُرْآنَ:

أَلْقَى اللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَلَقَّاهُ ﷺ؛
كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].
ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ -تبارك وتعالى- نبيّه ﷺ أَنْ يَقْرَأَ كما أُقْرِئَ؛ فقال:
﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨].

فَامْتَثَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَ رَبِّهِ؛ كما قال ابنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦]،
قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ
شَفْتَيْهِ...؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ ○ إِنَّ
عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَقُرْآنَهُ، [القيامة: ١٦-١٧] قَالَ: جَمْعُهُ لَهُ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ،
﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ، ﴿ثُمَّ
إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩] ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ
جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

و(كَمَا قَرَأَهُ): أَيُّ: جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-

وَالْمَعْنَى: فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-

وبهذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ صَحْبَهُ - رضي الله عنهم - فقال: «اقْرَؤُوا
كَمَا عَلَّمْتُمْ...»^(١).

وعلى هذا سَارَ صَحْبُهُ - رضي الله عنهم -:

فهذا زيدُ بنُ ثابتٍ - رضي الله عنه - يقول: «الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ»^(٢).

وهذا ابنُ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «هَيْتَ لَكَ» قَالَ: «وَأِنَّمَا نَقَرُوهَا كَمَا عَلَّمَنَاهَا»^(٣).

وهكذا تَسَلَّسَتِ الْقِرَاءَةُ؛ كما قال مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ (ت: ١٣١): «قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ، يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ»^(٤).

وسيستمرُّ أَخْذُ الْآخِرِ عَنِ الْأَوَّلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ كما في خَبَرِ
زِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، حَيْثُ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً،
فَقَالَ: «وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ الْعِلْمِ» قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَكَيْفَ
يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءُونَ
أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ
كُنْتُ لَأَرَاكَ مِنْ أَفْقِهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوْلَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في مسند أبيه (٨٣٢)، وأبو يعلى (٥٠٥٧) -
واللفظ له-، وغيرهما، من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٩٢).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور (٦٦).

يَقْرُؤُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ^(١).
وَكَانُوا لَا يَعْدِلُونَ بِالتَّلْقَى شَيْئًا:

فَعَنْ شَيْبِلِ بْنِ عَبَّادٍ (ت: ١٦٠ - تقريباً-)، قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ مُحَيِّصٍ وَابْنِ كَثِيرٍ، فَقَالَا: ﴿رَبُّ أَحْكُم﴾».

(١) أخرجه أحمد (١٧٤٧٣).

فالنَّبِيُّ ﷺ أَقْرَزِيَّادَ بْنَ لَبِيدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى قَوْلِهِ: وَكَيْفَ يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ عَدَمَ إِدْرَاكِهِ أَنَّ حَقِيقَةَ ذَهَابِ الْعِلْمِ هِيَ ذَهَابُ الْعَمَلِ بِهِ. وَآيَةُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَوَلَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرُؤُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ (المُفْهِمُ: ٧٠٧/٦): «وُظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي يُرْفَعُ إِنَّمَا هُوَ الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ».

قُلْتُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- صَرِيحٌ فِي رَفْعِ الْعِلْمِ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ، وَيُبْقِي فِي النَّاسِ رُؤُوسًا جُهَالًا، يُفْتَنُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ» أخرجه مُسْلِمٌ (٢٦٧٣).

وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ رَفْعَ الْعِلْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ رَفْعُ الْقِرَاءَةِ.

وَبَقِيَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْنَى (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) أَيُّ: إِلَى قُبَيْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي رَفْعِ الْقُرْآنِ قُبَيْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ لِبَيَانِ قُرْبِ رَفْعِ الْقُرْآنِ مِنْهُ، فَكَأَنَّ الْإِقْرَاءَ سَيَسْتَمِرُّ إِلَيْهِ.

فَقُلْتُ: «إِنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ».

فَقَالَا: «مَا لَنَا وَالْعَرَبِيَّةِ، هَكَذَا سَمِعْنَا أُثِمَّتْنَا»^(١).

وَعَنْ حَمْزَةِ الزِّيَّاتِ (ت: ١٥٦ - تقريباً-)، قَالَ: «قُلْتُ لِلْأَعْمَشِ:

إِنَّ أَصْحَابَ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ خَالَفُوكَ فِي حَرْفَيْنِ».

قَالَ: «يَا زِيَّاتُ: إِنَّ الْأَعْمَشَ قَرَأَ عَلَى يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، وَيَحْيَى بْنُ

وَثَّابٍ قَرَأَ عَلَى عَلْقَمَةَ، وَعَلْقَمَةُ قَرَأَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ^(٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ قَرَأَ

عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

ثُمَّ قَالَ: «عِنْدَهُمْ إِسْنَادٌ مِثْلُ هَذَا؟!»^(٣).

وَقِيلَ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ت: ١٧٩): «كَيْفَ قَرَأْتُمْ فِي سُورَةِ

سُلَيْمَانَ ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ...﴾ [التَّلْ: ٢٠] مُرْسَلَةَ الْيَاءِ، وَقَرَأْتُمْ

فِي سُورَةِ يَاسِينَ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ...﴾ [يَاسِينَ: ٢٢] مُنْتَصِبَةَ الْيَاءِ؟!».

قَالَ: «فَذَكَرَ مَالِكٌ كَلَاماً».

ثُمَّ قَالَ: «لَا تُدْخِلْ عَلَى كَلَامِ رَبَّنَا لِمَ وَكَيْفَ، وَإِنَّمَا هُوَ سَمَاعٌ

(١) يُنْظَرُ: الْكَامِلُ: ل: ١٠/أ، وَأَخْرَجَهُ الدَّائِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ (١/ ١٤٧) بِأَبْسَطِ مِمَّا هُنَا.

(٢) هُوَ: ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّائِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: ١/ ١٤٦، وَأُورِدَ نَحْوَهُ الْهُدَلِيُّ فِي الْكَامِلِ: ل: ١٤/أ -

وَتَلْقَيْنَ، أَصَاغِرُ عَنْ أَكَابِرَ، وَالسَّلَامُ»^(١).

وَقَالَ أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ (ت: ١٥٤ - تقريباً): «لَوْلَا أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إِلَّا بِمَا قَدْ قُرِئَ بِهِ: لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا كَذَا، وَحَرْفَ كَذَا كَذَا»^(٢).

وقال الدَّانِيُّ^(٣) (ت: ٤٤٤):

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْعَرَضَ لِلْقُرْآنِ عَلَى الْإِمَامِ الْفَاضِلِ الدِّيَّانِ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ ذَوِي الْمَحَلِّ وَذَوِي الْقَرَابَةِ وَالتَّابِعُونَ بَعْدَ لَمْ يَعْدُوهُ بَلْ مِنْ وَكِيدِ الْأَمْرِ قَدْ عَدُوهُ

ثَانِيًا: التَّلْقِي عَلَى الْمُقْرِئِينَ الثَّقَاتِ:

فمَجَرَّدُ التَّلْقِي لَا يَكْفِي فِي اتِّقَاءِ اللَّحْنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّلْقِي عَنِ الْمُقْرِئِينَ الثَّقَاتِ.

وقد وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالْحَضِّ عَلَى التَّلْقِي عَنْهُمْ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مَنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ - فَبَدَأَ بِهِ - وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ»^(٤).

(١) أخرجه الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: ١/ ١٥٠.

(٢) أخرجه ابنُ مُجَاهِدٍ فِي السَّبْعَةِ: ٤٨.

(٣) الْأَرْجُوزَةُ الْمُنْبَهَةُ: الْآيَاتُ: ٤٧٢ - ٤٧٥.

(٤) أخرجه الْبُخَارِيُّ (٣٧٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٦٤)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ»^(١).

فَالْتَبَيَّ ﷺ أَرْشَدَ إِلَى الْأَخْذِ عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- لَتَقْدُمِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي إِتْقَانِ الْقُرْآنِ وَضَبْطِهِ^(٢).

قال الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤): «عَرَضُ الْقُرْآنِ عَلَى أَهْلِ الْقُرْآنِ الْمَشْهُورِينَ بِالْإِمَامَةِ، الْمُخْتَصِّينَ بِالذَّرَايَةِ: سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ، الَّتِي لَا يَسَعُ أَحَدًا تَرْكُهَا؛ رَغْبَةً عَنْهَا.

وَلَا بُدَّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِقْرَاءَ وَالتَّصَدُّرَ مِنْهَا»^(٣).

وَلَا زَمَ السَّلَفُ الصَّالِحُ هَذِهِ السُّنَّةَ، وَتَعَجَّبُوا مِمَّنْ خَالَفَهَا:

قال سُلَيْمُ بْنُ عَيْسَى الْحَنْفِيُّ (ت: ١٨٨): «إِنَّمَا يُقْرَأُ الْقُرْآنُ عَلَى الثَّقَاتِ مِنَ الرِّجَالِ، الَّذِينَ قَرُّوهُ عَلَى الثَّقَاتِ»^(٤).

وقال شُعْبَةُ بْنُ عَيَّاشٍ (ت: ١٩٣): «مَا رَأَيْتُ أَفْقَهًا مِنْ مُغِيرَةَ فَلَزِمْتُهُ، وَمَا رَأَيْتُ أَقْرَأَ مِنْ عَاصِمٍ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ»^(٥).

(١) أخرجه أحمد (١٨٤٥٧).

(٢) يُنْظَرُ: الْإِبَانَةُ: ٧١، ٧٣، وَالتَّمْهِيدُ لِلْهَمْدَانِيِّ: ٢٣٧.

(٣) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٣٧.

(٤) أخرجه الدَّانِيُّ فِي شَرْحِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٤.

(٥) أخرجه الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَّانِ: ١/ ٢٠١.

وقال إبراهيمُ بنُ موسى القراءُ (ت: ٢١٩): «كان يزيدُ بنُ زريعٍ ومن أدركنا من الأثباتِ يتعجبون ممَّن يحْمِلُ العِلْمَ عن غيرِ ثَبَّتٍ»^(١).

وهذه السُّنَّةُ زَهْدٌ فيها كثيرٌ من القراءِ، فاشتغلوا بالتَّلَقِّي عَمَّنْ لَا يُوثِقُ بَضْبِطِهِ وَرِوَايَتِهِ، وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى عِلْمِهِ وَدِرَايَتِهِ.

وقدِ اشْتكى مِنْ هذا الدَّائِي (ت: ٤٤٤) فِي زَمَانِهِ -فَكَيْفَ لو رَأَى زَمَانَنَا!-، فقال: «وَأَحْمَدُ أَحْوَالِ الْمُتَصَدِّرِينَ فِي عَصْرِنَا هَذَا، وَأَجَلُ مَنَازِلِهِمْ، وَأَرْفَعُهَا: الْمَذْمُومُ مِنْ مَنَازِلِ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ إِذِ الْغَالِبُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ مَا ذُكِرَ مِنْ إِهْمَالِ الطَّلَبِ، وَإِغْفَالِ الْعَرَضِ عَلَى مَنْ يُوثِقُ بِدِينِهِ وَضَبْطِهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ وَعِلْمِهِ.

وَنَحْنُ ذَاكِرُونَ بَعْضَ مَا تَأْدَى إِلَيْنَا مِنْ حَالِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَمَا حُكِيَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَغَالِيطِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا، وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ تَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ، وَرِوَايَةِ الْحُرُوفِ؛ لِيُوقَفَ عَلَى ذَلِكَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-»^(٢).

ثُمَّ أَفَاضَ الدَّائِي فِي ذِكْرِ مَا تَأْدَى إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَغَالِيطِ.

وقال: «كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ مِنَ الْمُصْحَفِ، أَوْ تَلَقَّنَهُ مِنْ مُعَلِّمٍ عَامِّيٍّ، لَيْسَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَا دِرَايَةٌ بِتَجْوِيدِ الْأَفَاطِ -إِذْ لَمْ يُعْمَلْ نَفْسَهُ فِي طَلَبِ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِهِ الْقَائِمِينَ بِهِ، الْمَشْهُورِينَ

(١) أَخْرَجَهُ الْهَمْدَانِيُّ فِي التَّمْهِيدِ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ: ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٨-٢٩.

بمعرفته، الْمُضْطَلَعِينَ بِتَأْدِيَتِهِ - فهو غيرُ تَالٍ له على صوابه، ولا مُقِيمٌ له على حَدِّه، وإن مَهَرَ في حِفْظِ سَوَادِهِ، ومُتَشَابِهٍ قَصَصِهِ؛ لأنه غيرُ عَالِمٍ بِالْأُصُولِ، التي بمعرفتها يُوصَلُ إلى حُسْنِ الْأَدَاءِ لتلاوته، وبها يُوقَفُ على اليقينِ مِنْ صَوَابِ قِرَاءَتِهِ.

وَعِلْمُ ذَلِكَ لَا يَتَحَصَّلُ، ومعرفته لَا تَتَحَقَّقُ؛ إِلَّا لِمَنِ اخْتَدَى ما وَصَفْنَاهُ، واستعمل ما ذَكَرْنَاهُ: من المُواظَبَةِ لِلدَّرْسِ، وكَثْرَةِ الْعَرَضِ، على مَنْ تَقَدَّمَ وَصْفُهُ من الْمُخْتَصِّصِينَ بمعرفة ذلك، الْمُؤْتَمِّنِينَ على نَقْلِهِ وَأَدَائِهِ، تَلَقِّيًّا عَنْ أَيْمَتِهِمْ، وَسَمَاعًا مِّنْ مَّشِيخَتِهِمْ»^(١).

وَصِيَانَةُ لُجْنَابِ التَّلَقِّيِّ مِنَ اللَّحْنِ زَجَرُ الْأَيْمَةِ عَنِ التَّلَقِّيِّ عَنِ الْمُصْحَفِيِّ، وهو الذي تَلَقَّى قِرَاءَتَهُ مِنَ الْمُصْحَفِ دُونَ شَيْخٍ:

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى (ت: ١١٩): «لَا تَأْخُذُوا الْحَدِيثَ عَنِ الصَّحَفِيِّينَ، وَلَا تَقْرَؤُوا الْقُرْآنَ عَلَى الْمُصْحَفِيِّينَ»^(٢).

وَقَالَ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ (ت: ١٥٣): «لَا يُفْتِي النَّاسَ صَحْفِيٌّ، وَلَا يُقَرِّئُهُمْ مُصْحَفِيٌّ»^(٣).

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِيُّ (ت: ١٦٧): «لَا تَأْخُذُوا

(١) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْحَاقَانِيَّةِ: ٢٠.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْجُرْجِ وَالتَّعْدِيلِ: ٣١/٢.

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْكِفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ: ١/٤٧٩.

الْعِلْمَ عَنْ صَحْفِيٍّ، وَلَا الْقُرْآنَ مِنْ مُصْحَفِيٍّ»^(١).
 وَبَعْضُ الْمُقْرئينَ تَلَقَّى عَنْ ثِقَاتٍ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ؛ فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ
 النَّقْلُ؛ فَتَوَهَّمَ، فَمِثْلُهُ لَا يُرْكَنُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.
 وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مُجَاهِدٍ (ت: ٣٢٤) أَنَّ بَعْضَ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ «قَرَأَ عَلَى
 مَنْ نَسِيَ وَضَيَّعَ الْإِعْرَابَ، وَدَخَلَتْهُ الشُّبُهَةُ، فَتَوَهَّمَ، فَذَلِكَ لَا يُقَلَّدُ
 الْقِرَاءَةُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ»^(٢).
 وَبَعْضُ الْمُقْرئينَ ثِقَةً فِي عِلْمِهِ، وَلَكِنَّهُ يَتَسَاهَلُ فِي تَعْلِيمِ
 الطُّلَّابِ؛ طَمَعاً فِي حُطَّامِ الدُّنْيَا الزَّائِلِ، يُرِيدُ أَنْ يَفْرَغَ الطَّالِبُ مِنْ
 قِرَاءَتِهِ فِي أَسْرَعَ وَقْتٍ؛ لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَا اشْتَرَطَهُ مِنْ مَالٍ، ثُمَّ يَشْتَغِلَ
 بغيره^(٣)!

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعْدِيلِ (٢/ ٣١) - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَالْعَسْكَرِيُّ
 فِي تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ: ٧/ ١.

وَيُرَاجَعُ الْقَوْلُ السَّيِّدُ فِي بَيَانِ حُكْمِ التَّجْوِيدِ لِلْحَدَّادِ: ١٠ - ١١.

(٢) السَّبْعَةُ: ٤٥ - ٤٦.

وَقَالَ الدَّائِي (شَرْحُ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٨): «وَقَدْ رُوِيَ لَنَا هَذَا الْكَلَامُ بِعَيْنِهِ عَنْ نُصَيْرِ
 بْنِ يُوسُفَ التَّحَوِّيِّ -صَاحِبِ الْكِسَائِيِّ-».

(٣) وَلَقَدْ حَدَّثَنِي الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْمُقْرئُ: عَبَّاسُ الْمِصْرِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَاهِرَةِ
 مِصْرَ- أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى شَيْخٍ مِّنْ هَذَا الصَّنْفِ، وَمَرَّةً زَارَ هَذَا الشَّيْخُ أَحَدَ
 أَقْرَانِهِ؛ فَإِذَا بِهِ يَجْتَهِدُ فِي تَسْيِيدِ الشَّيْخِ عَبَّاسٍ! وَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ هَذَا قَبْلَ زِيَارَةِ
 قَرِينِهِ!

فَمِثْلُ هَؤُلَاءِ إِتْقَانُهُمْ كَعَدَمِهِ، مِنْ حَيْثُ التَّلَقَّى عَنْهُمْ.
وَلِيَعْلَمَ الْقَارِئُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُتَصَدِّرٍ لِلِإِقْرَاءِ يُعَدُّ مِنَ الْمُقْرئينِ.
وَصَدَقَ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ^(١) (ت: ٣٢٥) حِينَما قَالَ:
فَمَا كُلُّ مَنْ يَتْلُو الْكِتَابَ يُقِيمُهُ وَمَا كُلُّ مَنْ فِي النَّاسِ يُقْرِئُهُمْ مُقْرِي

قلتُ: وأخبارُ هَؤُلَاءِ لَمْ تَعُدْ خَافِيَةً، وَمِمَّا أَغْرَاهُمْ بِذَلِكَ تَهَاوَتْ بَعْضُ
الطُّلَابِ عَلَيْهِمْ؛ رَغْبَةً فِي عُلُوِّ إِسْنَادِهِمْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.
وَيَنْبَغِي: أَنْ يُنَبَّهَ هَؤُلَاءِ أَنَّ مَا يَدْفَعُهُ الطُّلَابُ لَهُمْ مِّنْ أَجْرَةٍ، إِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ
عَنِ التَّعْلِيمِ.

فَإِذَا تَسَاهَلَ هَؤُلَاءِ الْمُقْرِئُونَ فِي التَّعْلِيمِ أَثِمُوا، مِنْ حَيْثُ أَخَذَهُمْ لِمَا لَا يَحِلُّ
لَهُمْ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَمِنْ حَيْثُ غَشَّاهُمُ الطُّلَابُ فِي التَّعْلِيمِ.
وَلَا أَغْنِي بِالنَّسَاهِلِ النَّسَاهِلُ الْبَاسِرَ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ،
وَقَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ تَقْتَضِي الْعَفْوَ عَنْهُ، إِنَّمَا أَغْنِي النَّسَاهِلُ الظَّاهِرَ، الَّذِي لَمْ يَعُدْ
خَافِيًا عَنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَجْرَةِ بِقَدْرِ تَسَاهُلِهِمُ الظَّاهِرِ فِي
التَّعْلِيمِ.

وَأَنَّ هَذَا الْقَدَرُ مِنَ الْأَجْرَةِ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ
فِي أَخْذِ الْأَجْرَةِ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَخْذِ الْأَجْرَةِ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ
قَامَ بِالتَّعْلِيمِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

يُنَظَرُ: الدُّرَرُ الْمُنَظَّمَةُ - نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْجَزَرِيِّ -: ١٣١.

وَذَكَرَ الدَّانِي (ت: ٤٤٤) أَنَّ الْمُقْرِئَ الْمُتَصَدَّرَ إِذَا لَمْ يُرَاجِ شُرُوطَ الإِقْرَاءِ - وَقَدْ سَرَدَهَا مِنْ قَبْلُ^(١) -: «فَلَيْسَ بِمُقْرِئٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ لَقَبُ الإِقْرَاءِ جَارِيًا عَلَيْهِ، وَاسْمُ التَّصَدَّرِ مَوْسُومًا بِهِ، لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ عَلَى الْعَامَّةِ وَأَكْثَرِ الْخَاصَّةِ، وَهُوَ عَنْ ذَلِكَ بِمَعْزِلٍ عِنْدَ مَنْ يُقْتَدَى بِعِلْمِهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَطْرَاهُ أَهْلُ الْعِبَادَةِ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَهُ الْأَصَاغِرُ مِنَ الطَّلَبَةِ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ سَوَارٍ (ت: ٤٩٦): «وَقَدْ تَصَدَّرَ فِي الْمَسَاجِدِ - فِي زَمَانِنَا هَذَا - قَوْمٌ خَالَطَهُمُ الْكِبَرُ، وَدَاخَلَهُمْ الْعُجْبُ. مِنْهُمْ: مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ الشُّيُوخَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ. وَمِنْهُمْ: مَنْ يَفْتَخِرُ بغير ذلك، فيقول: مَا قَرَأْتُ عَلَى أَحَدٍ مُنْذُ حَفِظْتُ الْقُرْآنَ.

وَأَخْرَجُوا يَقُولُ: لِي ثَلَاثُونَ سَنَةً أَقْرَأْتُ، لَا يَعْرِفُ أَلِفَ وَصَلٍ مِّنْ أَلِفٍ قَطْعٍ، وَلَا حَرْفَ مَدٍّ مِّنْ حَرْفٍ قَصْرٍ... يَتَنَطَّعُ بِالرَّدَّالَةِ، وَيَفْخَرُ بِالْجَهَالَةِ، وَقَدْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِأَدْوَنِ مَنْزِلَةٍ»^(٣).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ الثَّقَاتِ مِنَ الْمُقْرئينَ لَيْسُوا هُمْ أَوْلَئِكَ الْغَالِينَ فِي أَدَاءِ الْقُرْآنِ، وَتَعْلِيمِهِ.

(١) وَسَتَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي السَّبِيلِ الرَّابِعِ مِنْ سُبُلِ الدَّرَاجَةِ.

(٢) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَافَانِيَّةِ: ٢٠ - ٢١.

(٣) الْمُسْتَنِيرُ: ١٨٠/١.

وقد نَجَمَ في عَصْرِنَا هَذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ.
 وَلَا أَجِدُ فِيهِمْ قَوْلًا أَبْلَغَ مِمَّا قَالَه الزَّعْفَرَانِيُّ فِي أَمْثَالِهِمْ، إِذْ قَالَ:
 «وَمِنَ الْقُرَّاءِ الْمُسْتَأَخِرِينَ نَفَرٌ أَحَدُثُوا قِرَاءَةً سَمَوَهَا: (قِرَاءَةُ الْوِزْنِ).
 فَأَقَامُوا لِأَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ سُوقًا، وَآذَوْا الْمُتَعَلِّمَ إِذَاءً شَدِيدًا،
 وَتَعَنَّتُوا تَعَنُّتًا كَبِيرًا، وَأَوْهَمُوهُ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْتَدْرِكُ مَا قَدْ اسْتَدْرَكُوهُ.
 فَكَانَ الْمُتَعَلِّمُ إِذَا سَكَّنَ الْحَرْفَ تَسْكِينًا خَفِيفًا، قَالُوا لَهُ:
 حَرَّكَتَ.

وَإِذَا بَالَغَ فِي التَّسْكِينِ، قَالُوا: وَقَفْتَ.
 وَإِذَا شَدَّدَ تَشْدِيدًا مُتَوَسِّطًا، قَالُوا لَهُ: لَمْ تُحَقِّقْ.
 وَإِذَا بَالَغَ فِي التَّشْدِيدِ، قَالُوا: اتَّكَأْتَ عَلَيْهِ.
 وَإِذَا بَيَّنَّ الْأَلِفَ بَيَانًا خَفِيفًا، قَالُوا: لَمْ تُخْرِجْهَا مِنْ مَخْرَجِهَا.
 وَإِذَا زَادَ فِي الْبَيَانِ، قَالُوا: نَفَخْتَ فِيهَا.
 إِلَى أَشْيَاءَ لَهُمْ، يُعَنِّتُونَ بِهَا الْمُتَعَلِّمَ.
 وَذَلِكَ كُلُّهُ مَهْجُورٌ، مَثْرُوكٌ عِنْدَنَا.
 لَمْ يَتَعَاطَاهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَلَمْ يَسْنُوهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّمُوهُ، وَلَمْ يُعَلِّمُوهُ.
 بَلْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ مُحَقَّقَةً، غَيْرَ مُتَجَاوِزَةٍ لِلْحَدِّ^(١).

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ الْأَنْدَرَاوِيُّ (ت: ٤٧٠) فِي الْإِبْرَاضِج: ٨٢٦.

ثَالِثًا: كَثْرَةُ الْعَرِضِ عَلَى الثَّقَاتِ:

فَالْتَلَّقِي عَنِ الثَّقَاتِ لَا يَكْفِي فِي اتِّقَاءِ اللَّحْنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ
كَثْرَةِ الْعَرِضِ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالْحَضِّ عَلَى كَثْرَةِ الْعَرِضِ عَلَى الثَّقَاتِ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَأَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ
جِبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ، يَعْرِضُ
عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ
الرَّيْحِ الْمُرْسَلَةِ^(١).

فَتَأْمَلْ كَثْرَةَ عَرِضِهِ ﷺ عَلَى جِبْرِيلَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-.

قَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤) -فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ عَنْ حُسْنِ الْأَدَاءِ،
وَصَوَابِ الْقِرَاءَةِ-: «وَعِلْمُ ذَلِكَ لَا يَتَحَصَّلُ، وَمَعْرِفَتُهُ لَا تَتَحَقَّقُ؛ إِلَّا
لِمَنْ احْتَدَى مَا وَصَفْنَاهُ، وَاسْتَعْمَلَ مَا ذَكَّرْنَاهُ: مِنَ الْمُواظَبَةِ لِلدَّرْسِ،
وَكَثْرَةِ الْعَرِضِ، عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ وَضَفَّهُ مِنَ الْمُقَرِّئِينَ الْمُخْتَصِّينَ بِمَعْرِفَةِ
ذَلِكَ، الْمُؤْتَمِنِينَ عَلَى نَقْلِهِ وَأَدَائِهِ، تَلَقَّيًّا عَنْ أَيْمَتِهِمْ، وَسَمَاعًا مِنْ
مَشِيخَتِهِمْ»^(٢).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَثْرَةَ الْعَرِضِ عَلَى الْمُقَرِّئِينَ الثَّقَاتِ: تُورَثُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٩٧).

(٢) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٠.

الْإِتْقَانِ، وَتَرْسُّخِهِ، وَتَنْمِيهِ.

وَقَلَّتْهَا قَدْ تُؤَدِّي إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ^(١).

وَأَنْتَ تُشَاهِدُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِضْ كَثِيرًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ إِتْقَانِ
الْأَدَاءِ، وَلَا مِنْ أَهْلِ ضَبْطِ الْقِرَاءَاتِ، فَمَا أَقْرَبَ مُلَابَسَةِ اللَّحْنِ لَهُ؛
إِلَّا إِذَا عَوَّضَ هَذَا بِكَثْرَةِ مَذَاكِرَةِ الْأَقْرَانِ، وَالسُّؤَالِ عَمَّا أَشْكَلَ
عَلَيْهِ.

وَعَلَى كَثْرَةِ الْعَرَضِ دَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَمِنْ أَخْبَارِهِمْ فِيهَا:
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَصْبَهَانِيُّ (ت: ٢٩٦) -صَاحِبُ رِوَايَةِ
وَرُش-: «دَخَلْتُ إِلَى مِصْرَ، وَمَعِيَ ثَمَانُونَ أَلْفًا، فَأَنْفَقْتُهَا عَلَى ثَمَانِينَ
خَتْمَةً»^(٢).

وإِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْخَزَاعِيُّ (ت: ٣٠٨) يَقُولُ: «قَرَأْتُ
عَلَى ابْنِ فُلَيْحٍ سَبْعًا وَعِشْرِينَ خَتْمَةً، وَقَرَأْتُ عَلَى الْبَزْزِيِّ ثَلَاثِينَ
خَتْمَةً»^(٣).

(١) خَاصَّةً أَنَّ بَعْضَ الْمُفَرِّقِينَ قَدْ يَغْفُلُ وَقَتَ لَحْنِ الْقَارِئِ عَلَيْهِ، فَكَانَتْ كَثْرَةُ
الْعَرَضِ رَاتِقَةً هَذَا الْفَتْقِ.

وَقَدْ عَرَّضَ عَلَيَّ -مَرَّةً- أَحَدُ الْقُرَّاءِ، فَلَحَنَ لَحْنًا جَلِيلًا، فَنبَّهْتُهُ عَلَيْهِ، فَأَخْبَرَنِي
بَأَنَّهُ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ -مِنْ قَبْلِ- أَثْنَاءَ عَرَضِهِ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَرِّقِينَ.
وَلَعَلَّ السَّبَبَ هُوَ مَا قَدَّمْتُ مِنْ غَفْلَةِ بَعْضِ الْمُفَرِّقِينَ وَقَتَ اللَّحْنِ.

(٢) يُنْظَرُ: غَايَةُ النَّهَايَةِ: ١٥١/٢.

(٣) يُنْظَرُ: غَايَةُ النَّهَايَةِ: ١٤٢/١.

وابنُ مُجَاهِدٍ (ت: ٣٢٤) قرأ على عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِوَيْسٍ عشرين ختمَةً^(١).

وجعفرُ بنُ أحمدَ الحَصَّافِ عَرَضَ على حَبِشِيِّ بنِ داوَدَ البَغْدَادِيِّ ثلاثَ مئةٍ خَتَمَةٍ، كُلُّها بقراءةِ الكِسَائِيِّ^(٢).

وكذلكَ حَمْدَانُ بنُ عَوْنِ الحَوَّلَانِيِّ المِصْرِيِّ (ت: في حُدُود: ٣٤٠) قرأ على أحمدَ بنِ هِلَالٍ ثلاثَ مئةٍ ختمَةً^(٣).

وأذهَشَنِي الحَضْرِيُّ (ت: ٤٨٨)، عندما قال^(٤):

وَأَذْكَرُ أَشْيَاخِي الَّذِينَ قَرَأْتُهَا عَلَيْهِمْ، فَأَبْدَا بِالْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ
قَرَأْتُ عَلَيْهِ السَّبْعَ تِسْعِينَ خَتَمَةً بَدَأْتُ ابْنَ عَشْرٍ ثُمَّ أَتَمَمْتُ فِي عَشْرِ

فهو يقول: سَيَذْكَرُ أَشْيَاخَهُ الَّذِينَ قرأ عليهم قراءةً نافعٍ، وبدأ

بشيخه: أَبِي بَكْرٍ: عَتِيقِ بنِ أحمدَ بنِ إِسْحَاقَ القَضْرِيِّ.

وأخبر أنه قرأ عليه تسعين ختمَةً بالقراءاتِ السَّبْعِ!

وقد بدأ وهو ابنُ عَشْرِ سنينَ، وأتمَّ في عَشْرِ سنينَ، أي: أَتَمَّ وهو

ابنُ عشرين سنةً! فَلِلَّهِ أَكْبَرُ.

ومن المُعَاَصِرِينَ: شَيْخُنَا الجَلِيلُ: مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الحميدِ بنِ

(١) يُنْظَرُ: غَايَةُ التَّهْيِيةِ: ١/ ١٢٨.

(٢) يُنْظَرُ: غَايَةُ التَّهْيِيةِ: ١/ ١٨٥.

(٣) يُنْظَرُ: غَايَةُ التَّهْيِيةِ: ١/ ٢٣٥.

(٤) القَصِيدَةُ الحَضْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ: البَيْتَانِ: ١٩-٢٠.

عبد الله خليل - شيخ مقارئ الإسكندرية (وُلِدَ: ١٣٤٤) حَفِظَهُ اللَّهُ -:
فقد قرأ على شيخته: نَفِيسَةَ ابْنَةِ (أَبُو الْعِلَا) بن أحمد ضَيْفِ
الإِسْكَندَرِيَّة (ت: ١٣٧٤): أَرْبَعَ خَتَمَاتٍ لِحَفِصٍ.

ثُمَّ قرأ لنافع وابن كثير وأبي عمرو، لكل راوٍ من رواتهم ختمة؛
إِلَّا ابن كثير، فقد جَمَعَ لِرَاوِيهِ مَعًا، أَي: أنه قرأ خَمْسَ خَتَمَاتٍ.

ثُمَّ جَمَعَ ختمة لهؤلاء القُرَّاء الثلاثة.

ثُمَّ أَتَمَّ بَقِيَّةَ القُرَّاء السَّبْعَةِ يقرأ لكل قارئ ختمة، أَي: أنه قرأ
أَرْبَعَ خَتَمَاتٍ.

ثُمَّ جَمَعَ لهؤلاء البَقِيَّة ختمة.

ثُمَّ جَمَعَ للقُرَّاء السَّبْعَةِ ختمة.

ثُمَّ قرأ القُرَّاء الثلاثة - من طريق الدُّرَّة -، يقرأ لكل قارئ ختمة،
أَي: أنه قرأ ثلاث خَتَمَاتٍ.

فأصبح مجموع خَتَمَاتِهِ فِي القِرَاءَاتِ العَشْرِ مِنْ طَرِيقِي

الشَّاطِئِيَّةِ وَالدُّرَّة: خَمْسَ عَشْرَةَ ختمة!

ثُمَّ قرأ - من طريق الطَّيِّبَةِ - لنافع وابن كثير وأبي عمرو، لكل
واحدٍ مِنْ هؤلاء ختمة، ثُمَّ تَوَفَّقْتُ شيخته عند ذلك، وكان قد قرأ
عليها ثَمَانِي عَشْرَةَ ختمة!

وبعدها جَمَعَ ختمة كاملةً بِمُضَمِّنِ الطَّيِّبَةِ على شيخه محمد بن

عبد الرحمن الحَلِيلِيَّ (ت: ١٣٩٠).

وكان يُريدُ الإفْرَادَ، ولكنْ أَقْنَعَهُ شَيْخُهُ؛ بأنه أَفْرَدَ ما فيه كِفَايَةً^(١).

رَابِعاً: كَثْرَةُ السَّمَاعِ مِنَ الثَّقَاتِ:

وقد وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالْحَضِّ عَلَى كَثْرَةِ السَّمَاعِ مِنَ الثَّقَاتِ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ^(٢).

فتَأَمَّلْ كَثْرَةَ سَمَاعِهِ ﷺ مِنْ جِبْرِيلَ -عليه السَّلَامُ-.

ومعلومٌ أَنَّ كَثِيراً مِنَ الْأَلْفَاظِ قد يَسْتَعْصِي نُطْقُهَا عَلَى الْقَارِئِ، فلا يُتَقَنُّهَا إِلَّا بِكَثْرَةِ سَمَاعِهَا مِنَ الثَّقَاتِ.

ذَكَرَ ابْنُ الْبَنَاءِ (ت: ٤٧١) أَنَّهُ مَنْ لَمْ تَكُنِ الطَّرِيقَةُ الْمَحْمُودَةُ -فِي صَوْتِ الْقِرَاءَةِ- مِنْ طَبْعِهِ: فَإِنَّهُ: «يَتِدَارِكُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ بِمُجَالَسَةِ الْقُرَّاءِ، وَرِيَاضَتِهِ بِمَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ، وَسَمَاعِ مَنْ

(١) سَمِعْتُ هَذَا مِنْ شَيْخِنَا -حَفِظَهُ اللَّهُ-، بَلْ أُمِّلَى عَلَيَّ أَكْثَرَهُ مِنْ قَبْلِ هَذَا.

وَيُنْظَرُ: الْوَفَاءُ بِالْجَمِيلِ بِتَرْجَمَةِ شَيْخِ قُرَّاءِ الْإِسْكَندَرِيَّةِ الْجَلِيلِ: ٣٠ - ٣١، وَإِمْتَاعُ الْفَضْلَاءِ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ: ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

وَفِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ لَمْ تُحَرَّرْ قِرَاءَةُ شَيْخِنَا عَلَى شَيْخَتِهِ نَفِيسَةً تَحْرِيراً دَقِيقاً، فَفِي الْأَوَّلِ قُصُورٌ، وَفِي الثَّانِي غُمُوضٌ.

وَمَا ذَكَرْتُ -هُنَا- هُوَ الَّذِي حَرَّرْتُهُ مِنْ شَيْخِنَا -حَفِظَهُ اللَّهُ-، مِنْ فِيهِ، وَاسْتَنْبَتُهُ فِيهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٩٨).

وَهَبَ اللَّهُ لَهُ تِلْكَ الطَّرِيقَةَ الْمَحْمُودَةَ»^(١).

وقد يُعِينُ عَلَى كَثْرَةِ السَّمَاعِ مِنَ الثَّقَاتِ: السَّمَاعُ مِنْ وَسَائِلِ التَّسْجِيلِ الْحَدِيثَةِ؛ كَالْمُسَجَّلِ، وَالْإِذَاعَةِ، وَالْحَاسُوبِ، وَالْهَوَاتِفِ الْمَحْمُولَةِ.

خَامِساً: الْمُوَظَبَةُ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الثَّقَاتِ:

وقد سَلَفَ كَلَامُ الدَّانِي وَالْهَمْدَانِي^(٢) فِي أَهْمِّيَّةِ الْمُوَظَبَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ فِي إِثْقَانِ الْأَدَاءِ، وَتَحْقِيقِ التَّجْوِيدِ.

وما ذلك إِلَّا لِأَنَّ الْمُوَظَبَةَ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الثَّقَةِ تُورِثُ إِثْقَانَ التَّلَاوَةِ، وَعَدَمُ الْمُوَظَبَةِ تَدْفِعُ الْقَارِئَ إِلَى نِسْيَانِ مَا تَعَلَّمَهُ مِنْ شَيْخِهِ أَثْنَاءَ الْإِنْقِطَاعِ.

وهذا أَمْرٌ مُشَاهِدٌ: فَقَارِئُ يقرأُ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ -وإن خَتَمَ فِي سَنَةٍ- أَفْضَلُ -غَالِباً مِنْ حَيْثُ الْإِثْقَانِ- مِنْ قَارِئٍ يقرأُ فِي الْأُسْبُوعِ مَرَّةً -وَلَوْ خَتَمَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ-.

سَادِساً: طُولُ الزَّمَانِ فِي التَّلَقِّي عَنِ الثَّقَاتِ:

قَطَعَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ت: ٢٠٤) -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِأَنَّ نَيْلَ الْعِلْمِ لَنْ يَكُونَ إِلَّا بِأُمُورٍ سِتَّةٍ، وَمِنْهَا طُولُ الزَّمَانِ فِيهِ، حَيْثُ قَالَ^(٣):

(١) بَيَانُ الْعُيُوبِ: ٤٠.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْحَاقَانِيَّةِ: ٢٠، وَغَايَةُ الْإِخْتِصَارِ: ١/ ٤٠٠، وَالتَّمْهِيدُ: ١٨٩.

(٣) دِيوَانُ الشَّافِعِيِّ: ٣٧٨.

أَخِي: لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ - سَأُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بِبَيَانٍ -:
 ذَكَاءٍ، وَحِرْصٍ، وَاجْتِهَادٍ، وَبُلْغَةٍ وَصُحْبَةِ أَسْتَاذٍ، وَطُولِ زَمَانٍ
 وَتَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ طُولِ الزَّمَانِ فِي التَّلَقِّي عَنِ الثَّقَاتِ: فِي أَنَّ الْعِلْمَ
 الْمُتَقَنَ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْمِيرٍ، وَإِلَّا أَصْبَحَ مِنَ الْعِلْمِ الْفَطِيرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى
 تَخْمِيرِ الْعِلْمِ إِلَّا بِطُولِ الزَّمَانِ فِيهِ، فَكُلَّمَا طَالَ الزَّمَانُ فِيهِ ازْدَادَ
 نُضُوجًا، وَرُسُوخًا، وَنُمُوًّا^(١).

وعلى هذا السبيل سارَ الأئمةُ، ولهم في ذلك أخبارٌ كثيرةٌ،
 ومنها:

قرأ يحيى بنُ وثَّابٍ (ت: ١٠٣) على عُبيدِ بنِ نُضَيْلَةَ كُلَّ يَوْمٍ
 آيَةً^(٢)! فتأَمَّلِ المَدَّةَ التي قضاها في قراءته!
 ومثله: الطَّيِّبُ بنُ إِسْمَاعِيلَ (ت: ٢٤٠ - تقريباً-) قرأ على
 الحُسَيْنِ الجُعْفِيِّ كُلَّ يَوْمٍ آيَةً^(٣)!
 وصَحِبَ قُتَيْبَةُ بنُ مِهْرَانَ (ت: بعد ٢٠٠ بقليل) الكِسَائِيَّ إِحْدَى

(١) ولا بُدَّ -معَ طُولِ الزَّمَانِ- من المُواظَبَةِ على القراءة -الآيَةِ الذِّكْرِ- لئَلَّا يَنْسَى
 القارئُ ما أَحْكَمَهُ مِنْ مَهَارَةِ القراءة.

أقولُ هذا: لأنَّ بعضَ المُقرئين قد يُطِيلُ أمدَ قراءةِ الطالبِ عليه، ولكنَّ
 أكثرَ هذه الإطالةِ يذهبُ في الإنقطاعِ عن القراءة، لا في المُواظَبَةِ عليها.

(٢) يُنظرُ: معرفةُ الثَّقَاتِ لِلْعَجَلِيِّ: ١٢١/٢، وَشَرْحُ القصيدةِ الخاقانيَّةِ: ١٧٦.

(٣) يُنظرُ: غايةُ التَّهْيِيةِ: ١/٣١٢.

وخمسين سنة^(١)!

«وكان أبو حَفْصِ الكَتَّانِيُّ (ت: ٣٩٠) من أصحابِ ابنِ مُجاهِدٍ، ومِمَّنْ لازمه كثيراً، وعُرفَ به، وقرأَ عليه سنين، لا يتجاوزُ قراءةَ عاصِمٍ.

قال: وسألته أن ينقلني عن قراءة عاصِمٍ إلى غيرها، فأبى عليَّ^(٢). ولازمَ عبدُ الله بنُ سَهْلٍ الأنصاريُّ الأندلسيَّ (ت: ٤٨٠) أبا عمرو الدانيِّ ثمانيةَ عَشَرَ عاماً^(٣)!

وقد جافى جماعاتٌ من القُرَّاءِ المعاصرين هذا السبيلَ، فتجدُ أحدهم يعرضُ على شيخه القرآنَ في مُدَّةٍ وجيزةٍ، قد لا تتجاوزُ أسبوعاً، بل بعضهم عَرَضَ القراءاتِ العَشَرَ الكُبْرَى في ثلاثةِ أسابيعَ -تقريباً-! إلى آخرِ ما هُنالك من أخبارٍ، تدلُّ على تَفْرِيطٍ في هذا السبيلِ القويمِ.

فإن قيل: قد عَرَضَ بعضُ الأئمةِ القرآنَ في مُدَّةٍ وجيزةٍ، ربَّما تكونُ يوماً واحداً^(٤).

قيل: أولئك كانوا أهلاً للقراءة في هذه المُدَّةِ، فلا يُقاسُ عليهمُ

(١) يُنظر: غايةُ التَّهْيَةِ: ٢/ ٢٥.

(٢) يُنظر: النَّشْرُ: ٢/ ١٩٤.

(٣) يُنظر: غايةُ التَّهْيَةِ: ١/ ٣٧٨.

(٤) يُنظر -على سبيلِ المِثَالِ-: النَّشْرُ: ٢/ ١٩٨ - ١٩٩.

المُبْتَدِئُ؛ بل ولا مَنْ هو فوقه، مِمَّنْ لم يَبْلُغْ درجةَ الإِتْقَانِ.
 وَمِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي أَهْمِيَّةِ طُولِ الزَّمَانِ فِي التَّلْقِي: حِرْصُ
 الْأَثَمَةِ عَلَى تَقْلِيلِ قَدْرِ مَا يَقْرُؤُهُ الطَّالِبُ عَلَى شَيْخِهِ إِذَا كَانَ فِي مَقَامِ
 التَّعَلُّمِ^(١)، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُطِيلَ الزَّمَانُ فِي التَّلْقِي.
 سَابِعاً: رِيَاضَةُ اللِّسَانِ وَالْفِكِّينِ:
 وَرِيَاضَةُ اللِّسَانِ وَالْفِكِّينِ: هِيَ تَمْرِينُهُمَا عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُتَقَنَةِ
 الْمُتَلَقَّاةِ عَنِ الثَّقَاتِ.

وَتَشْمَلُ رِيَاضَتُهُمَا الْمُحَافَظَةَ عَلَى مَهَارَةِ الْقِرَاءَةِ.
 وَمَعْلُومٌ: أَنَّهُمَا يَحْتَاجَانِ التَّمْرِينَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُتَقَنَةِ الْمُتَلَقَّاةِ
 مِنَ الثَّقَاتِ، كَمَا تَحْتَاجُ الْيَدُ التَّمْرِينَ عَلَى الْكِتَابَةِ، وَالرَّجُلُ التَّمْرِينَ
 عَلَى الْجَرْيِ.

قَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ (ت: ١٤٥): «إِذَا كَثُرَ تَقْلِيلُ اللِّسَانِ رَقَّتْ
 جَوَانِبُهُ، وَلَا نَتَّ عَذْبَتَهُ»^(٢).

وَقَالَ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ^(٣) (ت: ٣٢٥):

(١) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ١٧١-١٧٩.

(٢) الْكَامِلُ لِلْمُبَرِّدِ: ٧٦٤/٢.

وَعَذْبَةُ اللِّسَانِ: طَرَفُهُ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ٢٨٥٣/٤.

(٣) الْقَصِيدَةُ الْخَاقَانِيَّةُ: ٢١.

أَلَا أَعْلَمُ أَخِي: أَنَّ الْفَصَاحَةَ زَيَّنَتْ تِلَاوَةً تَالٍ أَدَمَنَ الدَّرْسَ لِلذِّكْرِ
 إِذَا مَا تَلَا التَّالِي أَرَقَّ لِسَانَهُ وَأَذْهَبَ بِالْإِدْمَانِ عَنْهُ وَأَذَى الصَّدْرِ
 وَقَالَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧): «فَقِسْ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ
 مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ، وَخُذْ نَفْسَكَ فِي تِلَاوَتِكَ بِاسْتِعْمَالِهَا: يَصِرْ لَكَ طَبْعاً
 وَسَجِيَّةً، وَتَحْسُنُ الْفَاظَكَ بِذَلِكَ، وَتَقْرَأُ عَلَى أَصْلٍ وَصَوَابٍ»^(١).
 وَقَالَ الْحَزْرَاعِيُّ (ت: ٤٠٨): «وَلَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ: إِلَّا
 رِيَاضَةٌ مَنْ تَدَبَّرَهُ بِفِكَهٍ»^(٢).

وَبِمِثْلِهِ قَالَ الدَّائِي (ت: ٤٤٤)^(٣).

وَقَالَ الْهَمْدَانِيُّ (ت: ٥٦٩) -بَعْدَ تَعْرِيفِهِ التَّجْوِيدَ-: «وَلَا سَبِيلَ
 إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَوَاطَبَةِ عَلَى الدَّرْسِ، وَرِيَاضَةِ اللِّسَانِ، وَالْأَخْذِ مِنْ
 أَفْوَاهِ أُولِي الْعِلْمِ وَالْإِثْقَانِ، وَإِنْ انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ حُسْنُ الصَّوْتِ،
 وَجُودَةُ الْفَكِّ، وَذَرَابَةُ اللِّسَانِ، وَصِحَّةُ الْأَسْنَانِ: كَانَ الْكَمَالُ»^(٤).
 وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣): «وَلَا أَعْلَمُ سَبَباً لِبُلُوغِ نَهَايَةِ

(١) الرَّعَايَةُ: ٢٥٧.

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ الْأَنْدَرَاوِيُّ فِي الْإِيضَاجِ: ٨١٦.

(٣) التَّحْدِيدُ: ٦٨.

وَنَقَلَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (النَّشْرُ: ١ / ٢١٣) قَوْلَهُ هَذَا، مُمْتَدِحاً لَهُ، بَلْ نَظَّمَهُ فِي
 مُقَدِّمَتِهِ فِي التَّجْوِيدِ: الْبَيْتُ: ٣٣.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْحَزْرَاعِيَّ سَبَقَ الدَّائِيَّ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ.

(٤) غَايَةُ الْإِخْتِصَارِ: ١ / ٤٠٠، وَبَنَحُوهُ فِي التَّمْهِيدِ لَهُ: ١٨٩.

الِإِتْقَانِ والتجويد، ووضول غاية التصحيح والتسديد: مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن.

وأنت ترى تجويد حروف الكتابة، كيف يبلغ الكاتب بالرياضة، وتوقيف الأستاذ^(١).

وترك رياضة اللسان والفكين على القراءة المتقنة المتلقاة من الثقات: يقصر بالقارئ عن درجة المهارة، ويضعفه إن كان ماهراً.

ومن ظواهره الانقطاع عن القراءة؛ لأنه يورث عسرهما: قال العتابي (ت: في حدود: ٢٢٠): «إذا حبس اللسان عن الاستعمال اشتدت عليه مخارج الحروف»^(٢).

ومن مسالك بعض المقرئين الخاطئة المتعلقة بهذا السبيل: إلزام الطالب اللاحق بتصحيح خطئه -مباشرة- في مجلس الإقراء، وهذا الخطأ يحتاج الطالب إلى تمرين لتصحيحه.

والأولى في مثل هذا النوع من الأخطاء: أن يعطى الطالب مهلة لرياضة لسانه وفكّيه على اتقاء هذا الخطأ. ثامناً: ممارسة القراءة بالقراءات:

وهذا في حق من يريد أن يضبط القراءات، ولا يتخلل إليه فيها لحن جلي ولا خفي.

(١) النشر: ١/ ٢١٣.

(٢) الكامل للمبرّد: ٢/ ٧٦٤.

وهذا السَّيْلُ مِنْ أَفْضَلِ سُبُلِ ضَبْطِ الْقِرَاءَاتِ، وَمُتُونُهَا^(١)، إِلَى جَانِبٍ مَا فِيهِ مِنْ تَعَبُدٍ^(٢).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الدَّمِيَّاطِيِّ (ت: ٦٩٣) كَانَ مُقْرِئًا عَارِفًا ثِقَةً مُصَدِّرًا، وَكَانَ ذَا كِرَاءٍ لِلْقِرَاءَاتِ ذِكْرًا جَيِّدًا.

إِحْتِيجَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْفَاضِلِيِّ فَجَلَسَ لِلْإِقْرَاءِ طَرَفِي النَّهَارِ. فَوُجِدَ ذَا كِرَاءٍ لِلْعِلْمِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَتْلُو الْقُرْآنَ مَاضِيًا كُلَّ خَتْمَةٍ لِرَاوٍ^(٣).

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا سَارَ شَيْخُنَا الْجَلِيلُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَلِيلٍ - شَيْخُ مَقَارِيئِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ (وُلِدَ: ١٣٤٤) حَفِظَهُ اللَّهُ -: فَهُوَ يَقْرَأُ وَرَدَهُ مِنَ الْقُرْآنِ بِالرُّوَايَاتِ، فَتَجِدُهُ يَقْرَأُ خَتْمَةَ لُورُشٍ، وَأُخْرَى لِلْسُّوسِيِّ، وَهَكَذَا.

(١) لِأَنَّهُ يُعَيَّنُ عَلَى اسْتِدْكَارِ مُتُونِ الْقِرَاءَاتِ؛ إِذْ إِنَّ الْقَارِئَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ إِلَّا بِاسْتِدْكَارِ الْمُتُونِ.

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - فِي سِيَاقٍ ذَكَرَ فِيهِ الْقِرَاءَاتِ -: «وَمِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا: أَنْ يُفْعَلَ هَذَا تَارَةً، وَهَذَا تَارَةً، وَهَذَا فِي مَكَانٍ، وَهَذَا فِي مَكَانٍ، لِأَنَّ هَجَرَ مَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَمُلَازِمَةَ غَيْرِهِ قَدْ يُفْضِي إِلَى أَنْ يَجْعَلَ السُّنَّةَ بِدْعَةً، وَالْمُسْتَحَبَّ وَاجِبًا، وَيُفْضِي ذَلِكَ إِلَى التَّفَرُّقِ وَالْإِخْتِلَافِ إِذَا فَعَلَ آخَرُونَ الْوَجْهَ الْآخَرَ». الْفَتَاوَى الْكُبْرَى: ٤٣ / ٢.

(٣) يُنْظَرُ: غَايَةُ النَّهَايَةِ: ١٥٣ / ٢.

وقد كنتُ أسمعُه يَقْرَأُ وَرَدَه بِالرَّوَايَاتِ فِي صَلَاتِهِ الْمَفْرُوضَةِ.
وهذا أَحَدُ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَتِ الشَّيْخَ مُسْتَحْضِرًا الْقِرَاءَاتِ
اسْتِحْضَارًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ.

تَاسِعًا: حِفْظُ مُتُونِ الْقِرَاءَاتِ، وَمُرَاجَعَتُهَا:

قال ابنُ الجَزَرِيِّ - في ما يَلْزَمُ الْمُقْرِئَ -: «وَيَلْزَمُهُ - أَيْضًا - أَنْ
يَحْفَظَ كِتَابًا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يُقْرَأُ بِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ - أَصُولًا وَفَرْشًا -
وَالْإِلاَ دَاخِلَهُ الْوَهْمُ وَالْعَلْطُ فِي كَثِيرٍ»^(١).

وَعَدَمُ تَعَاهُدِ الْمَحْفُوظِ عِنْوَانُ ذَهَابِهِ، مَهْمَا كَانَ رُسُوحُهُ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا
مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا
أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ»^(٢).

قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هذا الحديثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَعَاهَدْ
عِلْمَهُ ذَهَبَ عَنْهُ، أَيْ مَنْ كَانَ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ الْقُرْآنُ
لَا غَيْرَ، وَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ الْمَيَسَّرُ لِلذِّكْرِ يَذْهَبُ إِنْ لَمْ يَتَعَاهَدْ؛
فَمَا ظَنُّكَ بغيره مِنَ الْعُلُومِ الْمَعْهُودَةِ؟!

وخيِرُ الْعُلُومِ مَا ضَبِطَ أَصْلُهُ، وَاسْتُذْكَرَ فَرْعُهُ، وَقَادَ إِلَى

(١) مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ٥٢.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٥٠٣١)، وَمُسْلِمٌ (٧٨٩).

اللَّهُ تَعَالَى، وَدَلَّ عَلَى مَا يَرْضَاهُ»^(١).

عَاشِرًا: الْإِقْرَاءُ:

حَيَاةُ الْقِرَاءَاتِ مُذَاكَرَتُهَا، وَالْإِقْرَاءُ مِنْ أَعْظَمِ مُذَاكَرَتِهَا.
وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ سُبُلِ صِيَانَةِ الْمُقْرِئِ مِنَ اللَّحْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ:
الْإِقْرَاءَ يُثَبِّتُ الْقِرَاءَاتِ.

وَعَدَمُ الْإِقْرَاءِ قَدْ يُزَعِزُ ثَبَاتَهَا، وَزَعَزَعَتْهُ سَبِيلُ إِلَى اللَّحْنِ.
وَالْإِقْرَاءُ - كَذَلِكَ - يُثِيرُ مُشْكِلَاتِ الْقِرَاءَاتِ - سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ مِنْ
لَدُنِ الْمُقْرِئِ أَوْ مِنْ لَدُنِ الْقَارِئِ -، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا لَحْنًا.
وَالْإِقْرَاءُ - أَيْضًا - مُعِينٌ عَلَى اسْتِذْكَارِ كَيْفِيَّةِ أَدَاءِ الظَّوَاهِرِ
الصَّوْتِيَّةِ فِي الْقِرَاءَاتِ؛ كَالْإِمَالَةِ، وَالتَّقْلِيلِ، وَالرَّوْمِ مَعَ التَّسْهِيلِ فِي
وَقْفِ حَمَزَةٍ وَهَشَامٍ، وَالْإِشْمَامِ الصَّرْفِيِّ فِي نَحْوِ ﴿قِيلَ﴾ [نَحْوُ: الْبَقَرَةِ: ١١]،
وغير ذلك.

وَعَدَمُ الْإِقْرَاءِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى نِسْيَانِ كَيْفِيَّةِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، أَوْ
بَعْضِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمُقْرِئُ لَا يُمَارِسُ الْقِرَاءَةَ بِالْقِرَاءَاتِ.
وَالْإِقْرَاءُ - كَذَلِكَ - قَدْ يَكُونُ سَبَبًا فِي انْتِفَاعِ الْمُقْرِئِ مِنْ بَعْضِ
طُلَابِهِ فِي التَّنْبِيهِ لِبَعْضِ اللَّحُونِ.

* * *

○ وَأَمَّا سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالدَّرَايَةِ:
فَأَوَّلًا: تَعَلُّمُ التَّجْوِيدِ:

قال العَمَّانِيُّ (كان حيًّا: ٤١٣): «والناس مُتَفَاضِلُونَ فِي الْعِلْمِ
بِالتَّجْوِيدِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُهُ قِيَاسًا وَتَمْيِيزًا، فَذَلِكَ الْحَاذِقُ الْفَطِنُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُهُ سَمَاعًا وَتَقْلِيدًا.

وَالْعِلْمُ فِطْنَةٌ وَدَرَايَةٌ أَكْثَرُ مِنْهُ سَمَاعًا وَرِوَايَةً»^(١).

وقال مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٣٧) فِي كِتَابِهِ (الرَّعَايَةُ لِتَجْوِيدِ

الْقِرَاءَةِ وَتَحْقِيقِ لَفْظِ التَّلَاوَةِ)^(٢): «وَالْمُقَرِّئُ إِلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ - فِي

كِتَابِنَا هَذَا - أَحْوَجُ مِنَ الْقَارِئِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَهُ عَلَّمَهُ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ

لَمْ يُعْلَمْهُ، فَيَسْتَوِي فِي الْجَهْلِ بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ الْقَارِئُ وَالْمُقَرِّئُ،

وَيَضِلُّ الْقَارِئُ بِضَلَالِ الْمُقَرِّئِ، فَلَا فَضْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

فَمَعْرِفَةُ مَا ذَكَرْنَا لَا يَسَعُ مَنْ انْتَصَبَ لِلِإِقْرَاءِ جَهْلُهُ، وَبِهِ

تَكْمُلُ حَالُهُ، وَتَزِيدُ فَائِدَةُ الْقَارِئِ الطَّالِبِ، وَيَلْحَقُ بِالْمُقَرِّئِ.

(١) الْكِتَابُ الْأَوْسَطُ: ٧٥.

وَنَقْلَ نَحْوِ هَذَا الْكَلَامِ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

ثُمَّ نَقَلَ: «إِذَا اجْتَمَعَ لِلْمُقَرِّئِ الثَّقُلُ وَالْفِطْنَةُ وَالدَّرَايَةُ: وَجَبَتْ لَهُ الْإِمَامَةُ،

وَصَحَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، إِنْ كَانَ لَهُ - مَعَ ذَلِكَ - دِيَانَةٌ». يُنْظَرُ: الرَّعَايَةُ: ٨٩ - ٩٠.

(٢) ص: ٢٥٣ - ٢٥٤.

وليس قول المُقَرِّئِ والقَارِئِ: «أنا أَقْرَأُ بِطَبْعِي، وَأَجِدُ الصَّوَابَ بِعَادَتِي فِي الْقِرَاءَةِ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ أَعْرِفَ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْتَهُ»: بِحُجَّةٍ؛ بَلْ نَقْصُ ظَاهِرٌ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حُجَّتُهُ يُصِيبُ وَلَا يَذَرِي، وَيُخْطِئُ وَلَا يَذَرِي؛ إِذْ عِلْمُهُ وَاعْتِمَادُهُ عَلَى طَبْعِهِ وَعَادَةِ لِسَانِهِ، يَمْضِي مَعَهُ أَيْنَمَا مَضَى بِهِ مِنَ اللَّفْظِ، وَيَذْهَبُ مَعَهُ أَيْنَمَا ذَهَبَ، وَلَا يَبْنِي عَلَى أَصْلٍ، وَلَا يَقْرَأُ عَلَى عِلْمٍ، وَلَا يُقَرِّئُ عَنْ فَهْمٍ. فَمَا أَقْرَبَهُ مِنْ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ طَبْعُهُ، أَوْ تَتَغَيَّرَ عَلَيْهِ عَادَتُهُ، وَتَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ طَرِيقَتُهُ، إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَمْشِي فِي ظَلَامٍ فِي طَرِيقٍ مُشْتَبِهٍ، فَالْخَطَأُ وَالزَّلَلُ مِنْهُ قَرِيبٌ.

وَالْآخَرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَمْشِي عَلَى طَرِيقٍ وَاضِحٍ، مَعَهُ ضِيَاءٌ، لِأَنَّهُ يَبْنِي عَلَى أَصْلٍ، وَيَنْقُلُ عَنْ فَهْمٍ، وَيَلْفِظُ عَنْ فَرْعٍ مُسْتَقِيمٍ، وَعِلَّةٍ وَاضِحَةٍ، فَالْخَطَأُ مِنْهُ بَعِيدٌ.

فَلَا يَرْضَيْنَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ-، وَتَجْوِيدِ أَلْفَاظِهِ إِلَّا بِأَعْلَى الْأُمُورِ، وَأَسْلَمِهَا مِنَ الْخَطَأِ وَالزَّلَلِ.

وَقَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤): «وَالنَّاسُ مُتَفَاضِلُونَ فِي الْعِلْمِ

بِالتَّجْوِيدِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالتَّحْقِيقِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ قِيَاساً وَتَمْيِيزاً، وَهُوَ الْحَاذِقُ النَّبِيَّةُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْلَمُهُ سَمَاعاً وَتَقْلِيداً، وَهُوَ الْعَيْيُ الْفَهِيهِ^(١).
وَالْعِلْمُ فِطْنَةٌ وَدِرَايَةٌ آكَدُ مِنْهُ سَمَاعاً وَرِوَايَةً^(٢).

وَقَالَ الدَّانِيُّ -أَيْضاً-: «وَقَدْ أَغْفَلَ النَّاسُ مَعْرِفَةَ التَّجْوِيدِ،
وَنَهَاوُنُوا بِتَفْقُيدِ التَّلَاوَةِ، حَتَّى صَارَ الْغَالِبُ عَلَى طَالِبِي الْقِرَاءَةِ تَرْكُ
اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ، وَالْأَخْذِ بِهِ.

وَوَجَدُوا مِنَ الْمُتَصَدِّرِينَ مَنْ يُسَهِّلُ لَهُمْ فِيهِ، وَيُرَخِّصُ لَهُمْ فِي
تَرْكِهِ، وَالْأَخْذِ بِهِ.

فَجَرَتْ عَلَى ذَلِكَ عَادَتُهُمْ، وَتَحَكَّمَتْ عَلَيْهِ طِبَاعُهُمْ.
وَقَدْ كَانَ لِتَجْوِيدِ التَّلَاوَةِ، وَتَحْقِيقِ الْقِرَاءَةِ، وَأَدَاءِ ذَلِكَ عَلَى
حَقِّهِ، وَاسْتِعْمَالِ التَّنْطِقِ بِهِ عَلَى وَاجِبِهِ -فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ-:
خَطَرٌ، وَعِنْدَ الْمُتَصَدِّرِينَ مِنَ الْمَشَيْخَةِ بَالٌ.

لَكِنْ بِدُرُوسِ الْعِلْمِ، وَذَهَابِ أَهْلِهِ، وَغَلَبَةِ الْجَهْلِ، وَكَثْرَةِ
مُنْتَحِلِيهِ: أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ، وَاسْتُخِفَّ بِهِ، وَاسْتُجِيزَ غَيْرُهُ، وَاسْتُعْمِلَ
ضِدُّهُ، فَدَرَسَتْ آثَارُهُ، وَدَثُرَتْ أَعْلَامُهُ^(٣).

وَقَالَ الْمَرْعَشِيُّ (ت: ١١٥٠): «وَتَجْوِيدُ الْقُرْآنِ قَدْ يُحْصَلُهُ
الطَّالِبُ بِمُشَافَهَةِ الشَّيْخِ الْمُجَوِّدِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ، بَلِ

(١) وَالْفَهِيهِ: هُوَ الْكَلِيلُ اللَّسَانِ، الْعَيْيُ عَنْ حَاجَتِهِ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ٥/ ٣٤٨١.

(٢) التَّحْدِيدُ: ٦٧.

(٣) شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ١٥٠.

المُشَافَهَةُ هي العُمْدَةُ في تَحْصِيلِهِ؛ لَكِنْ بِذَلِكَ الْعِلْمُ يَسْهُلُ الْأَخْذُ
بِالمُشَافَهَةِ، وَيَزِيدُ بِهِ المَهَارَةُ، وَيُصَانُ بِهِ المَأْخُودُ عَنْ طَرَيَانِ الشَّكِّ
والتَّحْرِيفِ»^(١).

ثَانِيًا: مَعْرِفَةُ التَّخَوُّ والصَّرْفِ:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يُوسُف: ٢].
فَخَلِيقٌ بَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْفِظَ بِالْقُرْآنِ كَمَا أَنْزَلَ، وَأَنْ يَتَحَاشَى
اللَّحْنَ فِيهِ: أَنْ يَتَعَلَّمَ اللِّسَانَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ^(٢).
وَلَا يَصِحُّ - فِي مَا أَعْلَمَ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرٌ فِي فَضْلِ إِغْرَابِ
الْقُرْآنِ، بَلْ وَلَا فِي فَضْلِ مُطْلَقِ الْعَرَبِيَّةِ^(٣).
وَقَدْ وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَالْعُلَمَاءِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا^(٤)،
ومنها:

١. عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ

(١) جُهْدُ الْمُقِلِّ: ١١٠، وَيُنْظَرُ: الرَّعَايَةُ: ٨٩، ٢٥٤.

(٢) يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ٢/ ٢٢٤.

(٣) قَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ عَنْهُ ﷺ؛ وَلَكِنَّهَا مُعَلَّةٌ، وَقَدْ تَتَبَّعَهَا، وَدَرَسَ أَسَانِيدَهَا
شَيْخُنَا الدُّكْتُور: أَحْمَدُ الْبَاتِلِيُّ فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ: (الْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ الْوَارِدَةُ فِي
فَضْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَمِّ اللَّحْنِ، رِوَايَةً وَدِرَايَةً).

(٤) وَقَدْ تَوَسَّعَ - جِدًّا - فِي فَضْلِ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ وَفَضْلِ الْعَرَبِيَّةِ مُطْلَقًا: ابْنُ
الْأَنْبَارِيِّ فِي إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (١٢ - ١٠٨)، وَأَكْثَرُ مِنْهُ الهمداني في
التَّمْهِيدِ: ٢٠٢ - ٢٣١.

كَمَا تَعَلَّمُونَ حِفْظَهُ»^(١).

٢. وَقَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ (ت: ١١٠): «يَوْمَ يُحْشَرُ»، فَقَالَ: «الْمُتَّقُونَ»، قَالَ: فَإِنَّهَا «الْمُتَّقِينَ»، قَالَ: فَهِيَ: «نَحْشَرُ الْمُتَّقِينَ»^(٢)

[مَرْيَم: ٨٥].

٣. وَمِنْ جَمِيلِ قَصِيدَةِ الْكِسَائِيِّ (ت: ١٨٩) - فِي فَضْلِ النَّحْوِ -
قَوْلُهُ^(٣) فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْرِفُ النَّحْوَ، وَمَنْ يَعْرِفُهُ:

يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَعْرِفُ مَا صَرَّفَ الْإِعْرَابَ فِيهِ وَمَنْعَ
يَحْذَرُ اللَّحْنَ إِذَا يَقْرَأُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَفِي اللَّحْنِ وَقَعَ
يَلْزِمُ الذَّنْبُ الَّذِي أَقْرَأَهُ وَهُوَ لَا ذَنْبَ لَهُ فِي مَا اتَّبَعَ
وَالَّذِي يَعْرِفُهُ رِيقُهُ إِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعَ
نَاطِظاً فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ فَإِذَا مَا عَرَفَ الْحَقَّ صَدَغَ
أَهْمًا فِيهِ سَوَاءٌ عِنْدَكُمْ؟ لَيْسَتْ السُّنَّةُ فِينَا كَالْبِدْعِ
كَمْ رَفِيعٌ وَضَعَ النَّحْوُ، وَكَمْ مِنْ وَضِيعٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ رَفَعَ؟
٤. وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ (ت: ٣٢٤): «فَمِنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ:

(١) أخرجه ابنُ سَعْدَانَ فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (٧٢)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ: ٢٣/١.

(٢) أخرجه ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ: ٢٩/١ - ٣٠.

(٣) أخرجه ابْنُ أَبِي هَاشِمٍ فِي أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ (٣٢ - ٣٣)، وَأُورِدَهُ الدَّائِي فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ (١٥٨)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

المُعَرَّبُ، العالمُ بوجوه الإعراب والقراءات، العارفُ باللغاتِ ومعاني الكلمات، البصيرُ بعيبِ القراءات، المنتقِدُ للآثار: فذلك الإمام، الذي يَفْزَعُ إليه حُفَّاظُ القرآن، في كُلِّ مِصْرٍ من أَمْصَارِ المسلمين».

ثُمَّ قَالَ: «ومَنهم مَن يُؤدِّي ما سَمِعَهُ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ، ليس عنده إِلَّا الْأَدَاءُ لِمَا تَعَلَّمَ، لَا يَعْرِفُ الْإِعْرَابَ وَلَا غَيْرَهُ، فذلك الحَافِظُ، فَلَا يَلْبِثُ مِثْلُهُ أَنْ يَنْسَى إِذَا طَالَ عَهْدُهُ، فَيُضَيِّعُ الْإِعْرَابَ؛ لِشِدَّةِ تَشَابُهِهِ، وَكَثْرَةِ فَتْحِهِ وَضَمِّهِ وَكُسْرِهِ فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى عِلْمٍ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَا بَصَرٍ بِالْمَعَانِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتَمَادُهُ عَلَى حِفْظِهِ وَسَمَاعِهِ، وَقَدْ يَنْسَى الْحَافِظُ فَيُضَيِّعُ السَّمَاعَ، وَتَشْتَبِهُ عَلَيْهِ الْحُرُوفُ، فَيَقْرَأُ بَلَحْنٍ لَا يَعْرِفُهُ، وَتَدْعُوهُ الشُّبْهَةُ إِلَى أَنْ يَرَوِيَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَيُبَرِّئَ نَفْسَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ النَّاسِ مُصَدِّقًا؛ فَيُحْمَلَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَقَدْ نَسِيَهِ، وَوَهَمَ فِيهِ، وَجَسَرَ عَلَى لُزُومِهِ وَالْإِضْرَارِ عَلَيْهِ. أَوْ يَكُونَ قَدْ قَرَأَ عَلَى مَنْ نَسِيَ، وَضَيَّعَ الْإِعْرَابَ، وَدَخَلَتْهُ الشُّبْهَةُ، فَتَوَهَّمَ، فَذَلِكَ لَا يُقَلِّدُ الْقِرَاءَةَ، وَلَا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ»^(١).

٥. وَقَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤) فِي آخِرِ كِتَابِهِ (التَّحْدِيدُ فِي الْإِثْقَانِ

(١) السَّبْعَةُ: ٤٥-٤٦.

وَقَالَ الدَّانِيُّ (شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٨): «وَقَدْ رُوِيَ لَنَا هَذَا الْكَلَامُ بِعَيْنِهِ عَنْ نُصَيْرِ بْنِ يُوسُفَ التَّخَوِيِّ -صَاحِبِ الْكِسَائِيِّ-».

والتجويد^(١): «وهذا كله، وسائر ما ذكرنا قبل، لا يَتِمَكَّنُ معرفته للقراء إلا بنصيب وافر من عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ.

وذلك من آكد ما يلزمهم تَعَلُّمُهُ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ؛ إِذْ بِهِ يُفْهَمُ الظاهرُ الجليُّ، ويُدرَكُ الغامضُ الخفيُّ، وبه يُعْلَمُ الخطأُ من الصواب، وَيُمَيَّزُ السقيمُ من الصحيح». وقال^(٢):

وَكُلُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِعْرَابَ قَرَبًا قَدْ يَتْرُكُ الصَّوَابًا
٦. وَيُعْجِبُنِي قَوْلُ الْخَصْرِيِّ^(٣) (ت: ٤٨٨):

وَأَحْسَنُ كَلَامِ الْعَرَبِ إِنْ كُنْتَ مُقْرِئًا وَإِلَّا فَتُخْطِئُ حِينَ تَقْرَأُ أَوْ تُقْرِئُ
لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ مَعَشَرٌ وَبَاعَهُمْ^(٤) فِي التَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شَبْرٍ
فَإِنْ قِيلَ: مَا إِعْرَابُ هَذَا، وَوَزْنُهُ؟ رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِثْرٍ^(٥)

٧. وقال الهَمْدَانِيُّ (ت: ٥٦٩): «ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحِذْقِ بِالْأَدَاءِ، وَمَا لَمْ نَذْكُرْهُ مِنْ مَذَاهِبِ الْقُرَاءِ، لَا يُوقَفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ،

(١) ص: ١٧٦.

(٢) الْأَرْجُوزَةُ الْمُنبَّهَةُ: الْبَيْتُ: ٤٩٩.

(٣) الْقَصِيدَةُ الْخَصْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ: الْأَبْيَاتُ: ١٤-١٦.

(٤) الْبَاعُ: هُوَ قَدْرُ مَدِّ الْيَدَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْبَدَنِ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ١/ ٣٨٧.

٣٨٧.

(٥) الْفِثْرُ: هُوَ مَا بَيْنَ ظَرْفِ الْإِبْهَامِ وَظَرْفِ السَّبَّابَةِ إِذَا فَتَحْتَهُمَا. يُنْظَرُ: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ: ٤/ ٤٧٠.

وَلَا يُوصَلُ إِلَى كَيْفِيَّتِهِ: إِلَّا بِإِتْقَانِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَقَايِيدِهَا، وَمَعْرِفَةِ وَجْهِهِ الْقِرَاءَاتِ وَرَوَايَاتِهَا»^(١).

والتَّحْوُ والصَّرْفُ لهما تَعَلُّقٌ كَبِيرٌ بَعْدِيٍّ مِنْ أَبْوَابِ الْقِرَاءَاتِ. قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) - فِي مَا يَلْزَمُ الْمُقْرِئَ -: «وَأَنْ يُحْصَلَ جَانِباً مِنَ التَّحْوِ والصَّرْفِ، بَحِثُ إِنَّهُ يُوجِّهُ مَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ. وَهَذَانِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا يُخْطِئُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَقَعُ فِي وَقْفِ حَمَزَةٍ، وَإِلْمَالَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، وَغَيْرِهِ»^(٢). وَقَالَ الْبِقَاعِيُّ (ت: ٨٨٥): «هَذَا مَعَ أَنَّ أَهْلَ هَذَا الْفَنِّ^(٣) أَحَالُوا عَلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِهِ»^(٤).

ثَالِثاً: مَعْرِفَةُ طُرُقِ الرِّوَايَاتِ:

وهذا سَبِيلٌ مُهِمٌّ فِي مَنَعِ تَرْكِيبِ طُرُقِ الرِّوَايَاتِ. وَهَذَا التَّرْكِيبُ - وَإِنْ كَانَ جَائِزاً عَلَى الصَّحِيحِ بِشَرْطِهِ^(٥) - مَعِيبٌ مَعِيبٌ فِي حَقِّ الْمُقْرئينِ الْعَارِفِينَ^(٦)، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ -

(١) التَّمْهِيدُ: ١٩٠.

(٢) مُنْجِدُ الْمُقْرئين: ٥٠ - ٥١.

(٣) أَيُّ: فَنُّ الْقِرَاءَاتِ.

(٤) يُنْظَرُ: الصَّوَابُطُ وَالْإِشَارَاتُ لِأَجْزَاءِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ: ٣٦.

(٥) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ١٩.

(٦) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ١٩.

على الصحيح^(١)، الذي يَحْسُنُ بالقارئِ اجتنابه.

ومثال ذلك -لَمَنْ يَقْرَأُ لِحَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئَةِ-: خَلَطَ
تَوَسُّطَ الْمُتَفَصِّلِ -الذي هو طريقُها- بَقَصْرِ الْمُتَفَصِّلِ -الذي ليس
مِنْ طريقِها-.

رَابِعاً: مَعْرِفَةُ أَقْوَالِ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَذَاهِبِهِمْ:
وهذا يَتَضَمَّنُ التَّحَقُّقَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَتَحْصِيلَ مَعَانِيهَا، وَتَحْرِيرَ
مَذَاهِبِهِمْ، وَفَهْمَ مُصْطَلَحَاتِهِمْ.

أَقُولُ هَذَا: لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَفْهَمُ بَعْضَ مُصْطَلَحَاتِهِمْ وَفَقَّ
فَهُمُ الْمُتَأَخِّرِينَ، بَيْنَمَا هُمْ يَقْصِدُونَ بِهَا شَيْئاً آخَرَ، فَيَقْعُ -عِنْدئذٍ-
الْخَلْطُ، وَقَدْ يُؤَدِّي هَذَا إِلَى اسْتِنْتِاجِ أَحْكَامٍ أَدَائِيَّةٍ خَاطِئَةٍ^(٢).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ غَفْلَةَ الْقَارِئِ عَنْ أَقْوَالِ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ
تَوَقَّعَهُ فِي اللَّحْنِ الْخَفِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ تَلَقُّيَهُ قَدْ يَتَخَلَّلُهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْنِ

(١) وَمُقْتَضَى كَلَامِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ، وَالصَّوَابُ مَا اخْتَارَهُ
ابْنُ الْجَزَرِيِّ. يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١٨-١٩.

(٢) وَمِثَالُ ذَلِكَ: فِي قَوْلِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ: «وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُونَ أَيْمَتِنَا إِلَى تَخْصِيصِ الْقَلْقَلَةِ
بِالْوَقْفِ؛ تَمَسُّكاً بِظَاهِرِ مَا رَأَوْا مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ: أَنَّ الْقَلْقَلَةَ تَظْهَرُ فِي
الْحُرُوفِ فِي الْوَقْفِ، فَظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَقْفِ ضِدُّ الْوَصْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ سِوَى
السُّكُونِ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ يُطْلِقُونَ الْوَقْفَ عَلَى السُّكُونِ». النَّشْرُ: ٢٠٣/١.

الْحَفِي؛ لِعِزَّةِ الشُّيُوخِ الْمَهْرَةِ^(١)، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ اِطْلَاعِهِ عَلَى أَقْوَالِ
أُئِمَّةِ الْأَدَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، خَاصَّةً إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
خَالَفُوا الْمُتَقَدِّمِينَ فِي مَسَائِلِ أَدَائِيَّةٍ عَدِيدَةٍ.

وَإِذَا أَتَاكَ النَّصُّ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَلَا تَعْدِلْ بِهِ كَلَامَ الْمُتَأَخِّرِينَ،
فَالْمُتَقَدِّمُونَ أَكْثَرُ عِلْمًا، وَأَعَمُّقُ فَهْمًا، وَأَلْصَقُ بِعَصْرِ الرَّوَايَةِ، وَأَوَّلَى
فِي بَابِ الدَّرَايَةِ.

وَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ فَأَكْثَرُهُمْ قَصَرَ فِي الرَّوَايَةِ، وَجُلُّهُمْ نَأَى عَنِ
الدَّرَايَةِ.

فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ؛ إِذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ وَالنِّزَاعُ؟
وَمَعْرِفَةُ أَقْوَالِ أُئِمَّةِ الْأَدَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكُونُ بِالرُّجُوعِ إِلَى
الْكُتُبِ، سِوَاءَ مَا صَنَّفُوهُ بِأَنْفُسِهِمْ، أَوْ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ -نَقْلًا مُوثَّقًا- فِي

(١) لَمَّا ذَكَرَ الدَّانِي (ت: ٤٤٤) الْمَهْرَةَ مِنَ الْمُقْرِئِينَ، وَالْحَذَاقَ مِنَ الْمُتَصَدِّرِينَ: قَالَ:
«وَقَلِيلٌ فِي النَّاسِ هُمْ». شَرَحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٦.

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ ابْنَ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) نَفَرًا مِمَّنْ عُرِفُوا بِحُسْنِ الْأَدَاءِ، وَجَوْدَةِ
الِإِتْقَانِ: قَالَ: «وَأَمَّا الْيَوْمَ فَهَذَا بَابٌ أُغْلِقُ، وَطَرِيقٌ سُدَّ». النَّشْرُ: ١/ ٢١٣.

وَقَالَ الْبِقَاعِيُّ (ت: ٨٨٥): «هَذِهِ الْحِيْمُ لَمْ نَأْخُذْ عَنْ أَحَدٍ يُقِيمُ لَفْظَهَا -عَلَى
مَا يَنْبَغِي- إِلَّا ابْنَ الْجَزَرِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-. الصَّوَابُطُ وَالْإِشَارَاتُ: ٣٥.

وَقَالَ الْمَرْعَشِيُّ (ت: ١١٥٠): «وَالشَّيْخُ الْمَاهِرُ الْجَامِعُ بَيْنَ الرَّوَايَةِ وَالْدَّرَايَةِ،
الْمُتَفَتِّحُ لِدَقَائِقِ الْحَلَلِ فِي الْمَخَارِجِ وَالصِّفَاتِ: أَعَزَّ مِنَ الْكِبَرِيَّةِ الْأَحْمَرِ».
بَيَانُ جُهْدِ الْمُقِيلِ: ١٨.

كُتِبَ غَيْرِهِمْ.

قال المَرَعِشِيُّ (ت: ١١٥٠): «... لَأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا مَا يَعَجُزُ عَنْ
أَدَاءِ الْحُرُوفِ بِمَجَرَّدِ مَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَصِفَاتِهَا مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ؛ مَا لَمْ
يَسْمَعُهُ مِنْ قِمِّ الشَّيْخِ.

لَكِنْ لَمَّا طَالَتْ سِلْسِلَةُ الْأَدَاءِ تَحَلَّلَ أَشْيَاءُ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ فِي
أَدَاءِ أَكْثَرِ شُيُوخِ الْأَدَاءِ.

وَالشَّيْخُ الْمَاهِرُ الْجَامِعُ بَيْنَ الرَّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ، الْمُتَفَقِّطُ لِدَقَائِقِ
الْحَلَلِ فِي الْمَخَارِجِ وَالصِّفَاتِ: أَعَزُّ مِنَ الْكِبَرِيَّتِ الْأَخْمَرِ.

فَوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَعْتَمِدَ عَلَى أَدَاءِ شُيُوخِنَا كُلِّ إِعْتِمَادٍ؛ بَلْ
نَتَأَمَّلُ فِي مَا أُوْدَعَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِهِمْ مِنْ بَيَانِ مَسَائِلِ هَذَا الْفَنِّ،
وَنَقِيسُ مَا سَمِعْنَا مِنَ الشُّيُوخِ عَلَى مَا أُودِعَ فِي الْكُتُبِ، فَمَا وَافَقَهُ فَهُوَ
الْحَقُّ، وَمَا خَالَفَهُ فَالْحَقُّ مَا فِي الْكُتُبِ»^(١).

وَلَا يَعْزُبُ عَنْ ذَهْنِكَ أَنَّ مَا فِي الْكُتُبِ لَيْسَ قَسِيمًا لِلتَّلَقِّيِّ، بَلْ
يَسْبَحُ فِي فَلَكِهِ، فَأَصْحَابُ الْكُتُبِ هُمْ مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ التَّلَقِّيِّ، وَمَنْ
بَعْدَهُمْ عَالَةً عَلَيْهِمْ فِيهِ، وَإِذَا صِرْنَا إِلَى مَا فِي الْكُتُبِ؛ فَإِنَّمَا صِرْنَا إِلَى
تَلَقِّيِ الْأَيْمَةِ الصَّحِيحِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا يُسْتَفْعَى بِمَا فِي الْكُتُبِ عَنِ التَّلَقِّيِّ؟

قِيلَ: قَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤): «وَكُلُّ مُقْرِئٍ مُتَّصِدِّرٍ، إِذَا اعْتَمَدَ فِي مَا يُقْرَأُ بِهِ عَلَى مَا يُحْفَظُهُ مِنَ الصُّحُفِ الْمُتَبَاعَةِ فِي الْأَسْوَاقِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُويَهَا، وَلَا يَدْرِي حَقَائِقَ مَا فِيهَا، مِنْ جَلِّي الْعِلْمِ وَخَفِيِّهِ، وَلَمْ يُجَالِسِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا ذَاكَرَ الْفُقَهَاءَ، وَلَا أَكْثَرَ الْعَرَضِ عَلَى الْقُرَّاءِ، وَالْمُتَّصِدِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَلَا سَأَلَ عَمَّا يَجِبُ السُّؤَالُ عَنْهُ، مِمَّا يَدِقُّ وَيَعُزُّبُ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، مِمَّا لَا بُدَّ لِمَنْ تَعَرَّضَ لِلتَّصَدُّرِ وَرِوَايَةِ الْحُرُوفِ مِنَ السُّؤَالِ عَنْهُ، وَالْكَشْفِ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مَا يُقِيمُ بِهِ لِسَانَهُ، وَيَعْرِفُ بِهِ خَطَأَهُ مِنْ صَوَابِهِ: فَلَيْسَ بِمُقْرِئٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ لَقَبُ الْإِقْرَاءِ جَارِياً عَلَيْهِ، وَاسْمُ التَّصَدُّرِ مَوْسُوماً بِهِ؛ لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ عَلَى الْعَامَّةِ وَأَكْثَرِ الْخَاصَّةِ، وَهُوَ عَنْ ذَلِكَ بِمَعْزِلٍ عِنْدَ مَنْ يُقْتَدَى بِعِلْمِهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَظْرَاهُ أَهْلُ الْغَبَاوَةِ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَهُ الْأَصَاغِرُ مِنَ الطَّلَبَةِ»^(١).

إِذَنْ: فَالتَّلَقَّى وَمَا فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ -فَضْلاً عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ- لِلْقَارِئِ: كَجَنَاحِي طَائِرٍ، لَا يَمْهَرُ الْقَارِئُ، وَيَتَّقِي اللَّحْنَ إِلَّا بِهِمَا مَعاً. وَلَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكُتُبَ لَا يُدْرِكُ غَوْرَهَا كُلُّ أَحَدٍ. كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٢) (ت: ٧٤٥):

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ: ٢٠-٢١.

(٢) فِي مَا رَوَاهُ عَنْهُ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ- السُّبُكِيُّ، فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: ٩/

يَظُنُّ الْغَمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تُجَدِّي أَخَا ذِهْنٍ لِإِذْرَاكِ الْعُلُومِ
وَمَا يَذَرِي الْجَهْلُ بَأَنَّ فِيهَا غَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الْفَهِيمِ
إِذَا رُمَتْ الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ ضَلَلَتْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَتَلْتَبِسُ الْأُمُورُ عَلَيْكَ حَتَّى تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ ثُومَا الْحَكِيمِ^(١)
فَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ شَيْءٌ فَلْيُرْذَهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَلَا يَعْجَلَنَّ
فِي فَهْمِهِ، فَالْأَمْرُ مُتَعَلِّقٌ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَهُوَ أَمْرٌ بِالْغُ مِنْ الْخَطَرِ مُنْتَهَاهُ.
خَامِسًا: السُّؤَالُ عَنِ الْمَشْكَلَاتِ:

وقد تَقَدَّمَ - قريبا - كَلَامُ الدَّانِي^(٢) فِي أَهْمِيَّةِ السُّؤَالِ عَمَّا أَشْكَلَ.
وذلك لِأَنَّ بَعْضَ مَا أَشْكَلَ قَدْ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ، فَالسُّؤَالُ
عنه سَبِيلٌ لِكَشْفِهِ، وَالحَذَرُ مِنْهُ.

فلا تَسْتَنْكِفْ عَنِ السُّؤَالِ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْكَ - ولو كان
المَسْئُولُ أَصْغَرَ مِنْكَ^(٣) -، وَلَا تَتَّجَلَّنْ مِنْهُ، فَإِنَّ هَذَا وَذَاكَ سَبِيلَا

(١) قال أَبُو حَيَّانَ: «أَشْرْتُ إِلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ:

قَالَ حِمَارُ الْحَكِيمِ ثُومًا لَوْ أَنْصَفُونِي لَكُنْتُ أَرْكَبُ!
لِأَنِّي جَاهِلٌ بِسَيْطٍ وَصَاحِبِي جَهْلُهُ مُرْكَبُ!

يُنْظَرُ: الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِابْنِ مُفْلِحٍ: ١٢٥ / ٢.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَافَانِيَّةِ: ٢٠ - ٢١.

(٣) فَقَدْ رَوَى بَعْضُ الْأَيْمَةِ عَمَّنْ هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ. يُنْظَرُ: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ: ٤ /

حِرْمَانٍ مِنَ الْعِلْمِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهُمَا.

سَادِسًا: الْمَذَاكِرَةُ:

حَيَاةُ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَاتِ مُذَاكَرَتُهَا^(١).

وَمِنْ مُذَاكَرَتِهَا: تَنْبِيهُ اللَّاحِظِ عَلَى لَحْنِهِ، فَكَمْ مِنْ لَحْنٍ

اسْتَدْرَكَهُ صَاحِبُهُ بِسَبَبِ مُذَاكَرَتِهِ أَقْرَانَهُ.

سَابِعًا: تَعَلَّمَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ الرَّسْمِ وَالضَّبْطِ:

وَهَذَا يَحْتَاجُهُ الْقَارِئُ عِنْدَ التَّبَاسِ قِرَاءَةَ لَفْظٍ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي

رَسْمِ الْمُضَحَفِ أَوْ ضَبْطِهِ مُخَالِفًا لِرَسْمِ الْإِمْلَاءِ الْمُتَدَاوِلِ وَضَبْطِهِ.

وَيُحْتَاجُ إِلَى الرَّسْمِ عِنْدَ الْوَقْفِ، فَالْقُرَّاءُ يَقِفُونَ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ؛ إِلَّا

مَا اسْتُثْنِيَ^(٢).

وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ مَاسَّةٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَالْوَقْفِ عَلَى

الْمَوْصُولِ، وَوَقْفِ حَمْزَةٍ وَهَيْشَامٍ^(٣).

فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا تَشْتَدُّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ مِنَ الرَّسْمِ^(٤) وَقَعَ فِي اللَّحْنِ

(١) وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ،

فَإِنَّ ذِكْرَ الْحَدِيثِ حَيَاتُهُ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ: ٩٥/١.

وَوَرَدَ نَحْوُهُ مِنْ قَوْلِ عَلْقَمَةَ، فِي سُنَنِ الدَّارِمِيِّ (٦٠٣).

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١٢٨/٢، وَمَا بَعْدَهَا، وَطَبِيبَةُ النَّشْرِ: الْبَيْتُ: ٣٥٧، وَمَا بَعْدَهُ.

(٣) يُنْظَرُ: الصَّوَابُطُ وَالْإِشَارَاتُ لِأَجْزَاءِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ: ٤١-٤٢.

(٤) وَقَدْ أَحْسَنَ الْمُتَوَلَّى حِينَ صَنَّفَ كِتَابًا فِي مَا تَشْتَدُّ إِلَيْهِ حَاجَةُ الْقُرَّاءِ مِنَ الرَّسْمِ،

وَأَسَمَ كِتَابَهُ هَذَا: (الْوُلُؤُ الْمَنْظُومُ فِي ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَرْسُومِ)، وَقَدْ طُبِعَ.

جَلِيَّةً وَخَفِيَّةً.

ثَامِنًا: تَعَلَّمُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمٍ عَدَّ الْآيِ:

بَيْنَ الْبِقَاعِي (ت: ٨٨٥) جِهَاتٍ تَوَقَّفَ عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ عَلَى عِلْمِ

الْعَدَدِ، فَقَالَ: «وَأَمَّا عَلَى الْعَدَدِ:

فَلَأَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ زَادَ عَلَى رَسْمِ الْخَطِّ سِتِّينَ يَاءً فِي رُؤُوسِ

الْآيِ^(١).

وَبَعْضُهُمْ أَمَالَ رُؤُوسَ الْآيِ مِنْ بَعْضِ السُّورِ^(٢).

وَبَعْضٌ مِنْ أَصْحَابِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرِثِ رَقَقَ مَا غَلَّظَهُ مِنْ

الْلَّامَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي رُؤُوسِ الْآيِ الْمُمَالَةِ^(٣).

فَاحْتِيجَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَوَاصِلِ مِنْ غَيْرِهَا^(٤).

(١) بل هي سِتُّ وثمانون ياءً، بَيَّنَّهَا ابْنُ الْجَزَرِيِّ، وَفَصَّلَ مَذَاهِبَ الْقُرَّاءِ فِيهَا.

يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١٨١-١٨٢، ١٩٠-١٩٢.

(٢) وَيتناولُ كَلَامُهُ الْإِمَالَةَ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى، وَيُنْظَرُ مَذَاهِبُ الْقُرَّاءِ فِيهَا فِي

النَّشْرِ: ٢/ ٣٧، ٤٨-٥١، ٥٢.

(٣) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١١٣.

(٤) يُنْظَرُ: الصَّوَابِطُ وَالْإِشَارَاتُ لِأَجْزَاءِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ: ٣٩-٤٠.

وهذا السَّبِيلُ تَمَامُ عِشْرِينَ سَبِيلًا.

مَنْ رُزِقَهَا صَانَتْهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنَ اللَّحْنِ: جَلِيَّةٌ وَخَفِيَّةٌ؛ إِلَّا مَا لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ^(١).

وَبَقْدَرٍ تَخْلُفُ هَذِهِ السُّبُلُ يَعْظُمُ اللَّحْنُ، وَبَقْدَرِ الْإِعْتَصَامِ بِهَا يُسَلِّمُ مِنْهُ.

* * *

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١): «فإنَّ النَّاسَ لَا يَسْلَمُونَ مِنَ اللَّحْنِ». رواه ابنُ هانئٍ عنه. مسائلُ الإمام أحمد، روايةُ ابنِ هانئٍ: ٥٥/١. وَصَدَقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فَإِنَّ الْقَارِئَ لَا يَسْلَمُ مِنَ اللَّحْنِ، لَيْسَ سَهْوًا فَقَطْ؛ بَلْ قَدْ يَرَى أَنَّهُ عَلَى صَوَابٍ، وَقَدْ يَكُونُ اللَّاحِظُ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَهَرَّةَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَيْمَةِ الْكِبَارِ.

فَقَدْ ذَكَرَ خَلْفُ الْبَرَّارِ (ت: ٢٢٩) أَنَّ الْكِسَائِيَّ (ت: ١٨٩) لَحَنَ مَرَّةً - فَنَصَبَ مَرْفُوعًا -، ثُمَّ قَالَ: «يَا خَلْفُ: يَكُونُ أَحَدٌ مِّنْ بَعْدِي يَسْلَمُ مِنَ اللَّحْنِ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، أَمَّا إِذَا لَمْ تَسْلَمْ أَنْتَ، فَلَيْسَ يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدَكَ، قَرَأْتُ الْقُرْآنَ صَغِيرًا، وَأَقْرَأْتُ النَّاسَ كَبِيرًا، وَطَلَبْتُ الْآثَارَ فِيهِ وَالنَّحْوَ». أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ: ٣٥١/١٣.

الْخَاتِمَةُ

وفيها أهمُّ التَّنَائِجِ والْوَصَايَا:

فَأَهَمُّ التَّنَائِجِ:

١. اِخْتَلَفَ الْأَيْمَةُ فِي حَدِّ اللَّحْنِ اصْطِلَاحاً، وَقَدْ وَضَعْتُ حَدّاً
أَمُلُ أَنْ يَكُونَ سَدِيداً.

٢. يُعْرِفُ اللَّحْنَ بِالرَّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ مَعاً، وَقَدْ يُعْرِفُ بِأَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ.

٣. لِمَعْرِفَةِ اللَّحْنِ فَضْلٌ كَبِيرٌ فِي اتِّقَائِهِ؛ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مُتَّقِياً
مَنْ لَا يَعْرِفُ مَا يَتَّقِي؟!

٤. بَدَأَ اللَّحْنَ الْحَفِيُّ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي وَفُوعُ
اللَّحْنِ الْحَلِيِّ فِيهِ.

٥. بَعْدَ اتِّسَاعِ اللَّحْنِ وَضَعَتِ الْعُلُومُ، وَصُنِّفَتِ الْمُصَنَّفَاتُ؛
صَوْنًا لِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ صَوْلَةِ اللَّحْنِ.

٦. لَحْنُ اللَّاحِنِينَ لَيْسَ حُجَّةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ، وَإِنْ كَانَ
مُسْتَنِدّاً إِلَى تَلَقُّ، فَمِثْلُ هَذَا التَّلَقِّي لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ.

٧. اللَّحْنُ لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ؛ بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ،
وَقَدْ فَصَّلْتُ فِيهِ بِمَا أَمُلُ أَنْ يَكُونَ صَوَاباً.

٨. سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ -التي ذكرتها- تَوَوَّلُ إِلَى الرَّوَايَةِ
وَالذَّرَايَةِ -فِي الْجُمْلَةِ-، «وَالْعِلْمُ فِطْنَةٌ وَدِرَايَةٌ آكَدُ مِنْهُ سَمَاعاً وَرِوَايَةً».

٩. سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ تَتَنَاوَلُ اللَّحْنَ الْحَلِيَّ وَاللَّحْنَ الْحَفِيَّ،
بل وَدَقِيقَ الْحَفِيَّ، كما تَتَنَاوَلُ اللَّحْنَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللَّحْنَ فِي
القِرَاءَاتِ.

وَأَمَّا أَهْمُ الْوَصَايَا:

١. أُوصِي طُلَّابَ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَاتِ أَنْ يَأْخُذُوا أَنْفُسَهُمْ بِسُبُلِ
صِيَانَةِ قِرَاءَتِهِمْ مِنَ اللَّحْنِ، وَأَلَّا يَثْنِيَهُمْ عَنْ ذَلِكَ كَسَلٌ، أَوْ مَلَلٌ، أَوْ
تَطَلُّعٌ إِلَى حُطَامِ الدُّنْيَا، أَوْ اسْتِشْرَافٌ إِلَى عُلوِّ إِسْنَادٍ عِنْدَ شَيْخٍ لَيْسَ
ثِقَةً.

٢. أُوصِي الْمُقْرئين أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى تَعْلِيمِ حُسْنِ الْأَدَاءِ فِي الْقُرْآنِ
وَالْقِرَاءَاتِ، وَأَلَّا يَصُدَّهُمْ عَنْ ذَلِكَ كَسَلٌ، أَوْ مَلَلٌ، أَوْ طَمَعٌ فِي الدُّنْيَا
الرَّائِلَةِ، الَّتِي يُحْصِلُونَهَا مِنْ وَرَاءِ الطُّلَّابِ، أَوْ غَيْرِهِمْ.

٣. أُوصِي الْجَامِعَاتِ بِتَقْلِيدِ كَرَائِسَ عِلْمِيَّةٍ، وَوَسَائِلَ تَطْبِيقِيَّةٍ
لِلتَّقْلِيلِ مِنْ ظَاهِرَةِ اللَّحْنِ.

٤. أُوصِي الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةَ لِتَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِتَطْبِيقِ
مَا تيسَّرَ لَهَا مِنْ سُبُلِ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ - الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَحْثِ -.

٥. أُوصِي أَصْحَابَ الْجِدَّةِ وَالْيَسَارِ بِوَضْعِ أَوْقَافٍ تُسَهِّمُ فِي
تَقْلِيلِ اللَّحْنِ، وَإِثْقَانِ الْأَدَاءِ.

* * *

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

فَهْرُسُ الْمَصَادِرِ^(١)

١. الآدابُ الشرعيَّةُ، لابنِ مُفْلِحٍ، مؤسَّسةُ الرِّسَالَةِ، بيروت، لبنان، الطبعةُ الثانيةُ، ١٤١٧-١٩٩٦ م.
٢. الإِبَانَةُ عَنْ مَعَانِي الْقِرَاءَاتِ، لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، دَارُ الْمَأْمُونِ لِلتُّرَاثِ، دِمَشْقُ، سُورِيَا، الطبعةُ الأولى.
٣. إِبْرَارُ الْمَعَانِي مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِي، لِأَبِي شَامَةَ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، ١٤١٣.
٤. الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي فَضْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَدَمَّ اللَّحْنُ، رَوَايَةً وَدِرَايَةً، لِلدُّكْتُور: أَحْمَدَ الْبَاتِلِيِّ، دَارُ كُنُوزِ إِشْبِيلِيَا، الرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطبعةُ الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.
٥. أَخْبَارُ التَّحْوِيَّيْنِ الْبَصْرِيِّيْنِ، لِلسَّيرَافِيِّ، مَكْتَبَةُ مُصْطَفَى الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطبعةُ الأولى، ١٣٧٤-١٩٥٥ م.
٦. أَخْبَارُ التَّحْوِيَّيْنِ، لابنِ أَبِي هَاشِمٍ، دَارُ الْإِعْتِصَامِ، الطبعةُ الأولى، ١٤٠١-١٩٨١ م.
٧. الْأَدَبُ الْمُفْرَدُ، لِلْبُخَارِيِّ، دَارُ الصَّدِّيقِ، الْجُبَيْلُ، السُّعُودِيَّةُ، وَدَارُ الرِّيَّانِ،

(١) مُرتَبَّةٌ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَلَمْ أَذْكَرْ مِنْهَا إِلَّا مَا أُوْرِدَتْ اسْمُهُ فِي الْبَحْثِ، وَلَمْ أَتَكَلَّفْ ذِكْرَ مُحَقِّقِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الدَّارِ الطَّابِعَةِ وَزَمَانِ الطَّنْعِ وَمَكَانِهِ كَافٍ فِي الْإِهْتِدَاءِ لِلْمَصْدَرِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ الْمَصَادِرِ هُوَ اهْتِدَاءُ الْقَارِئِ إِلَيْهَا. وَأَهْمَلْتُ بَعْضَ مَعْلُومَاتِ الطَّنْعِ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ؛ لِعَدَمِ وُجُودِهَا عَلَى تِلْكَ الْمَصَادِرِ.

- بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠-٢٠٠٩ م.
٨. الإدغام الكبير في القرآن، للداني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣ م.
٩. الأَرْجُوزَةُ الْمُنْبَهَةُ، للداني، دارُ الْمُغْنِي، الرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠-١٩٩٩ م.
١٠. الإِسْتِذْكَارُ، لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ، دارُ قُتَيْبَةَ، دِمَشْقُ، سُورِيَا، وبيروت، لبنان، ودارُ الْوَعْيِ، حَلَبُ، سُورِيَا، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣ م.
١١. الإِسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ، لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ، دارُ الْحَيْلِ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٩٩٢ م.
١٢. إِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لابنِ الْقَيْمِ، دارُ ابنِ الْجُوزِيِّ، الدِّمَامُ، السُّعُودِيَّةُ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ م.
١٣. الْأَعْلَامُ، لِلزَّرْكَوِيِّ، دارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عَشْرَةَ، ٢٠٠٢ م.
١٤. الْأَغَانِي، لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ، مطبعة التَّقْدِمِ، شَارِعُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ، مِصْرُ.
١٥. إِمْتَاعُ الْفَضْلَاءِ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ، لِإِلْيَاسِ الْبَرْمَاقِيِّ، دارُ الزَّمَانِ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، الطبعة الثانية، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.
١٦. إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ بِأَنْبَاءِ الثَّحَاةِ، لِلْقِفْطِيِّ، دارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ومُؤَسَّسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦-١٩٨٦ م.
١٧. إِيضَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ فِي كِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، لِلْأَنْبَارِيِّ،

- مطبوعات مُجَمَّع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، دِمَشْقُ، سُورِيَا، ١٣٩٠-١٩٧١ م.
١٨. الْإِيضَاخُ فِي الْقِرَاءَاتِ، لِلْأَنْدَرَاوِيِّ، رِسَالَةُ دُكْتُورَاهُ، فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، كَلِيَّةُ الدَّعْوَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، قَسَمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ١٤٢٩.
١٩. بَيَانُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِإِخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَكَثْرَةِ الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، لِلْمَهْدَوِيِّ، ضِمْنَ مَجْمُوعِ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.
٢٠. الْبَحْرُ الْمُحِيطُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤١٣-١٩٩٣ م.
٢١. بَيَانُ الْعُيُوبِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَجْتَنِبَهَا الْقُرَّاءُ، وَإِيضَاخُ الْأَدَوَاتِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْإِقْرَاءُ، لِلْبَنَاءِ الْحَنْبَلِيِّ، دَارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢١-٢٠٠١ م.
٢٢. بَيَانُ جُهْدِ الْمُقِلِّ، لِلْمَرْعَشِيِّ، مُؤَسَّسَةُ قُرْطُبَةَ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ٢٠٠٤ م.
٢٣. تَاوُجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، لِلزَّيْبِيدِيِّ، مَطْبَعَةُ حُكُومَةِ الْكُوَيْتِ.
٢٤. تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (بَغْدَادُ)، لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٢-٢٠٠١ م.
٢٥. تَأْوِيلُ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ، مَكْتَبَةُ دَارِ الثَّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.
٢٦. التَّبَصُّرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، الدَّارُ السَّلَفِيَّةُ،

- بُومَبَائِي، الْهِنْدُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤٠٢-١٩٨٢ م.
٢٧. التَّحْدِيدُ فِي الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ، لِلدَّانِي، دَارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢١-٢٠٠٠ م.
٢٨. تَصَحِيفَاتُ الْمُحَدِّثِينَ، لِلْعَسْكَرِيِّ، الْمَطْبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٠٢-١٩٨٢ م.
٢٩. التَّعْرِيفُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ عَنْ نَافِعٍ، لِلدَّانِي، مَطْبَعَةُ وَرَاقَةُ الْفَضِيلَةِ، الرَّبَاطُ، الْمَغْرِبُ.
٣٠. التَّقْرِيبُ لِحَدِّ الْمَنْطِقِ، وَالْمَدْخَلُ إِلَيْهِ، لِابْنِ حَزْمٍ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بِيروثُ، لِبْنَانُ، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.
٣١. تَلْخِيصُ الذَّهَبِيِّ لِلْمُسْتَذْرَكِ، لِلذَّهَبِيِّ، مَطْبُوعٌ مَعَ الْمُسْتَذْرَكِ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بِيروثُ، لِبْنَانُ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ.
٣٢. التَّمْهِيدُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ، لِابْنِ الْجَزْرِيِّ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢١-٢٠٠١ م.
٣٣. التَّمْهِيدُ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ، لِأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ، دَارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٠-٢٠٠٠ م.
٣٤. التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، الطَّبْعَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ، الَّتِي حَقَّقَهَا جَمَاعَةٌ.
٣٥. تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ وَإِرْشَادُ الْجَاهِلِينَ عَمَّا يَقَعُ لَهُمْ مِنَ الْخَطِّ حَالِ تِلَاوَتِهِمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ، لِلصَّفَاقْسِيِّ، مُؤَسَّسَةُ الْكُتُبِ الشَّقَافِيَّةِ، بِيروثُ، لِبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٠٧-١٩٨٧ م.

٣٦. التَّنْبِيْهُ عَلَى اللَّحْنِ الْجَلِيِّ وَاللَّحْنِ الْخَفِيِّ، لِلسَّعِيدِيِّ، ضَمَّنَ (رسالتان في تجويد القرآن)، دارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الْأَوَّلَى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.

٣٧. التَّنْبِيْهُ عَلَى حُدُوثِ التَّضْحِيفِ، لِحُمَزَةِ الْأَصْفَهَانِيِّ، دارُ صَادِرٍ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٣٨. تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، لِلأَزْهَرِيِّ، الدَّارُ الْمِصْرِيَّةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجَمَةِ.

٣٩. التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، لِلدَّانِيِّ، مَكْتَبَةُ الصَّحَابَةِ، الشَّارِقَةُ، الْإِمَارَاتُ، الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م.

٤٠. جَامِعُ الْبَيَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، لِلدَّانِيِّ، جَامِعَةُ الشَّارِقَةِ، الشَّارِقَةُ، الْإِمَارَاتُ، الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م.

٤١. الْجَامِعُ الْمَفِيدُ فِي صِنَاعَةِ التَّجْوِيدِ، لِلسَّنْهُوْرِيِّ، دارُ ابْنِ حَزْمٍ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، ١٤٣٠ - ٢٠١٠ م.

٤٢. الْجَامِعُ لَشُعْبِ الْإِيمَانِ، لِلْبَيْهَقِيِّ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، الرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣ م.

٤٣. الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، دارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ، الَّتِي فِي: ١٣٧١ - ١٩٥٢ م.

٤٤. جُهْدُ الْمُقِلِّ، لِلْمَرْعَشِيِّ، دارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.

٤٥. جَوَابُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ سُؤَالٍ عَنِ الْمُرَادِ بِالْأَحْرِفِ السَّبْعَةِ، وَعَنْ مُوجِبِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْقُرَّاءِ فِي مَا أَحْتَمَلَهُ خَطُّ الْمُصْحَفِ، وَعَنْ حُكْمِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ، ضَمَّنَ مَجْمُوعَ، دارُ ابْنِ حَزْمٍ،

- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.
٤٦. حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الْأَصْفِيَاءِ، لِأَبِي نُعَيْمٍ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩-١٩٨٨ م.
٤٧. دَرُءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالتَّنْقِيلِ، لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، طَبْعَةُ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ، الرَّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤١١-١٩٩١ م.
٤٨. الدَّرَرُ الْمُنَظَّمَةُ فِي حَلِّ الْأَفَاطِ الْمُقَدَّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ، لِابْنِ غَازِي، مَكْتَبَةُ الْإِيمَانِ، الْعَجُوزَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.
٤٩. دِيَوَانُ أَبِي فَرَاسِ الْحَمْدَانِيِّ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بِيروْتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤١٤-١٩٩٤ م.
٥٠. دِيَوَانُ الشَّافِعِيِّ، جَمْعُهُ وَشَرْحُهُ وَرَتَّبَهُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، دَارُ الْفِكْرِ، بِيروْتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤١٧-١٩٩٧ م.
٥١. دِيَوَانُ الْمُتَنَبِّيِّ، دَارُ بِيروْتُ، بِيروْتُ، ١٤٠٣-١٩٨٣ م.
٥٢. رِسَالَةٌ فِي لَحْنِ الْقُرَاءِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِكُفْرِ اللَّاحِنِ، لِلْأَمِيرِ الْكَبِيرِ، ضَمَّنَ مَجْمُوعٍ، مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ لِلتَّارِثِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ٢٠٠٧ م.
٥٣. الرَّعَايَةُ لِتَجْوِيدِ الْقِرَاءَةِ وَتَحْقِيقِ لَفْظِ الثَّلَاوَةِ، لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، دَارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، ١٤١٧-١٩٩٦ م.
٥٤. الرُّوضَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ وَدِمَشْقُ، الْأُولَى، ١٤٢٤-٢٠٠٤ م.
٥٥. زَلَّةُ الْقَارِي، لِلنَّسْفِيِّ، ضَمَّنَ مَجْمُوعٍ، مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ لِلتَّارِثِ،

القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

٥٦. السَّبعة، لابن مُجاهِدٍ، دارُ المعارفِ، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

٥٧. سِرُّ صناعةِ الإعرابِ، لابنِ جَنِّي، دارُ القلم، دِمَشْق، سُورِيَا، الطبعة الثانية، ١٤١٣-١٩٩٣ م.

٥٨. سراجُ القارئِ المُبتدِي وتذكارُ المُقرئِ المُنتهِي، لابنِ القاصِح، دارُ سَعْدِ الدِّين، دِمَشْق، سُورِيَا، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٤ م.

٥٩. السِّلْسِلَةُ الضعيفة، للألباني، مكتبةُ المعارفِ، الرياض، السُّعُودِيَّة، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٢-١٩٩٢ م.

٦٠. سُنُنُ ابْنِ مَاجَه، مكتبةُ المعارفِ، الرياض، السُّعُودِيَّة، الطبعة الأولى.

٦١. سُنُنُ أَبِي دَاوُدَ، مكتبةُ المعارفِ، الرياض، السُّعُودِيَّة، الطبعة الثانية.

٦٢. سُنُنُ التِّرْمِذِيِّ، دارُ العَرَبِ الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦ م.

٦٣. سُنُنُ الدَّارِمِيِّ، قَدِيمِي كُتُبْ خَانِه.

٦٤. سُنُنُ النَّسَائِيِّ الصُّغْرَى، مكتبةُ المعارفِ، الرياض، السُّعُودِيَّة، الأولى.

٦٥. سُنُنُ النَّسَائِيِّ الكُبْرَى، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١-٢٠٠١ م.

٦٦. سُنُنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، دارُ الصُّمَيْعِيِّ، الرياض، السُّعُودِيَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣ م.

٦٧. سِرُّ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، لِلدَّهَبِيِّ، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٧-١٩٩٦ م.

٦٨. شَرْحُ الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الإِمَامِ نَافِعٍ، لِلْمِنْتَوَرِيِّ، مطبعة

التَّجَاجِ الجديدة، الدارُ البيضاء، المَغْرِبُ، الأولى، ١٤٢١-٢٠٠١ م.
٦٩. شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ، لِلدَّانِي، رِسَالَةٌ (مَاجِسْتِير)، فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، قَسْمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ١٤١٨.

٧٠. شَرْحُ دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّي، لِلْعُكْبَرِيِّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ.
٧١. شَرْحُ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ، لِلْعَسْكَرِيِّ، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، ١٣٨٣-١٩٦٣ م.

٧٢. شَوَاذُ الْقِرَاءَاتِ، لِلْكَرْمَانِيِّ، مُؤَسَّسَةُ الْبَلَاغِ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٢-٢٠٠١ م.

٧٣. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، دَارُ طُوقِ التَّجَاةِ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٢، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الْيُونَنِيَّةِ.

٧٤. صَحِيحُ مُسْلِمٍ، بَيْتُ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، ١٤١٩-١٩٩٨ م.

٧٥. الضَّوَابِظُ وَالْإِشَارَاتُ لِأَجْزَاءِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ، الْبِقَاعِيُّ، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْقُ، وَدَارُ الْفِكْرِ الْمُعَاوِيَّةِ، بِيروْتُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤١٦-١٩٩٦ م.

٧٦. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى، لِلْسُّبْكِيِّ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ.

٧٧. طَبَقَاتُ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَوِيَّاتِ، لِلزُّبَيْدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٩٨٤.

٧٨. طَوَالِغُ التَّجُومِ فِي مُوَافِقِ الْمَرْسُومِ فِي الْقِرَاءَاتِ الشَّادَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ، لِلدِّيَوَانِيِّ، ضَمَّنَ (وَجْهَ التَّهَانِي إِلَى مَنْظُومَاتِ الدِّيَوَانِيِّ)، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ

- والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩-٢٠٠٨ م.
٧٩. طَبِيبَةُ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، لابنِ الْجَزَرِيِّ، مكتبة الهدى، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤٢١-٢٠٠٠ م.
٨٠. عمدة المفيد وعمدة المجيد في معرفة التجويد، للسخاوي، ضمن مجموع (قصيدتان في علم التجويد)، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢.
٨١. العين، دار ومكتبة الهلال.
٨٢. غاية الاختصار في قراءات العشرة - أئمة الأمصار -، لأبي العلاء الهمداني، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٤ م.
٨٣. الغاية في القراءات العشر، لابن مهران، شركة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥ م.
٨٤. غاية النهاية في أسماء رجال القراءات، أولي الرواية والدراية، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
٨٥. الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، طبعة حجرية، والنسخة التي اطلعت عليها خلو من بيانات الطبع.
٨٦. الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٩٨٧ م.
٨٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨ م.

٨٨. فتحُ الْمُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ، لِلْسَّخَاوِيِّ، مَكْتَبَةُ دَارِ الْمِنْهَاجِ، الرَّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٦.
٨٩. فتحُ الْوَصِيدِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدِ، لِلْسَّخَاوِيِّ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، الرَّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٣-٢٠٠٢ م.
٩٠. فضائلُ الْقُرْآنِ، لِأَبِي عُبَيْدٍ: الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، مَطْبَعَةُ فَضَالَةَ، الْمُحَمَّدِيَّةُ، الْمَغْرِبُ، ١٤١٥-١٩٩٥ م.
٩١. الْفَهْرِسْتُ، لِابْنِ التَّيْمِ، تَحْقِيقُ: رِضَا- تَجَدَّد.
٩٢. الْفَوَائِدُ الْمُجْمَعَةُ فِي زَوَائِدِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ، لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، مَكْتَبَةُ الْإِيمَانِ، الْعَجُوزَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.
٩٣. الْفَوَائِدُ الْمُسْعَدِيَّةُ فِي حَلِّ الْجَزَرِيَّةِ، لِلْمُسْعَدِيِّ، مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ لِلتَّارِثِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، ٢٠٠٥ م.
٩٤. الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، لِلْفَيْرُوزْآبَادِيِّ، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، ١٤٠٠، ١٩٨٠، نَسْخَةٌ مَصُورَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ لِلْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ، سَنَةِ: ١٣٠٢.
٩٥. الْقَبَسُ، لِابْنِ الْعَرَبِيِّ، ضَمْنُ مَجْمُوعٍ، مَرْكَزُ هَجَرَ لِلْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٦-٢٠٠٥ م.
٩٦. الْقَصِيدَةُ الْخُصْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ، لِلْخُصْرِيِّ، مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٣-٢٠٠٢ م.
٩٧. الْقَصِيدَةُ الْخَاقَانِيَّةُ، لِلْخَاقَانِيِّ، ضَمْنُ مَجْمُوعٍ (قَصِيدَتَانِ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ)، مَكْتَبَةُ الدَّارِ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٠٢.

٩٨. القول السديد في بيان حُكْم التجويد، للحدّاد، دارُ الصحابة، طَنْطَا، مِصْرُ.

٩٩. الكامل، للمبرّد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٨-١٩٩٧ م.

١٠٠. الكامل، للهُدَلِّي، مخطوط، نسخة رواق المَغَارِبَة: ٣٦٩، الأزهر، القاهرة، مِصْرُ.

١٠١. الكتاب الأوسَط في عِلْمِ القراءات، للعَمَّانِي، دارُ الفِكر، دِمَشق، سُورِيَا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧.

١٠٢. كتاب المَصاحِف، لابن أبي داود، مؤسسة غِرايس، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.

١٠٣. كَشَفُ الظُّنُون عن أَسامي الكتبِ والفُنُون، لحاجي خَلِيفَة، دارُ إحياءِ الثَّراثِ العربيّ، بيروت، لبنان.

١٠٤. الكَشَف عن وُجوه القراءاتِ السَّبْع، لِمَكِّي بن أبي طَالِب، مطبوعات مُجَمِّع اللُّغَة العربيّة بِدِمَشق، سُورِيَا، ١٣٩٤-١٩٩٤ م.

١٠٥. الكفاية في معرفة أُصول عِلْمِ الرِّوَاية، لِلخَطِيبِ البَغدادِيّ، دارُ الهدى، مِصْرُ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٣ م.

١٠٦. اللَّالِيُ الفريدة في شَرْح القصيدة، للفاييّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، السُّعُودِيَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦-٢٠٠٥ م.

١٠٧. اللَّحْنُ الحَقِيّ في الدَّرْسِ الصوتيّ العربيّ، لِلدُّكْتُور: غانِم قَدُوري الحَمَد، وهو ضَمَنَ كتابه: (أبحاث في عِلْمِ التجويد)، دارُ عَمَّارٍ،

- عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠٢ م.
١٠٨. لَحْنُ الْقِرَاءَةِ، لِحْمَالِ الْقُرْشِ، الدَّارُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ،
الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، مِصْرُ، الطبعة الأولى، ١٤٢٦-٢٠٠٦ م.
١٠٩. لِسَانُ الْعَرَبِ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ.
١١٠. اللُّوْلُو الْمَنْظُومُ فِي ذِكْرِ جَمَلَةٍ مِنَ الْمَرْسُومِ، لِلْمُتَوَلَّى، ضَمَّنَ شَرْحَهُ
(الرَّحِيقُ الْمَخْتُومُ)، دَارُ الصُّحَابَةِ، طَنْظَا، مِصْرُ، الطبعة الأولى،
١٤٢٦-٢٠٠٦ م.
١١١. الْمُبْهَجُ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ، وَقِرَاءَةُ الْأَعْمَاشِ، وَابْنُ مُحْيِصِينَ،
وَاخْتِيَارِ خَلْفِ وَالْيَزِيدِيِّ، لِسَبْطِ الْحَيَّاطِ، رِسَالَةُ دِكْتَوْرَاهِ، فِي
جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، كَلِيَّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ١٤٠٤-١٤٠٥، ١٩٨٤-١٩٨٥ م.
١١٢. مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى، ابْنُ تَيْمِيَّةَ، مُجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدٍ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ،
السُّعُودِيَّةُ، ١٤٢٥-٢٠٠٤ م.
١١٣. الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا، لَابْنِ جَنِّي،
دَارُ سَرْكِينِ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦-١٩٨٦ م.
١١٤. الْمُحْكَمُ فِي نَقْطِ الْمَصَاحِفِ، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْقُ، سُورِيَا، وَدَارُ
الْفِكْرِ الْمُعَاصِرِ، بِيروْتُ، لِبْنَانُ، إِعَادَةُ الطبعة الثانية، ١٤١٨-١٩٩٧ م.
١١٥. مَخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ، لِلْبَغْلِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ،
بِيروْتُ، لِبْنَانُ.
١١٦. الْمَدْخَلُ إِلَى السَّنَنِ الْكُبْرَى، لِلْبَيْهَقِيِّ، مَكْتَبَةُ أَضْوَاءِ السَّلَفِ،
الرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.

١١٧. مراتب النَّحْوِيِّينَ، لأبي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ، المَكْتَبَةُ العَصْرِيَّةُ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٢ م.

١١٨. المُرْشِدُ الوَجِيزُ إلى علومٍ تتعلَّقُ بالكتابِ العَزِيزِ، لأبي شَامَةَ المَقْدِسِيِّ، دارُ وَقْفِ الديانةِ التُّرْكِيَّةِ، أَنْقَرَةُ، الطبعةُ الثانيةُ، ١٤٠٦-١٩٨٦ م.

١١٩. مسائلُ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، روايةُ ابنِ هانِيٍّ، المَكْتَبُ الإسلاميُّ، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريَّا، سنة: ١٤٠٠.

١٢٠. مسائلُ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، روايةُ ابنه عبدِ اللهِ، المَكْتَبُ الإسلاميُّ، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريَّا، الطبعةُ الأولى، ١٤٠١-١٩٨١ م.

١٢١. المسائلُ التَّبْرِيْزِيَّةُ، لابنِ الجَزَرِيِّ، مَحْظُوطٌ، من مكتبةِ الرِّياضِ السُّعُودِيَّةِ العِلْمِيَّةِ، رقمه: ٨٧٨.

١٢٢. مُسْتَدْرَكُ الحَاكِمِ، دارُ المَعْرِفَةِ، بيروت، لبنان، وهي مُصَوَّرَةٌ من الطبعةِ الهِنْدِيَّةِ.

١٢٣. المُسْتَدْرَكُ على مجموعِ فتاوى شيخِ الإسلام: أَحْمَدَ ابنِ تَيْمِيَّةَ، لِمُحَمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ قَاسِمٍ، الطبعةُ الأولى، ١٤١٨.

١٢٤. المُسْتَنْبِرُ في القراءاتِ العَشْرِ، لابنِ سِوَارٍ، دارُ البحوثِ للدراساتِ الإسلاميَّةِ وإحياءِ التُّراثِ، دُبَيّ، الإماراتُ، الأولى، ١٤٢٦-٢٠٠٥ م.

١٢٥. مسندُ أبي يَعْلَى المَوْصِلِيِّ، دارُ المَأْمُونِ للتُّراثِ، دِمَشْقُ، بيروت، الطبعةُ الأولى، ١٤٠٦-١٩٨٦ م.

١٢٦. مسندُ الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٩ م.

١٢٧. المِصْبَاحُ الرَّاهِرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْبَوَاهِرِ، للشَّهْرُزُورِيِّ، دارُ الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.

١٢٨. مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، شركة دارِ الْقِبْلَةِ، جُدَّة، السُّعُودِيَّة، ومؤسسة علوم القرآن، دِمَشْق، سُورِيَا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦ م.

١٢٩. الْمَصُونُ فِي الْأَدَبِ، لِلْعَسْكَرِيِّ، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ومكتبة الرِّفَاعِيِّ، بِالرِّيَاضِ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢-١٩٨٢ م.

١٣٠. معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل الرَّازِيِّ، دارُ النَّوَادِرِ، فِي سُورِيَا وَلِبْنَانَ وَالْكُوَيْتِ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠١٢ م.

١٣١. معجمُ المؤلفين، تَرَاجُمُ مُصَنِّفِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، لِعَمْرِ رِضَا كَحَالَةِ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣ م.

١٣٢. معجمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، لابنِ فَارِسٍ، دارُ الْفِكْرِ.

١٣٣. معرفة الثَّقَاتِ، لِلْعَجَلِيِّ، مطبعة المَدَنِيِّ، القاهرة، مصر.

١٣٤. مُفْرَدَةُ ابْنِ مُحْيِصِنٍ، لِلْأَهْوَازِيِّ، دارُ ابْنِ كَثِيرٍ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، وتوزيعُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ، بيروت، عَمَّانُ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧ م.

١٣٥. الْمَفْهُمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ، لِلْقُرْطُبِيِّ، دارُ ابْنِ كَثِيرٍ وَدَارُ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، دِمَشْق، سُورِيَا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٩٩٦ م.

١٣٦. المَفِيدُ فِي التَّجْوِيدِ، لِلطَّبِيِّ، الْجَمْعِيَّةُ الْخَيْرِيَّةُ لِتَحْفِيزِ الْقُرْآنِ

الْكَرِيمِ، جُدَّةُ، السُّعُودِيَّةُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤١٨-١٩٩٧ م.

١٣٧. الْمُقَدِّمَةُ فِي مَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ، لِابْنِ الْجَزَرِيِّ،

وَزَارَةُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، سَلْطَنَةُ بَرْوَيْي، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤٢٣-

٢٠٠٢ م.

١٣٨. مُنْجِدُ الْمُقْرئين وَمُرْشِدُ الطَّالِبِينَ، لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، دَارُ عَالِمِ الْفَوَائِدِ،

مَكَّةُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤١٩.

١٣٩. الْمِنْحُ الْفِكْرِيَّةُ عَلَى مَثْنِ الْجَزَرِيَّةِ، لِلْمَلَّا: عَلِيِّ الْقَارِي، مَكْتَبَةُ الدَّارِ،

الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤١٩.

١٤٠. مَوَارِدُ الْبَرَّةِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمُعْتَبَرَةِ، لِلْمُتَوَلَّى، مَخْطُوطٌ، جَامِعَةُ الْمَلِكِ

سُعُودِ، الرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، رَقْمُ الْمَخْطُوطِ: ٢٨١٢.

١٤١. مُوضِحُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ، لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ،

بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ١٤٠٧.

١٤٢. الْمَوْضِحُ فِي التَّجْوِيدِ، لَعَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرْطُبِيِّ، دَارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ،

الأُرْدُنُّ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤٢١-٢٠٠٠ م.

١٤٣. النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ.

١٤٤. نَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمَفِيدِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِتَجْوِيدِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، لِمُحَمَّدٍ

مَكِّي نَصْرٍ الْجَرَّيْسِيِّ، مَكْتَبَةُ الْآدَابِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى،

١٤٢٢-٢٠٠١ م.

١٤٥. هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَآثَارَ الْمُصَنِّفِينَ، لِإِسْمَاعِيلِ بَاشَا

البُعْدَادِيّ، دارُ إحياءِ التراثِ العربيّ، بيروت، لبنان، وهي مُصَوَّرَةٌ
عن طبعةِ استانبول، التي كانت في سنة: ١٩٥١ م.

١٤٦. الوفاءُ بالجميلِ بترجمةِ شيخِ قراءِ الإسْكَندَرِيَّةِ الجليلِ: مُحَمَّدِ
عبدِ الحميدِ عبدِ الله خليلٍ، لهْشامِ عبدِ الباري، الدارُ العالَمِيَّةُ
للنَّشْرِ والتَّوْزيعِ، الإسْكَندَرِيَّةُ، مِصْرُ، الطبعةُ الأولى، ١٤٣١-٢٠١٠ م.
١٤٧. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ، وَأَنْبَاءُ أُنْبَاءِ الزَّمَانِ، لابنِ خِلْكَانَ، دارُ صادرٍ،
بيروت، لبنان.

١٤٨. الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ فِي كِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، لابنِ سَعْدَانَ، مكتبةُ
الحانِجِي، القاهرةُ، مِصْرُ، الطبعةُ الثانيةُ، ١٤٣٠-٢٠٠٩ م.

* * *

فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- الْمَقْدَمَةُ ٥
- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حَدُّ اللَّحْنِ ١٠
- الْمَبْحَثُ الثَّانِي: أَسْبَابُ اللَّحْنِ ٢٥
- الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ اللَّحْنِ ٢٦
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: بِمَ يُعْرَفُ اللَّحْنُ؟ ٢٦
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فَضْلُ مَعْرِفَةِ اللَّحْنِ ٢٨
- الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي اللَّحْنِ ٣٠
- الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: تَأْرِخُ اللَّحْنِ ٣٣
- الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: حُجِّيَّةُ اللَّحْنِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى التَّلْقِي ٤٩
- الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: حُكْمُ اللَّحْنِ ٥١
- الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ: ٨١
- سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ الَّتِي لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالرَّوَايَةِ وَلَا بِالدَّرَايَةِ: ٨٢
- أَوَّلًا: تَوْفِيقُ اللَّهِ تَعَالَى ٨٢
- ثَانِيًا: جَوْدَةُ أَعْضَاءِ التُّطْقِ ٨٣
- سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ اللَّحْنِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالرَّوَايَةِ: ٨٤
- أَوَّلًا: تَلْقَى الْقُرْآنِ ٨٤
- ثَانِيًا: التَّلْقَى عَنِ الْمُفْرِئِينَ الثَّقَاتِ ٨٨
- ثَالِثًا: كَثْرَةُ الْعَرَضِ عَلَى الثَّقَاتِ ٩٦
- رَابِعًا: كَثْرَةُ السَّمَاعِ مِنَ الثَّقَاتِ ١٠٠

- خَامِسًا: الْمُوَظَّظَةُ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الثَّقَاتِ ١٠١
- سَادِسًا: طُولُ الزَّمَانِ فِي التَّلَقِّي عَنِ الثَّقَاتِ ١٠١
- سَابِعًا: رِيَاضَةُ اللِّسَانِ وَالْفِكَائِنِ ١٠٤
- ثَامِنًا: مُمَارَسَةُ الْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَاتِ ١٠٦
- تَاسِعًا: حِفْظُ مُتُونِ الْقِرَاءَاتِ، وَمُرَاجَعَتُهَا ١٠٨
- عَاشِرًا: الْإِقْرَاءُ ١٠٩
- سُبُلُ الصِّيَانَةِ مِنَ الدُّخْنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالدَّرَايَةِ: ١١٠
- أَوَّلًا: تَعَلُّمُ التَّجْوِيدِ ١١٠
- ثَانِيًا: مَعْرِفَةُ التَّخْوِ وَالصَّرْفِ ١١٣
- ثَالِثًا: مَعْرِفَةُ طُرُقِ الرِّوَايَاتِ ١١٧
- رَابِعًا: مَعْرِفَةُ أَقْوَالِ أَئِمَّةِ الْأَدَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَذَاهِبِهِمْ ١١٨
- خَامِسًا: السُّؤَالُ عَنِ الْمَشْكِلَاتِ ١٢٢
- سَادِسًا: الْمَذَاكِرُ ١٢٣
- سَابِعًا: تَعَلُّمُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ الرَّسْمِ وَالضَّبْطِ ١٢٣
- ثَامِنًا: تَعَلُّمُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ عَدِّ الْآيِ ١٢٤
- الْخَاتِمَةُ: وَفِيهَا أَهَمُّ النَّتَائِجِ وَالْوَصَايَا ١٢٦
- فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ ١٢٨
- فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ ١٤٤



إصدارات كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرانه

بجامعة الملك سعود

سلسلة الرسائل والبحوث (٤)

التَّشْبِيهَاتُ الزَّكِّيَّةُ

عَلَى مَحَاضِيرَ فِي آدَاءِ الْأَحْرَفِ الْحَلْقِيَّةِ

(دراسة تحليلية في كُتُبِ المتقدمين)

إعداد

د. أحمد بن علي السديس

أستاذ القراءات المشارك ورئيس قسم القراءات

بكلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



إقراء القرآن الكريم

إعداد

د. محمد بن فوزان بن حمد العمر

أستاذ الدراسات القرآنية المشارك

والمشرف على كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرانه (إقراء)

بكلية المعلمين - جامعة الملك سعود



إصدارات كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرانه

بجامعة الملك سعود

سلسلة الرسائل والبحوث (٣)

جهود الأمة الإسلامية في رسم القرآن الكريم

الدكتور عبد الهادي حميتو

